صوت النساء

3 March NO 329

٣ آذار العدد ٣٢٩

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2011

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

"تلتزم السلطة الفلسطينية بالاعتراف بأهمية عمل المرأة الريفية، والاعتراف بمساهمتها في رفاهية اسرتها الاقتصاد الوطني، وضمان مشاركتها في اعداد وتنمية التخطيط الانمائي، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنمية قدراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. "

وثيقة حقوق المرأة/باب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رقم (٦)

طاقم شؤون المرأة

صوتنا

وصلت رياح التغير إلى منطقنا العربية، أو بالأحرى أطلقت الشعوب العربية رياح التغيير. لن نقف هنا ونحلل إذا كانت رياح التغيير قد وصلت، أم أنها من صنع الشعوب، المهم أن الجو والبيئة من حولنا تصرخ بأعلى الأصوات، التغيير!. هذه الحاجة إلى التغيير الذي يصنعه شباب العرب بالتحديد، والذي كانت مدفونة في نفوسنا جميعاً لها أسباب تراكمت على مر السنين، وعلى امتداد الأحداث المؤلمة والمهينة التي عاشها جيل بأكمله، حتى جاء

بوعزيزي أطلق أول صرخة. احترق بوعزيزي فأحرق معه حاجز الصمت والخوف. وتحول الرماد إلى تمرد، غضب، ثورة، على الظلم، الفقر، النذالة والخيانة.

هذه الحاجة إلى التغيير هي أصلاً حق. حق وحقوق انتهكت ودفنت على أيدي أنظمة مستبدة متغطرسة، أحاطت نفسها بجدار عازل بينها وبين من انتخبها ووضع الثقة بها.

العديد من الدروس نأخذها من هذه الثورات العربية الحديثة، والتي هي حلم لجيل ناضل وآمن بقوة الشعوب، وآمن بأن الفجر آتٍ لا محالة، اليوم أو غداً ولكنه سيأتي. وجاء جيل آخر حقق الحلم، جيلٌ آخر عرف كيف يحول الحلم إلى حقيقة، وعرف ما عليه من معرفتة حول تجربة من سبقوه. فأول درس مهم هنا، أن هناك إمكانية للتغير. خاصة بعد أن خيم في منطقتنا نفس وروح معينة وكأن التغيير مستحيل، ومن يؤمن بغير ذلك فهو حالم مثالي. واليوم نرى أن التغيير ممكن، وأمر واقعي. الدرس الثاني هو حول أهمية التعددية السياسية، ونحن الفلسطينيون كنا دائماً في مقدمة التعدديات، فمنذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، قبلنا واحتفلنا بتعدديتنا السياسية. الدرس الثالث هو أهمية الإعلام.

ومن هنا، من هذه الدروس أضع بعض المهمات التي أمامنا، كشعب، وكنساء: علينا أن نؤمن بقدرتنا على التغيير، أن نؤمن بقوة الشعوب والحركات الاجتماعية، وأن نعمل بجدية على دعم ما هو موجود في هذا السياق، وأن نؤسس لجديد بهذا الاتجاه. لنؤمن بغضب الفقراء، والمنتهكات، ولنعلم بأن لا ظلم باق للأبد، ولا انتهاك يعيش دون توقف. مهمة أخرى، هي واجبنا وحقنا بأن نطالب بأعلى أصواتنا: لا للانقسام، يكفي تشرذماً وضياعاً! فهناك خيارات أخرى متعددة، نحن يحق لنا أكثر من حزبين يتصارعان بينهما وينسيان الباقي، لنحتفل بالتعددية ونطورها، ولنحافظ عليها حامية لنا الحق في الخيار بين أكثر من اتجاه سياسي. ومهمة لا تقل أهمية عن السابقة، علينا أن نعمل أكثر على الاستفادة من الإعلام، وعلى فهم أكثر لدور المرأة في الإعلام. ففي النهاية، عندما يوجد فقر، نجد المرأة، وعند الظلم نجدها أيضاً، كما نجدها في الثورة والنضال، لنعمل من الإعلام حليفاً لنا ولقضايانا كنساء. بالإضافة إلى هذا، فهناك الحاجة إلى إنشاء صناديق مساعدة الطلبة والطالبات المتفوقات، وأي طالبة وطالب غير قادر على دفع نفقات التعليم.

بالإضافة إلى هذه المهمات، هناك مهمة إعادة الاعتبار إلى بعض الأسس الأصيلة في مجتمعنا، والتي عملت على حمايته، مثل التضامن الاجتماعي، رعاية أسر الشهداء والأسرى، اعتبار الهم العام هم خاص، الافتخار بقدراتنا. سأكسر حاجز الخوف هنا، وبدلاً من أن أتسائل حول تأثير هذا التغيير في العالم العربي على أجيالنا، سأقول بأن أجيالنا القادمة ستعيش بكرامة أكثر منا، وأنها ستنعم بحريات أكبر، وأنها تسطيع أن ترسم مصيرها بيدها.

أهلاً برياح التغير

إضاءات نسوية

الفقر في فلسطين

عوامل التكوين وآليات المواجهة

محمود الفطافطة

«مصباح الفقر لا ضوء له»، و «نهار الفقير طويل، و «الفقر أخو الكفر»، و» الفقر في الوطن غربة»، والفقر قميص من نار»، وعندما تصل المصيبة إلى ركبة الغني، تكون قد اجتازت رقبة الفقير»، و»ما جاع فقير إلا وقد شبع غني».

هذه أمثال عربية وأجنبية وأقوال لفلاسفة، رأوا في الفقر الصورة الأخرى للبؤس والحرمان، والأداة التي تفتك بالنفوس وتميت الإنتاج. هؤلاء وغيرهم وجدوا بالفقر المصيدة التي تحيك خيوط الهلاك، بينما في الصورة الأخرى يتربع المترفين بثراء لا حدود له. بالفقر يموت المرء جوعاً، بينما بالثراء يموت الغني ترفاً.

خريطة وظلم مركب!

خريطة الفقر لا تعرف لها حدود، حيث أن معالمها تتفشى في مواطن البؤس، ومجتمعات التهميش. هذه المجتمعات تعتاش على الفقر والأمعاء الخاوية والأجساد المنهكة والأحزان المتواصلة. الفقر يولد القهر والتمرد، بالفقر ينتعش الكفر والفساد والحقد. الفقر يولد من رحم الظلم، والظلم يموت في رحم العدالة، وما أنكى من ظلم مركب ظلم الاحتلال وظلم الفقر. هذا الظلم المركب قد ابُتلي به أُناس كثر في فلسطين، فكما هو معروف في الأدبيات الاقتصادية، أن الاستعمار بما يسيطر عليه من أرض وموارد تابعة للشعب المحتل، يسبب العامل الرئيس في عمليتي الفقر والإفقار. الإفقار المتعمد يؤدي إلى فقر متصاعد، وبالتالي يضعف القوى المنتجة إلى حد إلغاء الفاعلية وإقصاء التطور والحيوية. فالفقر كما يراه أحد الحكماء رأس كل بلاء، وقد يكون الفقر من الأشياء القليلة في الدنيا التي تدخل في إطار السرية والخصوصية لصاحبها، لما يمثله الفقر من حالة اجتماعية صارخة وبائسة، فيقول لقمان الحكيم موصياً ابنه: «يا بني أكلت الحنظل وذقت الصبر، فلم أر شيئاً أمر من الفقر، فإذا افتقرت فلا تحدث به الناس، كي لا ينتقصونك، ولكن اسأل الله تعالى من فضله». وصدق الشاعر ابن الأحنف عندما قال:

«يمشي الفقير وكل شيء ضده ... والناس تغلق دونه أبوابها
وتراه مبغوضاً وليس بمذنب... ويري العداوة لا يرى أسبابها».

أسباب ومحددات

وبعيداً عن الاستفاضة، وإن كانت ذات أهمية، فإن الشعب الفلسطيني يتعرض لحالة واسعة وعميقة من الفقر والإفقار، وذلك لأسباب شتى، حيث تشير دراسة ماجستير أعدها الطالب في جامعة النجاح عبد الله صادقٌ أمين، أن الأسباب الرئيسة للفقر في فلسطين وغيرها تتمثل في العوامل التالية:

١- الاحتلال أو الاستعمار الذي تتعرض له الدول أو المناطق، حيث أن موارد وثروات هذه البلد يتحكم بها المحتل، مما يؤدي إلى انتقال الثروة من أيدي أهل البلاد الأصليين إلى أيدي المستعمر، الذي يتمتع بها في مقابل مضاعفة الفقر والبؤس لهؤلاء السكان.

٢- انعدام الدخل أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور، أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.

٣- ضعف أداء المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، بما يخدم الفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع.

٤- الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل سوء المواسم الزراعية والركود الاقتصادي، وهذه عادة ما ينجم عنها الفقر المؤقت.

٥- عدم امتلاك الأفراد لمختلف الأصول المادية والبشرية، فالأصول المادية مثل الأرض، والإدخار وسهولة الوصول إلى القروض المالية. أما الأصول البشرية فتتمثل في المستوى التعليمي والصحي الجيد، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديمقراطية والتنمية السياسية.

٦- ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة وضعف التعليم والتدريب.

٧- عدم الاستقرار السياسي والتفاوت الكبير في توزيع الدخل بين مختلف الفئات المجتمعية.

٨- حرمان فئات لها دورها الاجتماعي والاقتصادي من المشاركة في كافة مجالات الحياة، مثل المرأة وسكان المناطق الريفية يؤدي إلى الفقر.

إلى ذلك، فإن بعض مفاهيم الفقر تركز على أشكال مختلفة من الحرمان، ففي دراسة أعدها معهد «ماس»، تبين أن أشكال الحرمان تتمثل في الحرمان الفسيولوجي والاجتماعي، فالأول يتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي، فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالإئتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن «الفقراء» من الاستفادة من الأصول الاجتماعية، كالخدمات الصحية والتعليمية.

ولو أسقطنا هذا الأمر على الحالة الفلسطينية، فإننا نجد أن الفلسطينيين يتعرضون لهذين الشكلين بشكل صارخ. فنتيجة للعوامل التي تسبب الفقر، والمذكورة سابقاً، أدى بهؤلاء (أي الفلسطينيين) إلى حالة من الفقر المؤدي إلى أوضاع اجتماعية وصحية غاية في البؤس والحرمان، خاصة لدى الفئات المهمشة مثل المرأة والأطفال والمعوقين، إضافة إلى أبناء المخيمات وسكان المناطق الطرفية، الذين كانوا يعتاشون، بشكل كبير على العمل في إسرائيل، والذي تراجع بشكل واسع جداً (وفق الباحث جميل هلال). ويرى بعض الباحثين الفلسطينيين، أن عدم وجود تعريف لخط الفقر، يلقى إجماعاً معتمداً في الأدبيات المختصة بتعريف الفقراء، أو تحديد خط الفقر، وذلك كون الحرمان المادي يمكن قياسه بسهولة (بطالة، ازدحام سكاني ... إلخ)، في حين أن الحرمان الاجتماعي، خصوصاً في الجوانب المتعلقة بغياب أو تدني المشاركة في الأعراف والمناسبات الاجتماعية للفرد في المجتمع، وهذه أمور يصعب قياسها بدقة، وتحتاج إلى مقاييس أخرى تتطلب أشكالاً مختلفة من البحث الميداني.

دراسة حالات

من جهة أخرى، فقط تطرقت «دراسة حالات»، حول الفقر في فلسطين في الأعوام الأخيرة، أجراها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، إلى أهم العوامل التي تؤدي للفقر في فلسطين من وجهة نظر الفقراء المبحوثين، عبر مقابلات واستمارات، وأشار هؤلاء إلى أن البطالة كانت على رأس الأسباب التي تؤدي للفقر في فلسطين، وأن البطالة قد تكون ناجمة عن أسباب ذاتية كالمرض أو انخفاض مستوى التعليم، أو عدم ملائمة سوق العمل، وكذلك لأسباب بنيوية تتعلق بتركيبة المجتمع مثل عدم السماح للنساء بالعمل في مجالات متنوعة.

وربط المبحوثون بين الفقر والحالة الزواجية، مثال ذلك، موقف المجتمع من الأرملة والمطلقة وزواج البدل والزواج المبكر، كما أكدوا العلاقة بين الفقر وكبر السن، بحيث شكل المسنون ٣٠٪ من حالات الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية، ونحو ١٥٪ في قطاع غزة في العام ١٩٩٥. أما بحسب المعطيات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تبين انخفاض متوسط الدخل الشهري للأسر الفلسطينية من ٢٥٠٠ شيكل إلى نحو ١٢٠٠ شيكل، خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٠٠٤، بحيث انخفض في الضفة الغربية من ٣٠٠٠ شيكل إلى ١٥٠٠ شيكل، وفي قطاع غزة من ١٨٠٠ إلى ١٠٠٠ شيكل، كما أن ٦١,٥٪ من مجمل الأسر الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة، بنسبة ٤٨,٧٪، حيث فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة، مما يعني ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى أعلى وبشكل كبير.

خصائص ومظاهر

ومن خلال عدد من الدراسات التي رجعنا إليها، نجمل أهم خصائص ومظاهر الفقر في الأراضي الفلسطينية. ففيما يتعلق بالخصائص تتمثل أهمها في:

١- باستثناء منطقة وسط الضفة الغربية، يزداد الفقر في الأراضي الفلسطينية كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب.

٢- ينتشر الفقر في كافة المناطق السكنية، إلا أنه أكثر انتشاراً في المخيمات ثم القرى، فالمدن، لكن المناطق الريفية تؤوي النسبة الأكبر من الفقراء ٤٠٪ منهم، ثم المدن ٣٣٪ منهم والمخيمات ٢٧٪ منهم.

٣- يرتبط الفقر بعدد أفراد الأسرة، حيث كان أكثر انتشاراً بين الأسر المؤلفة من ٤ أو ٥ أفراد. من جهة أخرى، باستثناء الأسر التي لا تحوى أطفالاً، يزداد الفقر بازدياد عدد الأطفال في الأسرة.

٤- ينتشر الفقر بصورة أكبر بين الأسر التي ترأسها نساء، مقارنة مع تلك التي يرأسها رجال، كما أن الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقراً، وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي يزيد عمر رب الأسرة فيها عن ٥٤ سنة، أو يكون عمره أو عمرها بين ١٨- ٢٤ سنة.

٥- ينخفض الفقر بارتفاع مستوى التعليم، بحيث أن أكبر نسبة فقر بين أولئك الذين لم يتموا المستوى الابتدائي، بينما أقل نسبة كانت بين أولئك الذين يحملون شهادة جامعية.

٦- يزداد معدل الفقر بانخفاض المهارة التي يتمتع بها رب الأسرة، فأعلى نسبة فقر كانت بين أولئك الذين يعملون فيما يعرف بالمهن الدنيا (أي العمال الأقل مهارة).

٧- تعتبر الأسر التي يمكنها الوصول إلى الأرض الزراعية أقل عرضة لانتشار الفقر، كما تختلف نسبة انتشار الفقر باختلاف مصدر الدخل الرئيسي للأسرة.

أما بشأن مظاهر الفقر، فقد تمثلت أهمها في:

- وضع المسكن: حيث لا يلبي المسكن احتياجات الأسرة، فهو غير صحي، والتهوية غير كافية ويتصف بالازدحام لصغر حجمه، مقارنة مع عدد أفراد الأسرة، وتنقصه الخدمات، وبحاجة للصيانة، كما أنه بحاجة لإضافات أخرى.
- الوضع الصحي: حيث يساهم وضع المسكن بالوضع الصحي السيء للسكان، أظهرت الدراسة أن الأمراض الموسمية كانت هي الشائعة بين أفراد الأسرة.
- الوضع التعليمي: حيث لوحظ أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التحصيل العلمي والفقر، ويكون وضع التعليم متدن جداً عند الأسر الفقيرة، كما أن هناك علاقة بين مستوى دخل الأسرة وتسرب الطلبة.
- عمالة الأطفال: أظهرت الدراسات عدم رغبة الكثير من الأسر الفقيرة في أن يتم الطفل دراسته بذرائع مختلفة، فيما كان السبب الرئيسي هو الحاجة الاقتصادية الصعبة التي تعانيها تلك الأسر، حيث بلغت نسبة مشاركة الأطفال (١٢-١٦) سنة في القوى العاملة ٦,٦٪.
- العزلة الاجتماعية: حيث العلاقات المحدودة مع الجيران والأقارب، بسبب عدم القدرة على تقديم واجب الضيافة عندما يزورهم أحد، وقد سمي ذلك «بالتقوقع الاجتماعي»، بسبب نقص الموارد التي تحت تصرفهم.
- اليأس والإحباط: حيث تتمثل مظاهر اليأس والإحباط في البكاء المرير والحزن الشديد في نبرة الصوت بحسب الدراسة، كما عبر المبحوثون أنهم كثيراً ما يفكرون بالهجرة، إضافة إلى خلق مشاكل نفسية.
- القدرية والغيبيات: حيث يعتبر العديد من الفقراء أن هذا الحال هو شيء لا يمكن تغييره، ولا مفر منه، ويختلط ذلك بالشعور باليأس والإحباط.

عناوين الإنقاذ

يعمل في الأراضي الفلسطينية ثلاثة أصناف من المؤسسات، التي تقدم المساعدات المادية المالية والعينية للأسر الفقيرة، وهي المؤسسات الحكومية، الدولية والأهلية، ورغم تباين برامج هذه المؤسسات من حيث شروط استحقاق المساعدة المادية، إلا أنها تشترك من حيث توجهها بالأساس إلى الأسر والفئات التي تعاني من فقر مدقع. وبالنظر إلى برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية، فإنه يحدد الأسر المستحقة للمساعدة، بالأسر التي فقدت إجمالي دخلها أو الجزء الأكبر منه بسبب غياب أو تعطل المعيل الرئيسي (الوفاة، الشيخوخة، المرض) أي أن المحدد الرئيسي للاستحقاق، إذا استثني برنامج مساعدة أسر الشهداء والأسرى، هو انعدام الدخل أو تدنيه الشديد، وليس تراجع مستوى المعيشة دون خط معين، ولذا فإن المساعدة هنا إغاثية وليست تنموية. أما برنامج وكالة الغوث الدولية، فإنه ينحصر في تقديم المساعدات للأفراد والأسر الفقيرة من اللاجئين، الذين يتبعون ضمن تصنيفها لـ «حالات عسر خاصة»، وتضع الوكالة شروطاً أكثر تشدداً من وزارة الشؤون الاجتماعية لاستحقاق المساعدة، وتشمل هذه افتقاد الأسرة اللاجئة لذكر بالغ بين سن ١٨ و٦٠، أو غير قادر صحياً على توفير دخل للأسرة، دون أن يشترط ذلك ممارسة لعمل مدر للدخل، وأن يكون دخل الأسرة من جميع المصادر أقل من ثلثي أدنى راتب لموظف في وكالة الغوث في منطقة سكن الأسرة، وله نفس عدد المعيلين، وغيرها من الشروط. أما برنامج مساعدات لجان الزكاة في الضفة والقطاع، فإنه يعتمد شرطين رئيسيين لاستحقاق المساعدة، الشرط الأول هو فقدان المعيل (الرجل)، والثاني وجود وضع يعجز فيه معيل الأسرة عن توفير الدخل عجزاً كلياً أو جزئياً، بصورة دائمة أو مؤقتة، وتقدم لهذه الأسر مساعدات عينية، عادة، وتقوم بعض لجان الزكاة بتوفير كفالة للأسر الفقيرة، لكن التجاوب مع هذا التدبير من قبل الجهات الكافلة، ما زال محدوداً جداً.

الرؤى والخطط

يلاحظ بوضوح ازدياد هامش الفئات التي تعيش تحت خط الفقر خلال السنوات الأخيرة، وذلك على خلفية منع الآلاف من الأيدي العاملة من الالتحاق بأعمالها داخل إسرائيل، وازدياد معدلات البطالة تصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية الأخرى، التي تهدم جميع الفرص التي قد تؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

هذا المشهد يستوجب من الجهات ذات العلاقة، رسمية كانت أو أهلية، التكاتف معاً من أجل الحد من اتساع دائرة الفقر؛ لذا فمن الضروري وضع خطط إستراتيجية طويلة المدى، والعمل على إيجاد فرص العمل لهؤلاء الفقراء، من خلال خطة إستراتيجية تنموية متوسطة الأجل. إذن: المطلوب من السلطة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها، الإسراع في وضع حد لأتون الفقر، حتى لا يتحول إلى بركان لا يُستثنى أحدٌ من حممه ومخاطره.

الحصار والأوضاع الاقتصادية سببان رئيسيان

الأنيميا والضعف العام يهددان صحة النساء والأطفال

غزة- ماجدة البلبيسي

«الفاكهة محرمة على البيت، وإن دخل منها صنف واحد شهرياً حال رخص ثمنها فنكون محظوظين حينها». بهذه الكلمات بدأت أم هيثم حديثها «لصوت النساء»، حول تأثير الوضع الاقتصادي والحصار على وضع أسرتها المعيشي، والحالة التغذوية لأطفالها، الذين نحلت أجسامهم وضعفت، وأصاب البعض منهم أعراضاً مرضية، مثل الصداع وألم المفاصل وغيرها من الأعراض، والتي تعزيها «أم هيثم»، المرأة الأربعينية إلى قلة ما في اليد وانعدام التوازن الغذائي وتنوعه، وفقده لعناصر بناء الجسم مثل اللحوم الطازجة، والبروتين وغيرها، أمام هذا الوضع قدم أبناؤها اعتذاراً عن استكمال دراستهم الجامعية لعدم توفر الرسوم الدراسية.

أم هيثم واحدة من آلاف النساء اللواتي تأثرن بالوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب، الناجم عن الحصار وقلة فرص العمل، وفقد زوجها عمله داخل الخط الأخضر، عدا عن ضعف بصره الحاد الذي يعاني منه حالياً، حيث اضطرت أن تبحث عن فرصة عمل، علها تساعدها في مواجهة ضنك العيش وقسوة الحياة، حيث التحقت بإحدى الدورات التي نظمتها دائرة المشاريع الصغيرة في مركز شؤون المرأة، علها تحظي بقرض صغير يمكنها من ممارسة مهنة الخياطة التي احترفتها قبل زواجها، ولكنها لم تمارسها في بداية حياتها، حينما كان زوجها يعمل، والآن وبعد مضي سنوات، برزت حاجتها للعمل بهذه المهنة ومسك المقص مرة أخرى.

سنوات من المشقة

تقول أم هيثم «عدت بالفعل أمارس مهنة الخياطة، حيث توجد لدى ماكينة في البيت، وحاولت من خلال العمل أن أوفر بعض المستلزمات الضرورية للبيت، وأن أحسن من دخل الأسرة، وهناك إقبال في منطقتي على الخياطة، ولكنني أطمح بأن يكون لي مشروعي الخاص، وأن أطور من أدواتي ومهاراتي في هذه المهنة؛ لذا انضممت لهذه الدورة التدريبية، لعلي أحظي بقرض أطور به مهنتي، وأستطيع أن أشتري ماكينة «حبكة» وماكينة عرواي، حتى لا أضطر اللجوء للخارج لاستكمال عملي. وتخشى أم هيثم التي لم تعد تمتلك الطاقة والقوة الكافية، بعد سنوات طويلة من المشقة والتعب وتربية الأبناء من تحقيق حلمها في توسيع مشروعها، بعد أن بدأ ألم المفاصل يغزو جسدها؛ لدرجة تعجزها أحياناً عن مسك المقص للتفصيل، عدا عن ضعف بصرها، لتجد صعوبة في «لضم الإبرة» وفق قولها.

لم يختلف حال «أم المجد» من مخيم المغازي وسط القطاع عن سالفتها، فالشكوى واحدة وإن اختلفت تفاصيلها بعض الشيء، تقول «أم المجد» أنها توجهت لدائرة المشاريع الصغيرة، كي تحظي بفرصة عمل تمكنها من تحسين وضع أسرتها الاقتصادي، حيث الزوج شبه عاطل عن العمل، ولديها (٦) أفراد كلهم على مقاعد الدراسة، وأكبرهم طالبة في الثانوية العامة، تحتاج إلى غداء صحي وسليم ومتنوع، ولكن تقول: «ما باليد حيلة، نكاد نعيش على الكفاف من كابونة وكالة الغوث».

وتعاني أم المجد من فقر الدم، فيما يعاني أحد أطفالها من الصداع واصفرار الوجه وضعف البصر، موضحةً أنه في كثير من الأحيان لا يدخل شيكل واحد على أسرتها، وتضطر أن تدبر حال البيت بأقل القليل، والعيش على أطباق الدقة والزعتر والشاي، فيما لا تعرف الفاكهة طريقها إلى بيتنا منذ فترات طويلة، فنحن بالكاد نستطيع أن نوفر المستلزمات الأساسية فكيف نستطيع أن نوفر الفاكهة؟.

وتضيف: «انخرطت في هذه الدورة التدريبية كيف تؤسسين مشروعك الخاص، لعلي أحظى بمشروع خياطة، يمكنني من توفير غذاء أفضل لأسرتي، وبشكل خاص طالبة الثانوية العامة، فهي بحاجة إلى غذاء متنوع وصحي، وأيضاً مساعدتها في توفير رسوم الدرس الخصوصي التمكيني الذي تأخذه في مدرستها، عدا عن إكمال ترميم بيتي، حيث ما زال المطبخ بلا شبابيك، وكذلك الصالون المغطى بقطع من الجلد تقينا من برد الشتاء».

قروض للنساء

منسقة دائرة المشاريع الصغيرة في مركز شؤون المرأة سماح أبو نحلة، قالت حول المعايير التي يتم مراعاتها في اختيار شريحة المستفيدات من القروض: «نستهدف النساء الفقيرات المهمشات والمعيلات للأسر، وذوات الدخل المحدود، لتحسين دخلهن، موضحةً أنه يتم استهداف (٨٠) امرأة كل عام يخضن تدريبات تتم بالشراكة والتنسيق مع المؤسسات النسوية، ويتم تدريبهن وتأهيلهن ودعمهن مالياً بقرض يتراوح ما بين (١٥٠٠-٢٠٠٠) دولار».

وعن طبيعة المشروعات التي تدعمها الدائرة، أشارت أبو نحلة أن أية فكرة تطرح من قبل النساء يتم تبنيها ودعمها، لافتةً أن هناك عدة مشاريع نفذتها النساء مدرة للدخل، منها ما يتعلق بالمشغولات اليدوية والتطريز، والسراميك والنقش والفخار، وفتح صالونات تجميل، ومحلات للإكسسورات، محلات تأجير ملابس مناسبات، موضحةً أنها لمست الأثر جراء هذه المشاريع، والتي سجلت نجاحات كبيره، ومكنت العديد من النساء في جميع الجوانب والصعد بدءاً بالناحية المادية وانتهاءً بالناحية المعنوية والنفسية.

وأشارت أبو نحلة، أن لدى الدائرة يوجد ملتقى النساء الرياديات أو سيدات الأعمال، اللواتي يتراوح عددهن ما بين (٤٠-٦٠) امرأة يعقدن (٤) اجتماعات سنوياً، ونقدم لهن الاستشارات اللازمة لعملهن ومتابعتهن، لافتةً أن الدائرة تتابع المشاريع الصغيرة للمستفيدات، وتحاول أن تخلق لهن آفاق التسويق الداخلي، وتوسيع دائرة تعاملهن مع الجمهور، من خلال المعرض السنوي، الذي ينظم على هامش الثامن من آذار، ليكون بمثابة فرصة للنساء لتسويق منتجاتهن والتعرف على الجمهور والزبائن وفتح مجال في السوق المحلي.

وأوضحت أبو نحلة، أن العديد من النساء اللواتي استفدن من المشروع، استطعن تعليم أبناءهن وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي لهن، بل وتمكينهن من اتخاذ القرار داخل الأسرة وإدارة مواردهن.

المنسقة الميدانية في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في قطاع غزة، حنان صيام، قالت أن معظم النساء اللواتي جرى استهدافهن ضمن مشروع تمكين النساء اقتصادياً، يعانين من أمراض السكر وارتفاع ضغط الدم والأنيميا، ويعانين في ذات الوقت من أوضاع اقتصادية ومعيشية صعبة، ومنهن كنّ يعملن داخل الخط الأخضر في القطاف وخلافه.

وأوضحت صيام، أن خلق فرص عمل لهؤلاء النساء، ساهم وإن كان بشكل جزئي في تحسين الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسر خلال الثلاثة شهور من عمر المشروع، آملة خلال المرحلة الثانية من المشروع، المساهمة بشكل أكبر في تحسين هذه الأوضاع على جميع الصعد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي سينعكس ذلك على الناحية الصحية للأسرة.

وتابعت صيام، أن أحوال النساء الاقتصادية ساءت خلال السنوات الست الماضية، جراء الحصار والانقسام وقلة فرص العمل، لافتةً أن الجمعية تسعى للبحث عن مولين خارجيين لصاحبات المشاريع الصغيرة وفتح آفاق جديدة أمامهن لضمان استمرارية مشاريعهن.

في دراسة محلية نفذها الباحث والناشط القانوني كارم نشوان، برعاية مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٩، حول «الحقوق الصحية للأطفال في قطاع غزة، ما بين النصوص القانونية والواقع»، أشارت أن ما نسبته (٧٩،٥٪) من الأسر لديهم معرفة ببرنامج الغذاء الصحي والكامل لأطفالهم، بينما قال (٢٠،٥٪) من الأسر، أنه ليس لديهم معرفة بهذا البرنامج، فيما بينت أن نصف الأسر يطبقون النظام الغذائي الصحي والكامل لأطفالهم في البيت، بينما قال ما نسبتهم (٤٥،٣٪) من الأسر أنهم لا يطبقون النظام الغذائي الصحي والكامل على أطفالهم في البيت، ويعزون عدم التقيد إلى جملة من الأسباب منها (٣٧٪) منهم إلى الحصار، (٧٢٪) إلى الظروف الاقتصادية، (١٨٪) منهم الانقسام السياسي هو السبب في ذلك و(٢٣٪) عدم وجود بضائع لتطبيق النظام الغذائي الصحي، في حين يرى (١٢٪) أن عدم التطبيق يرجع إلى عدم الوعي بتطبيق النظام الغذائي الصحي.

وفيما يتعلق بمعيقات توفير النظام الغذائي وفق الدراسة قالت (٦٢٪) من الأسر، أن الظروف الاقتصادية هي المعيق الأول أمام حصول الأطفال على النظام الغذائي الصحي، فيما رأت (٥٤،٥٪) أن الحصار هو المعيق الثاني، و(١٦،٦٪) منهم أن الانقسام السياسي هو المعيق الثالث.

وعلى صعيد نوعية النظام الغذائي للأطفال، أظهرت نتائج الدراسة أن (٢٧،٤٪) من الأسر أطفالهم يتناولون الفواكه مرة واحدة أسبوعياً، بينما (١٩،٣٪) يتناولون الفاكهة ثلاث مرات أسبوعياً، و(١٨،٨٪) يتناولون الفاكهة مرتين أسبوعياً، و(١٨٪) يتناولونها طوال أيام الأسبوع، في حين وصلت نسبة الذين لا يتناولون الفاكهة على الإطلاق (١٦،٥٪).

فيما يتعلق بشرب الحليب رأت ما نسبته (٢٧٪) من الأسر، أن أطفالهم لا يشربون الحليب ولا مرة أسبوعياً، في حين رأت (١٩٪) منهم أن أبناءهم يشربون الحليب مرة واحدة أسبوعياً، و(٢٤٪) يشربونه ثلاثة مرات أسبوعياً، ونحو (٣٠٪) يشربون الحليب طوال أيام الأسبوع.

وفيما يتعلق بالأمراض المرتبطة بسوء التغذية، أوضحت الدراسة أن (٥١،٤٪) من الأطفال يعانون من فقر الدم و(١٨٪) يعانون من قصر القامة وحوالي (٢١٪) يعانون من أمراض أخرى.

تسوق لها مؤسسات أهلية وأجنبية

المرأة و برامج التمكين الإقتصادي

طوباس : شهناز حميد

لا يوجد فن نسائي يدوي، إلا واتقنته مسعدة بشارات، التي لجات إلى هذا النوع من الأعمال اليدوية، للحصول على مصدر دخل يعينها على الإيفاء بمتطلبات الحياة غير المحدودة. فبدءاً من التطريز الذي اتقنته كهواية بداية، ومن ثم كمهارة في مادة التربية الفنية، حينما كانت بشارات لا تزال على مقاعد الدراسة، إلى فنون يدوية أخرى أتقنتها لملء وقت الفراغ، بعد أن تزوجت وأنجبت أطفالاً، من زوج كانت حالته ميسورة حتى عشر سنوات مضت، إذ أنهى الزوج مهام عمله كمدرس في المملكة العربية السعودية دون سابق إنذار، وباتت العائلة دون مصدر دخل، سيما وأن راتب الزوج كان يصرف أولاً بأول كما تقول. وتشكل العشر سنوات الماضية بالنسبة لبشارات، وهي من بلدة طمون في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، منعطفاً ونقطة تحول في حياتها، لأنه كان لزاماً عليها إيجاد عمل ومصدر دخل، أياً كان نوعه أو حجمه كما تقول، سيما وأن هذه الفتره لازمت فترة دخول أبناءها الخمسة الجامعة، الأمر الذي تطلب مصروفات ومتطلبات لم تكن يوماً محدودة.

وتضيف بشارات قائلة: «ولأن متطلبات الحياة كثيرة، وفي ظروف اقتصادية تحتم علينا البحث عن مصدر دخل جديد مهما كان، خاصة في ظل تعذر حصول الزوج على وظيفة أو أي عمل آخر، فقد لجأت إلى استثمار هواياتي القديمة في الحصول على دخل».

لم يكن الأمر سهلاً، خاصة وأن عملية التطريز صعبة ومضنية ومكلفة في ذات الوقت، إلى جانب أن البحث عن «زبون للقطع المطرزة»، كان غاية في الصعوبة، مشيرة إلى أنها اعتمدت على علاقاتها الخاصة للحصول على زبون، غالباً ما كان يشتري القطع المطرزة خاصتها بأقل من قيمتها.

وتتردد بشارات كثيراً على جمعية طوباس الخيرية، وهي إحدى الجمعيات النسائية الفاعلة في المحافظة، للتزود بدورات خياطة وتطريز وتنجيد وتشكيل الخرز والتصنيع الغذائي، من باب إتقان فنوناً جديدة قد تلجأ لاستثمارها في الأيام القادمة لجلب دخل لأسرتها.

تكرار

غير أنها ورغم ذلك، قد وصلت إلى مرحلة ملت فيها الالتحاق باي جديد من هذه الدورات والورش، التي باتت تتكرر في مسمياتها ومضمونها وحتى من يحاضرون فيها.

وتؤكد الناشطة النسوية ومديرة المركز النسوي الاجتماعي في طمون ربحية بني عودة، أن الغالبية العظمى من النساء المنتسبات للمركز النسوي الذي تدير شؤونه، خضعن لمرات عديدة لذات الورشة أو المحاضرة، لدرجة أن العديد منهن بتن يعزفن عن اللحاق بهذه الورش، التي تتسابق المؤسسات الأهلية في تقديمها للمراكز النسوية، وبذات الفترة وبذات العناوين.

وتؤكد بأن المرأة وصلت إلى مرحلة عدم تقبل أي شيء نظري، لأنها خضعت طوال العشر سنوات الماضية، وهي الفترة التي كثر فيها تواجد المؤسسات الأهلية العاملة مع النساء، تحت أهداف ومسميات لا تتجاوز حد العنوان أو اسم المشروع، كمشاريع دعم المرأة، ومشاريع تمكين النساء، والمشاركة النسائية في صنع القرار. واليوم وبعد تلك السنوات، تقول بني عودة، أننا فقط أمام مؤسسات وبرامج ومسميات، لا تعدو كونها مؤسسات ذات برامج تهدف إلى تحقيقها، بما يتلائم مع مصالحها ومصالح مموليها، دون أن يكون للمراة أدني مصلحة أو فائدة في هذه البرامج والمسميات.

وتسرد بني عودة، كيف أنها لجات هي ومجموعة من النساء المنتسبات للمركز النسوي لديها، إلى استثمار المعلومات النظرية حول تمكين النساء إقتصادياً، والتي كانت عدة مؤسسات عملت وبشكل نظري فقط، استهدفت المركز بها، وعلى مرات عديدة خلال السنوات الماضية، لانشاء مشاريع صغيرة، حققت إلى حد ما عملية التمكين الاقتصادي الفعلية للنساء، اللواتي شاركنها عملية محاولة التمكين هذه.

مشاريع صغيرة

وأشارت بني عودة، إلى أنه، وفي ظل انعدام وجود مصدر تمويل آخر، غير مصدر التمويل الذاتي للمركز النسوي، فقد تم الاعتماد على اشتراكات النساء الشهرية للمركز، لإنشاء مشاريع بسيطة، تمثلت في إنشاء دكانة للمنتجات الريفية ولإنتاج منتجات الألبان وتصنيعها، ليتم تسويقها وبمحاولات ذاتية أيضاً. وأوضحت أنه ومن خلال ذلك، فقد نجحنا في توفير مصدر دخل لهؤلاء النسوة، اللواتي وجدن فيه أول فائدة حقيقية، لعشرات الورش والندوات التي خضعن لها طيلة السنوات الماضية حول هذا العنوان، الذي لم يكن واضحاً بالنسبة لهن، قبل الممارسة الفعلية له على أرض الواقع.

وتردد المعنى ذاته تميمة مرسال، منسقة دائرة المرأة في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، وتقول، إن الكثير من المشاريع والبرامج النسوية التي تطرحها مؤسسات أهلية ونسوية في المحافظة، لا تتعدى كونها برامجاً نظرية لا غير.

وتقول مرسال: «يتلقى الاتحاد العام للعمال عبر نقاباته الفرعية الثلاثة عشر، مشاريع وبرامج عديدة خاصة بالمرأة، يغلب على الغالبية العظمى منها الطابع النظري، مشيرة إلى أن الاتحاد، يحكم عادة بالقوانين والأسس العامة للمولين، مبينة أن المشاريع تتنوع ما بين ورش العمل والمحاضرات واللقاءات الميدانية للعاملات، وهي الأمور التي لا تعود بالفائدة الحقيقية على المرأة العاملة كما تقول.

وتؤكد ناشطة نقابية في أحد الأطر النقابية العمالية في محافظة طوباس والاغوار الشمالية، بأن الاتحاد يتلقى سنوياً مشاريع بمئات الآلاف من الشواقل، من مولين يشترطون مسبقاً طريقة صرف هذه المبالغ، موضحة بأنهم يحددون طبيعة الورش التي سينفق البرنامج الممول المبالغ عليها، التي غالباً ما تكون مخصصة للوجبات والبروشرات ولمصاريف التنقل المترتبة على عقد تلك الورش والندوات، التي بتنا نعقدها سنوياً عشرات المرات.

وتؤكد الناشطة ذاتها قائلة: «المولون لا يسمحون لنا بالصرف وفق ما نرى، مبينة أن الإطار النقابي الذي تعمل ضمنه، حاول مراراً رصد مبالغ مالية لإفادة نساء عبر مشاريع انتاجية، غير أن المولين كانوا يصرون في كل مرة على الرفض». وتتابع قائلة: «نحن مجبرون على القبول بتمويلهم وضمن شروطهم أيضاً»، مشيرة إلى أن المولين يعملون على التلويح بتحويل المشروع لمحافظة أخرى، يقبل نقابيوها بالقبول بشروطهم كما تقول.

وتبين أن البرامج الممولة للمشاريع النسوية، تتمثل في «جعل المرأة المستفيدة، تأكل وتسمع وتنتقل من مكان إلى آخر فقط لا غير».

الوضع الاقتصادي السيء للعائلة يرفع معدلات العنف ضد النساء

رام الله: خاص صوت النساء

خلال أربع سنوات ماضية، تحولت حياة السيدة الفلسطينية التي لم يتجاوز عمرها (٢٥) عاماً، إلى جحيم، بعد أن فقد زوجها عمله داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. سناء «اسم مستعار»، بدأت تلاحظ التغيير على تعامل زوجها معها ومع أطفالها الثلاثة، بعد شهر واحد من ذلك، إلا أنها لم تتخيل أن يتطور الأمر للضرب والإهانة، الذي باتت تتعرض له كل يوم.

تقول سناء: «تزوجت من أحد أقاربي بعد انتهاء دراستي الثانوية، أقنعتني العائلة أنها فرصة جيدة، وعلي عدم التخلي عنها للدراسة الجامعية، خاصة أن عائلتي محدودة الدخل، ولا تستطيع أن تصرف علي، حينها وافقت، وكنا نعيش حياة هادئة وعادية، حيث كان يعمل في إسرائيل ووضعنا الاقتصادي جيد جدا». إلا أن هذا الحال تغير، كما تقول سناء، حين اعتقل وسجن بسبب عمله دون ترخيص، ومنع بشكل كامل من الوصول إلى عمله، حاول الزوج البحث عن عمل جديد في مدينته «نابلس»، إلا أنه فشل في إيجاد عمل مستقر ودائم، وبات ما يحصل عليه لا يكفي للحد الأدنى من الأساسيات المنزلية».

سناء لديها ثلاثة أطفال، لديهم احتياجاتهم إلى جانب مصاريف المنزل اليومية، إلا أن كل ذلك تحول لكماليات، واضطرت للتعامل مع كل «شيكل» يدخله الزوج للبيت بحكمة كبيرة، ولكن ذلك لم يكن له أي اعتبار لدى الزوج، الذي بات وجودها أمامه متنفسه الوحيد.

تقول: «كان يستغل كل فرصة لإهانتي وضربي وتحميلي المسؤولية عما جرى، وعن الضيق المالي الذي نعيشه، عشت أربع سنوات من الضرب المستمر والإهانة والشتائم، وفكرت بالطلاق أكثر من مرة، إلا أن عائلتي كانت تمنعني من ذلك بسبب وجود الأطفال».

بسبب البطالة والفقر

مشكلة سناء، التي تشكل مثالاً لظاهرة العنف الممارس على النساء بسبب الوضع الاقتصادي السيء، كانت جزءاً من مجموعة حالات، بعضها يصل للعلن وآلاف منها تبقى طي الكتمان، بسبب خوف المرأة وعائلتها من الإعلان عن هذا الأمر، وارتباطه غالباً بفكرة العيب والمحظور.

وفي هذا السياق، أصدر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة تقريراً في آذار ٢٠١٠، يستكشف فيه تصورات المرأة عن المنظمات أو الهيئات القانونية التي تسعى لحمايتها، بعد إجراء مناقشات ومقابلات مع نساء وفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بين حزيران وتشرين الثاني ٢٠٠٩. وجاء في التقرير أن النساء والفتيات يشعرن بالتردد في اللجوء إلى المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، أو مقدمي خدمات الأمن والعدالة، مثل الشرطة والمحاكم، بسبب الوصمة الاجتماعية القوية التي ترتبط بعملية التبليغ عن سوء المعاملة.

إلا أن هذا التخوف لا ينفي بالضرورة حقيقة ارتباط جزء أساسي من أسباب العنف ضد المرأة بالوضع الاقتصادي للعائلة، كما أشارت دراسة صادرة عن مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية، الذي قال أن تصاعداً في العنف ضد المرأة، منذ أن فرض الحصار على القطاع في حزيران ٢٠٠٧.

وقد توصلت الدراسة، المبنية على ٢٤ حلقة عمل ومقابلات مع ٣٥٠ امرأة، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، إلى أن ٧٧٪ من النساء في قطاع غزة، تعرضن لنوع من أنواع العنف، بينما شهدت ٥٣٪ من النساء عنفاً جسدياً، وتعرضت ١٥٪ للاعتداء الجنسي.

قالت الدراسة أن مستويات العنف ضد المرأة في قطاع غزة حالياً، أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة، كما أنها مرتفعة بشكل كبير مقارنة بالبلدان الأخرى. فالمرأة تتعرض للمصاعب في كل المجالات، سواء كانت مالية أو اجتماعية أو سياسية أو متعلقة بانعدام الأمن». وأشارت إلى أن تفشي البطالة يشكل واحداً من أكبر العوامل المساهمة في التوتر الذي يصيب الأسرة، وبالتالي في عنف الذكور نحو الإناث.

عنف جسدي و لفظي

الباحثة الاجتماعية في جمعية المرأة العاملة في مدينة رام الله ختام زهران، تعلق على هذه المعطيات في حديث مع صوت النساء: «من المؤكد أن الوضع الاقتصادي سبب أساسي من العنف الممارس على المرأة، أو على الأبناء داخل الأسرة الفلسطينية، فالبطالة وعدم توفر الدخل المناسب، في ظل وجود أبناء وزوجة لهم متطلباتهم الأساسية، والشعور بالعجز على تلبيتها يخلق ردة فعل عكسية من قبله».

الزوج العاجز يشعر أنه في مشكلة كبيرة ،ولا يستطع التعامل معها، وفي أغلب الأحيان وللأسف نرى أن السلوك العنفي ضد المرأة والأطفال، هو المتنفس الوحيد لهذا الزوج، لمواجهة إصرار المرأة والأطفال على المتطلبات الأساسية للعيش.

بحسب الباحثة الاجتماعية، أنه في هذه الأحيان، تتعرض المرأة للعنف الجسدي بالضرب والإيذاء، إلى جانب العنف اللفظي بالشتائم والإهانة وعدم التعامل اللائق.

خلال عملها في هذا المجال منذ سنوات، أشارت زهران، إلى نسبة كبيرة من حالات العنف المتطورة يكون سببها العامل الاقتصادي، مشيرة إلى دراسة قامت بها الجمعية، أظهرت أن ١٥ حالة من بين حالات الدراسة، يتعرضن للعنف بسبب الوضع الاقتصادي السيء للأسرة. وأشارت ختام إلى أن وجود الكثير من الحالات، التي يكون سببها الوضع الاقتصادي، إلا أن طبيعة المجتمع الفلسطيني المنغلق على قضايا المرأة، تمنع من الكشف عنها أو معرفتها.

وأوضحت ختام وجود بعض العوامل، التي يمكن أن تخفف من انتشار هذه الظاهرة، وهو مستوى التعليم للزوجين أو لأفراد الأسرة، أو عمل المرأة الذي يمكن أن يخفف الضغط، الذي يخفف العبء على الزوج، في حال تمكنها من المساهمة في الدخل.

الضمان الاجتماعي لكبار السن بين الواقع والمأمول

خالد الفقيه

يعيش في الأراضي الفلسطينية ١٦١٣٣٨ مواطناً، تبلغ أعمارهم أكثر من ستين عاماً، بحسب ما جاء في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مع نهاية العام ٢٠١٠، وهؤلاء لا يوجد حتى الآن قانون يحميهم ويوفر لهم الرعاية الصحية والمعيشية اللائقة، وتحقيق دخل تقاعدي لهم، رغم المطالبات الكثيرة لإقرار قانون بهذا الشأن.

وقبل الخوض في التفاصيل حول الواقع المر والأليم للمسنين في فلسطين، لا بد من الإشارة إلى ما قالته سوزان حنون، مديرة دائرة المسنين في وزارة الشؤون الاجتماعية، حول نسبة المسنين فوق الستين عاماً بالنسبة لعدد السكان العام، إذ أوضحت أن نسبتهم تصل إلى ٤,٥٪ من مجموع السكان، وهو رقم يتطابق مع عددهم الذي جاء في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إذا ما أعتبرنا أن العدد الكلي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية أربعة ملايين، ومن ذلك نستشف أن تعريف المسن في أدبيات السلطة الفلسطينية، هو من وصل عمره ستين سنة فأكثر. وبحسب حنون، فإن تعريف الوزارة للضمان الاجتماعي، يتلخص بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، بما يشمل الخدمات الصحية والاجتماعية، وما يلزم من الحاجات الأساسية للحياة.

ورغم إقرار الوزارة بغياب قانون ينظم هذا الأمر، فإنه وبحسب وزارة الشؤون الاجتماعية، يجري العمل على تطبيق خطة استراتيجية وطنية لكبار السن، تهدف لإصدار قانون لحمايتهم، وصولاً إلى الضمان الاجتماعي، وترى الوزارة أن هناك مسؤولية اجتماعية مشتركة، بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات المدنية والمجتمع المحلي، لتجاوز الواقع الموجود، الذي لا يوجد فيه ضمان اجتماعي لهذه الشريحة.

وإذا ما عدنا للخطة الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن في فلسطين، في الفترة الممتدة بين ٢٠١٠– ٢٠١٥، الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية، نجد أنها ليست أكثر من توصيف للواقع، ومجموعة آمال يتمنى واضعوها تحقيقها، فالخطة تتحدث عن تحديات قطاع كبار السن، تتمثل في تزايد أعدادهم وضعف مشاركتهم في القوى العاملة، مع تنامي احتياجاتهم الصحية والمعيشية والنفسية والترفيهية، في ظل الفقر المدقع الذي يعانونه، عدا عن أن نصفهم يعاني من أمراض مزمنة وارتفاع في نسب الإعاقات في صفوفهم. وتشير الخطة إلى أن هذا القطاع يعاني من جملة تحديات فيما يخص الضمان الاجتماعي، تتمثل في جملة قضايا لعل أبرزها:

التحديات القانونية والتشريعية

رغم صدور الإعلان العالمي لحقوق كبار السن لعام ١٩٩١، فإن فلسطين لا زالت لم تعتمد قانوناً يتماشى مع روحية الإعلان المذكور، إضافةً إلى غياب لوائح تفسيرية تضمن إنفاذ قوانين تختص بالضمان الاجتماعي لكبار السن، كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية في موازناتها المخصصة لهذا القطاع، لا تزال ضعيفة في التوجهات التي تكفل لكبار السن الحياة الكريمة، فالأمر لا زال منوطاً بالمشاريع.

لا زال القصور يعتري التحديات في مضمار الرعايتين الصحية والاجتماعية، والعلاقة بينهما ضبابية، وهناك خلط في الوعي الرسمي والشعبي لما يعنيه كل منهما، فحتى الآن، لا يوجد مقياس أو آليات تتبع الحاجات المضطردة والمستجدة لكبار السن، سواءً اجتماعياً أو صحياً أو تأهيلياً، كما لا يوجد توجه في فلسطين لاجراءات وقائية، تحسن من الواقع التغذوي لهذه الشريحة العريضة، بما يتطلبه ذلك من موازنات وخطط وطنية، وهذا يتطلب التعاطي مع كبار السن وفق تشريح عمري واحتياجي متجانس. ويلحظ في هذا الجانب ترك كبار السن الذين يعانون أمراض عقلية لمصيرهم، عدا عن غياب حالة الوعي لاحتياجات كبار السن عموماً، والذين تغدق الوعود عليهم في المواسم الانتخابية، طمعاً في أصواتهم التي لا يستهان بها، وهو ما قد يؤشر لوجوب العمل على إيجاد تمثيل تشريعي لهم، كما هو الحال في دول كثيرة، كونهم الأدرى والأقدر على تلمس احتياجاتهم من غيرهم.

التحديات الاقتصادية

لا زالت الموازنات المرصودة لهذه الشريحة في ثقافة المؤسسة الرسمية، تكاد تساوي صفراً، رغم تعاقب العديد من الحكومات، منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تعتمد في هذه الموازنات على تبرعات ودعم المجتمعين العربي والدولي، وهو أمر لا يعفيها من تخصيص جزء لكبار السن، وعدا عن ذلك، فإن رأس المال الوطني لا زال بعيداً وخائفاً من التبرع أو حتى الاستثمار في هذا القطاع، وعلى الجانب الآخر، فإن غالبية القابعين في هذه الفئة العمرية، يعانون من البطالة والفقر، ويعيلون هم أنفسهم أسراً كبيرة، ولا يجدون ما يسد رمقها. وتوزيع بعض المساعدات عليهم، لا يراعي أدنى المتطلبات الحياتية أو غلاء الأسعار المطرد في فلسطين، إضافةً إلى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ سنوات، ما يفاقم معاناة هؤلاء.

هذه التحديات ليست هي الوحيدة التي يعاني منها كبار السن، فالمؤسسات الأهلية والمحلية العاملة في هذا القطاع، لا تمتلك خططاً استراتيجية وموازنات كافية، تجعلها قادرة على الاستجابة لاحتياجات كبار السن من الفلسطينيين، فلا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، ولا وزارات الشؤون الاجتماعية والإعلام والصحة والإسكان، تملك برامج تفصيلية تؤهلها لتلبية احتياجات كبار السن من الفلسطينيين. وهو أمر ينسحب على الجامعات، التي لا تخصص مساقات الخدمة المجتمعية والعمل الطوعي في هذا المضمار.

وفي المستوى الرومانسي عقدت الكثير من الندوات والفعاليات منذ قيام السلطة الفلسطينية، المطالبة بضرورة الإسراع في تشريع وإنفاذ قانون الضمان الاجتماعي، ولكنها بقيت مناديات وتمنيات لم تجد طريقها إلى أجندة المسؤول والمشرع الفلسطيني، وبعضها جانبه الصواب، بخلطه بين الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي، ولإزالة اللبس، لا بد من الضغط على وزارة العمل، حتى يشمل السلم الاجتماعي كافة المواطنين، وهذا ما يبرر صياغة الوزارة للعديد من الاستراتيجيات والسياسات الملائمة، لتحقيق الحد المعقول من الحماية الاجتماعية، وذلك ضمن أسس تتوافق مع الواقع الفلسطيني.

وهنا لا بد من التعريج على دراسة للباحث قصي إبراهيم، تحت عنوان: «مشكلات المسنين في المجتمع الفلسطيني»، لنلحظ حجم الظلم الذي يتعرضون له، في ظل غياب قوانين نافذة تحميهم، فالدراسة تؤكد أن ٦٨,٤٪ من المسنين النزلاء في مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين، لا تتوفر لهم أية مصادر دخل، وأن ٧٢,١٪ من المسنين، لا يتقاضون أي راتب تقاعدي، ويعتمدون بدلاً من ذلك على الأبناء والأحفاد وباقي أفراد الأسرة، لتلبية احتياجاتهم المالية والصحية والتغذوية.

وفي المقابل، فإن نصوصاً من القانون الأساسي الفلسطيني، توضح أن هذه الفئة، يجب أن تكرم لما قدمته في بناء المجتمع الفلسطيني من عطاء لم ينقطع، فالمادة ٢٢ من القانون تؤكد على ضرورة أن ينظم القانون خدمات التأمين المجتمعية والصحية ومعاشات العجز والشيخوخة. ولكن هذا يبقى حبراً على ورق، ما لم ير النور تطبيقاً على أرض الواقع، وهذا يعني تحمل الإتحادات والفصائل والمؤسسات، دورها في الضغط والمناصرة حتى يتحقق الأمر، فعلى المجلس التشريعي، أن يخرج من حالة الشلل، ويسارع لإقرار القانون الخاص بالمسنين، وعلى وزارة الشؤون الاجتماعية رفض أية موزانة تخصص لها، ما لم تتضمن مخصصات تمكنها من تقديم المساعدات اللازمة للفقراء والمحتاجين من كبار السن، وتوفير دور للمسنين الذين لا توجد لهم عائلات ترعاهم، أو يعاملون بشكل غير لائق في أوساط مجتمعهم. كما أن المؤسسات الأهلية ليست بعيدة عن المشاركة الفاعلة في رفع شأن هؤلاء، والسعي لإزالة الظلم الذي لحق بهم، من خلال متابعة الانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل المسؤولين والأهالي، وفضحها والعمل على تصحيحها.

وفي هذا المجال، فإن وزارة الصحة مطالبة أكثر من سواها، بإدخال هذه الشريحة مجاناً في برامج التأمين الصحي الوطني المعمول بها في فلسطين، بما يضمن لهم الحق في الحصول على كافة العلاجات والأدوية والمواد المساعدة، التي تعينهم في كبرهم، لا سيما وأن هذه الفئة الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المزمنة، ومن غير المعقول تركهم لمصيرهم المحتوم، كما أن جزءاً لا يستهان به منهم، يصاب بأمراض الشيخوخة مثل الأمراض العصبية والزهايمر، وهذا يتطلب بالضرورة رعاية خاصة ومشاف خاصة كذلك. وعلى وزارة الإعلام ووسائل الإعلام، أن تأخذ دورها الطليعي في إعادة تثقيف المجتمع بكل فئاته، ليكون عوناً لكبار السن في شيخوختهم، فعلى عاتق الإعلام، يقع جانب التأصيل لحقوق الإنسان، وهو ما قد يطال المناهج التعليمية، التي من الضروري أن تؤصل للعمل الطوعي والتضامن الاجتماعي.

واقع الاستغلال ومرارة الحاجة

نياز ضيف الله

تراهم في الشوارع، بين الأزقة، وفي ورش البناء والسيارات، تجدهم في معامل الحدادة، ولعلك تراهم كثيراً في المقاهي وعلى أرصفة الطرقات، وقريبين من نظرك هناك في سوق الخضار. تراهم حاملين الأثقال ويجرون العربات، ملابسهم متسخة وممزقة، ابتساماتهم حزينة ووجوههم شاحبة تلوحها أشعة الشمس الحارقة، وتزيد برودة الشتاء ألمهم وقسوة الحياة عليهم، عيونهم محمرة نتيجة عمل ساعات طويلة، هم أطفال، كأطفالنا تماماً، في عمر الزهور، حيث لا تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر ربيعاً، بانت خطواتهم ثقيلة وظهورهم متحدبة كما لو أنهم وصلوا سن الشيخوخة، يعملون هنا وهناك، يجوبون مسافات طويلة ويجولون الشوارع ليبيعوا ما لديهم من بضائع قليلة، لا تجلب لهم إلا أرباحاً بخسة، عندما تراهم يتبادر إلى ذهنك أن موقعهم مقاعد الدراسة، وقد تتذكر طفولتك التي لربما كانت جميلة، ولكن هذه حقيقة الأمور، فعمالة الأطفال ظاهرة بارزة في مجتمعنا الفلسطيني، تسلب الأطفال «ذكوراً وإناثاً» أحلامهم، وتسرق من بين أيديهم ألعابهم، وتدخلهم معترك الحياة من أوسع أبوابه. ينص الإعلان العالمي لحقوق الطفل، على أن «أطفال اليوم هم عالم الغد، لأن بقاءهم وحمايتهم ونماءهم هو الأساس الذي تقوم عليه التنيمة الوطنية»، فما هو واقع الأطفال في المجتمع الفلسطيني؟ هذا التحقيق يسلط الضوء على الظاهرة.

المشكلة في أرقام

الطفل وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، هو «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه».

ووفقاً لهذا التعريف، بلغ عدد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في المجتمع الفلسطيني قرابة ١,٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، أي ما نسبته ٤٨,٧٪ من مجمل السكان البالغ ٤ مليون نسمة. فيما بلغ إجمالي عدد الأطفال الملتحقين بمقاعد الدراسة في الأراضي الفلسطينة حتى عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ قرابة (١١٠٩١٢٦) طالباً نصفهم من الإناث. ومعظمهم ينتمون لأسر فقيرة، حيث بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧، وفقاً لأنماط الدخل ٥٧,٣٪، ويأتي هذا متوازياً مع ارتفاع عدد السكان بمقدار ٢٩,٩٪، عام ٢٠٠٧ مقارنة بتعداد عام ١٩٩٧. وتشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٩ أن ٢٥,٩٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة يعملون، ويضاف إليهم ٢,٢٪ من الأطفال الملتحقين بالمدرسة يعملون أيضاً. وتعتبر الفئة العمرية (١٠-١٧) عاماً، الفئة الأكثر تعرضاً للعمل، وكونها كذلك فستكون عينة رئيسية لهذا التحقيق، حيث أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام ٢٠١٠، والذي أفاد بأن نسبة عمالة الأطفال للفئة العمرية (١٠-١٧) عاماً، بلغت ٣,٣٪ (بواقع ٥,١٪ في الضفة الغربية و٠,٤٪ في قطاع غزة). ولعل الفئة المشار إليها تشكل، وفقاً لإحصاءات ٢٠٠٩ ما يقارب ٢٠,٧٪ من مجموع السكان، ونسبة العاملين منها سواء بأجر أو بدون أجر، تبلغ ٣,٧٪ من إجمالي عدد الأطفال، والنسبة موزعة بواقع (٥,٤٪ في الضفة الغربية و٠,٩٪ في قطاع غزة خلال العام ٢٠٠٩)، وتشير إحصاءات ٢٠٠٩ أيضاً إلى أن ٦٧,٣٪ من الأطفال العاملين، يعملون لدى أسرهم بدون أجر، وإن ما نسبته ٤٧,٣٪ من الأطفال العاملين يعملون في قطاع الزراعة، و٢٧,٣٪ في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، ويعمل في باقي الأنشطة الإقتصادية الأخرى ٢٥,٤٪ من الأطفال العاملين. وهذا فيه دلالة قاطعة على أن عمالة الأطفال في المناطق الريفية أكبر منها في الحضر والمخيمات، ولعل المبرر الأكبر إضافة إلى الحاجة المادية لأسر الأطفال، هي طبيعة المجتمع الزراعي، وما يحتاجه من أيدي عاملة، للقيام بأعمال الزراعة وخدمة المحاصيل.

لماذا يعملون؟

بلغت نسبة البطالة، حسب التعريف الموسع، في الأراضي الفلسطينية بحسب نتائج مسح القوى العاملة للربع الرابع للعام ٢٠١٠، مستوى ٢٩,٩٪، ورغم أن النسبة أقل من نسبة البطالة في الربع الثالث، والتي كانت ٣٣,٣٪، ووفقاً للنتائج أيضاً فإن العمالة المحلية زادت لتبلغ نسبة المشاركة في القوى العاملة إجمالاً إلى ٤١,٥٪، أما نسبة البطالة من القوى العاملة من سن ١٥ عاماً فأعلى ٢٣,٤٪، فيما سجلت الفئة العمرية ١٥-١٩ عاماً، أعلى معدلات البطالة، لتصل إلى ٤٢,٥٪، وهذه النتائج لا يمكن فصلها عن الواقع الحياتي الاقتصادي والاجتماعي المتدني، الذي تمر به الأراضي الفلسطينية، والذي يطال تأثيره السلبي حياة معظم الأسر الفلسطينة، جراء تداخل عدة عوامل، والذي ينعكس بدوره على الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي والثقافي للكثير من فئات المجتمع، حيث يعتبر الاحتلال الإسرائيلي وما يقوم به من اجتياحات وإغلاقات للمناطق الفلسطينية، من أهم تلك العوامل، فمن جهة عملت سياساته الممنهجة على تدمير البنية التحتية في المناطق التابعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، وجعل الاقتصاد الفلسطيني إقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ومحاصراً، ومن جهة أخرى قتل الاحتلال عدداً كبيراً من أرباب وربات الأسر، وأسر الكثير الكثير من المعيلين لها، وقد نتج عن ذلك ازدياد معدلات البطالة والفقر في الشارع الفلسطيني، وترك الكثير من الأسر بلا معيل أساسي «رب أو ربة»، حيث وصلت نسبة الفقر المدقع إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٩، أما نسبة الفقر فتجاوزت في الكثير من الإحصائيات غير الرسمية ٧٠٪، وبين الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وتدني مستوى الرواتب في الكثير من حقول العمل، تتوزع المسببات والأسباب لتشغيل الأطفال في غالب الأوقات، ولعل غياب خطة واضحة ومستدامة على المستوى الرسمي والوطني للحد منهما، تشكل دافعاً آخراً لتشغيل الأطفال.

من ناحية أخرى، أثبتت عدة دراسات متخصصة في شؤون الأسرة، أن مشاركة الأطفال في العمل ترتفع بارتفاع عدد أفراد الأسرة، وبحسب دراسة الحركة العالمية، المشار إليها أعلاه، فإن ٩٠,٤٪ من أسر الأطفال العاملين، يزيد عدد أفرادها عن ٧ أفراد، وهذا العدد أكبر من المعدل العام لحجم الأسرة الفلسطينية، البالغ ٦,٤فرد لكل أسرة، ولعله أحد المؤشرات على حجم عمالة الأطفال، التي وصل عدد ضحاياها إلى قرابة (٦٠٠٠٠) طفل، يعملون عملاً غير شرعي وفي أعمال معظمها خطرة.

وفي الاتجاه المعاكس، أثبتت الدراسات أنه كلما زاد دخل الأسرة من غير الأطفال فإن احتمالية عمالة الطفل تقل، وتشير إحصائيات نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى أن معدل الفقر بين الأسر يزداد بشكل متسق بازدياد عدد الأطفال، وفي المجتمع الفلسطيني تبلغ نسبة الأسر التي لديها أطفال (٨٢,٨٪) من حجم الأسر، بينما نسبة الأسر التي لا يوجد لديها أطفال فتبلغ (١٧,٢٪)، وهذا يعطي مؤشرا دقيقا وواضحا على مدى اتساع رقعة الفقر بين الأسر الفلسطينية، وخاصة أن حجم الأسرة غالبا يكون أكثر من ٤ أفراد.

والأمر السابق مرتبط ارتباطاً جذرياً بارتفاع نسبة الخصوبة في المجتمع الفلسطيني، والتي تساهم بشكل كبير في تدني الوضع الاقتصادي للأسرة، وارتفاع احتمالية عمل الأطفال، حيث بلغت نسبة الخصوبة (٤,٥) طفل لكل إمرأة في سن الإنجاب، وهي نسبة من غير المتوقع أن تنخفض في الأعوام القادمة، وفقاً للمراقبين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة وقل دخلها، ستزداد احتمالية الدفع بالأطفال إلى سوق العمل، لتحسن ظروفها الاقتصادية ومساعدتها لتخطي الأزمات الاقتصادية.

أجور قليلة وعمل طويل

تشير الإحصاءات، إلى أن ما نسبته ٥٥,٦٪ من الأطفال العاملين، سواء بأجر أو دونه، يعملون ما لا يزيد عن ١٥ ساعة عمل أسبوعياً، في حين أن ٢٩,٧٪ يعملون من ١٥-٣٤ ساعة أسبوعياً، بينما المتفرغون للعمل، أي غير الملتحقين بالدراسة، يعملون لساعات أطول، حيث يعمل ٧١,٢٪ من الأطفال غير الملتحقين بالدراسة أكثر من ٣٤ ساعة أسبوعياً، فيما تتوزع ساعات العمل ما بين فترة النهار وفترة الليل في غالب الأحيان. وعلى الرغم من ساعات العمل الطويلة، إلا أن أجور الأطفال العاملين، بحسب إفادات عينة منهم، وفقاً للأسئلة المباشرة لهم، لم تتجاوز ٣٥ شيكلاً مقابل عمل ١٠ ساعات يومياً.

ومن منطلق النزاهة وطرح الرأي الآخر، سألنا أحد أرباب العمل، لماذا تشغل أطفال في معملك؟ فكان جوابه «المركب إلي فش فيها لله بتغرق»، في إشارة منه لعمل الخير، وأضاف بأن الأطفال الذين يعملون لديه من أسر فقيره، ولم ينكر أبداً أن هناك دوافع أخرى لتشغليه إياهم، حيث قال: «الأطفال يستجيبون للأوامر، يعملون إضافي، أجورهم أقل، وبهذا يمكننا تشغيل عمال أكثر، بمبلغ قد لا يكفي لتشغيل أكثر من عاملين من الكبار والمهرة».

يرى مسؤول وحدة التنظيم النقابي في مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، والمدافع عن حقوق العمال الأستاذ محمود زيادة، أن المسألة في جوهرها «استغلال، لأن الأطفال هم الحلقة الأضعف»، واصفاً ظاهرة تشغيل الأطفال بوصمة العار في جبين المجتمع ومؤسساته والحكومة، قائلاً «الأطفال هم المستقبل، وعلينا مواجهة هذه الظاهرة بتوافق وطني، حتى لا يكون المستقبل مشوهاً نفسياً واجتماعياً، فهذا يتطلب توافق وطني بين المجتمع والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع والحكومة والنقابات، للقضاء على هذه الظاهرة، لأن تشغيل الأطفال منافياً للقانون والأخلاق والأديان وحقوق الإنسان»، وأوضح زيادة أن التوافق الوطني لا بد من أن يعمل «وفقاً لخطة وطنية، تبدأ بتحديد أسوأ أشكال عمل الأطفال ويقضي عليه، حيث لا يمكننا القضاء على الظاهرة دفعة واحدة، وهناك بالفعل أطفال محتاجون وأسر محتاجه، وما نريده هو أن يتم القضاء على الاستغلال، أما حالات الفقر والبطالة في رأي زيادة، «فعلاجها يتم بطرق تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية، وفتح فرص عمل». يقول المحامي أنس الكسواني، الأطفال قلما يدركون حقوقهم، وخاصة ساعات العمل اليومية وما ينص عليه القانون بخصوص العمل والحقوق العمالية، ويرى الكسواني بأن «الأطفال قلما يكترثون بقضايا التأمين والتعويضات والإجازات»، وقد لاحظنا ذلك في نتائج تقرير قديم لجهاز الإحصاء الفلسطيني، فقد أشار إلى أن ما نسبته ٩,٣٪ فقط من الأطفال العاملين، يحصلون على إجازات مدفوعة الأجر، و١٠,٣٪ منهم مؤمنون صحياً، كما أن ٥٤,٢٪ يحصلون على فترة استراحة خلال ساعات العمل.

القانون وعمالة الأطفال

ينص قانون العمل الفلسطيني النافذ منذ عام ٢٠٠٠، على حظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن ١٥ عاماً، حتى لا يكون العمل عائقاً أمام إتمامهم مرحلة الدراسة الأساسية الإلزامية، ويعتبر القانون الأطفال في الفئة العمرية ١٥-١٨ أحداثاً يحظر تشغيلهم في الصناعات الخطرة والضارة بالصحة، وفي الأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية، كما أنه يحظر تشغيلهم ساعات عمل إضافية أو على أساس وحدة الإنتاج، أو تشغيلهم في الأماكن البعيدة والنائية عن المناطق المأهولة بالسكان، كما ينص القانون على أن يحصل رب العمل على فحص طبي، يقر بقدرة الحدث على العمل، بحيث يتم إجراء هذا الفحص كل ستة أشهر، ومن جهة أخرى ذات القانون يحث على تخفيض ساعات العمل اليومي للأحداث، بما لا يقل عن ساعة عمل يومياً، وينص على أن يتخلل ساعات العمل فترة راحة، بما لا يقل عن ساعة يومياً، ويشترط القانون ألا يعمل الحدث أكثر من أربع ساعات متواصلة، في حين يستثني القانون الأحداث الذين يعملون لدى أقاربهم من الدرجة الأولى.

تقع مسؤولية تنفيذ قانون العمل الفلسطيني وما يرتبط به من قرارات وأنظمة بخصوص الأطفال، على عاتق وزارة العمل بشكل أساسي، ويعتبر تشغيل من هو دون سن ١٥ عاماً غير قانوني، وترى الوزارة بأن عدة عوامل تقف وراء الظاهرة: ديموغرافية، اقتصادية، تعليمية، اجتماعية وسياسية، وأخيراً قانونية. وفي مقابلة له مع تلفزيون وطن أواخر عام ٢٠١٠، أفاد مدير عام الإدارة العامة للتفتيش وحماية العمل في وزارة العمل عبد الكريم ضراغمة، ضمن برنامج «إضافة»، إلى أن الوزارة تسعى إلى الحد من هذه الظاهرة، من خلال الشراكة مع وزارة الشؤون الإجتماعية وبعض الشركاء الآخرين، ومن خلال مفتشي الوزارة في الميدان، الذين يعملون على اتخاذ الإجراءات القانونية، فضلاً عن علاجات من قبل مراكز التدريب التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية، إضافة إلى إعادة هؤولاء الأطفال إلى المدارس، كما شدد على الحاجة إلى ثقافة إجتماعية للحد من عمالة الأطفال، الذين لا يشملهم القانون، كالذين يعملون في الشارع.

في إطار إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجيتها

الزراعة قطاع محوري وهام في تفعيل دور المرأة الإنتاجي وتمكينها الاقتصادي

البيرة. خاص بصوت النساء

تعزيز دور المرأة ووصولها إلى مراتب عليا في السلم الوظيفي، وتقوية دورها الاقتصادي من خلال تمكينها من الوصول إلى رأس المال، وخلق بيئة ممكنة للاستثمار، هي شعارات قلما نجدها فعليا، لكنها نظريا يجري الإجماع عليها والتغني بها في الندوات والمؤتمرات وتوصياتها ونتائجها.

وقد نعتبر إدماج النوع الاجتماعي في استراتيجية الزراعة خطوة هي الأولى من نوعها، تهدف إلى إدماج النوع الاجتماعي في أحد أبرز القطاعات الاقتصادية «القطاع الزراعي» وأكثرها أهمية وحيوية، في تفعيل دور المرأة الإنتاجي وتمكينها الاقتصادي، توج التعاون المشترك بين وزارتي الزراعة وشؤون المرأة من جهة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية FAO، من جهة أخرى بتطوير استراتيجية القطاع الزراعي، الذي أخذ كنموذج لتجربة هي الأولى من نوعها، في كيفية إدماج النوع الاجتماعي في هذا القطاع، كونه يعد من أهم القطاعات المدرة للدخل وكذلك الموظفة لعدد كبير من الفلسطينيين. وبناء على هذا التعاون المشترك، تم تحديد أهداف النوع الاجتماعي والتدخلات التي تراعي الفوارق بين النوعين في القطاع الزراعي، كما تم الانتهاء من عمل مصفوفة تمثل التدخلات الجندرية على الأهداف الاستراتيجية المختلفة، لكافة القطاعات التي تمثلها الاستراتيجية.

أهمية القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يساهم بما نسبته ٨,١٪ من إجمالي الدخل القومي، ويشكل بحسب تأكيدات وزير الزراعة د. إسماعيل دعيق، مصدر رئيسي للغذاء وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير العمالة الزراعية (١٣،٤٪).

وأشار إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات السلعية الوطنية، تقدر بنحو(١٥،٢٪)، إذ تعتبر الزراعة عنوان صمود وتحدي والمحافظة على الأرض، وعلى البيئة والتنوع البيولوجي والحماية من التصحر.

وعن أسباب إدماج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والخطط الزراعية، يقول د. دعيق أن النساء يشكلن ٤٩,٣٪ من مجموع السكان في فلسطين، وحوالي ١٥,٤٪ من القوة العاملة الرسمية، في حين تتراوح نسبة مشاركة المرأة في العمل الزراعي ما بين ٣٣,٦٪ إلى ٨١,٠٪، مؤكداً في الوقت نفسه، أن الحيازة الزراعية للنساء متدنية جداً، حيث أنها لا تتعدى ١,٠٪.

ويؤكد الوزير دعيق، أن من أهم الأهداف التي تضمنتها المصفوفة الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي، تتمثل في تقوية النساء إقتصادياً، من خلال زيادة الوصول إلى رأس المال وخلق بيئة ممكنة للاستثمار، ولعب دور أكبر في اتخاذ القرارات الخاصة بالدخل، وتخصيص كوتة للنساء في مشاريع الاستصلاح، وإشراك النساء في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة. وشدد د. دعيق، على زيادة نسبة مساهمة المرأة في الزراعة، عن طريق توفير قروض زراعية للنساء، وتخصيص صندوق خاص للمشاريع الزراعية للنساء. وطالب بزيادة نسبة المرأة في الصناعة الزراعية، عبر تمكين النساء من مهارات التصنيع والتسويق للمنتجات الزراعية، وزيادة التحاق النساء في التعليم الزراعي والتدريب المهني. بدوره يعتبر مدير دائرة التخطيط في وزارة الزراعة سامر التيتي، أن من أكثر المواضيع أهمية والتي يجب التعامل معها في القطاع الزراعي هي: ملكية النساء للأراضي والموارد الزراعية، حيث أن تقوية وتعزيز ملكية المرأة، ستساهم في تأهيل مصادر الأراضي والمياه، من خلال تحقيق المصالح التالية: إن من مصلحة الرجل والمرأة أن يكون هناك توزيعاً عادلاً للأراضي حسب التقاليد والدين والقوانين المدنية. وسيكون امتلاك قطعة أرض محفزا كبيرا للذين يعملون في الأرض (غالباً النساء) لتعلم أساليب وتقنيات جديدة وتطبيقها، وبهذا يتم تطوير استخدام المصادر الزراعية بفعالية وكفاءة.

وأكد التيتي، أن تقوية النساء اقتصادياً، يعني دخل أكثر ودور أكبر في اتخاذ القرارات الخاصة بالدخل، مشدداً على أن زيادة الوصول إلى رأس المال واتخاذ القرار بالنسبة إلى الدخل، واستعمال رأس المال في تطوير القطاع الزراعي. مبيناً أنه تم وضع المقترحات في سياق خلق بيئة ممكنة للاستثمار وتنشيط التمويل والتأمين في الريف، لضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار حول الاستثمار والحصول على رأس المال.

زيادة مشاركة النساء في الدخل

وقال: «تؤدي ميزة زيادة مشاركة النساء في الدخل واتخاذ القرار، إلى تحسين الدافع، والذي بدوره يشجع الإبداع والإنتاجية، وإدخال الخبرات والمعلومات المختلفة في اتخاذ قرارات الاستثمار، وبهذا تزداد احتمالية تطوير نوعية هذه القرارات، إلى جانب تحسين رأس المال الأساسي والتوفير لدى النساء، «بصرف النظر عن الاستثمار»، الأمر الذي سيسمح لهن بمواجهة الظروف الصعبة. كما أن الاعتراف بدور النساء في الإنتاج والتصنيع الزراعي، يعني منطقياً زيادة إشراكهن في التخطيط الزراعي واتخاذ القرارات، حيث سيؤدي هذا الإشراك أيضاً إلى زيادة الإنتاجية في قطاع الزراعة، بما أنها الشريحة الرئيسية التي تطبق التقنيات والأساليب الإنتاجية، إذ أن النساء اللاتي يعملن في الزراعة، يشاركن منذ بداية العملية الزراعية، وتصل هذه المشاركة إلى مستويات ومراحل حاسمه.

وأشار التيتي إلى أنه بعد العمل على الاستراتيجية وإدماج التدخلات الجندرية فيها، فإن المؤسسات الأربعة المشتركة بهذا العمل، نرتئي إكمال العمل ليكون نموذجاً حول إدماج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والخطط التنفيذية للقطاع الزراعي، منوهاً إلى أن أهم هذه الخطوات التي ستعمل عليها اللجنة المشتركة، ستكون حول كيفية تنفيذ هذه التدخلات الجندرية، استناداً للمسؤولية المشتركة لجميع الجهات العاملة في القطاع الزراعي.

وتابع أنه بعد الانتهاء من المصفوفة الخاصة بإدماج النوع الاجتماعي في الخطة التنفيذية للقطاع الزراعي، والتي ستحتوي على آليات ومسؤوليات التنفيذ، سيتم عرضها على الجهات الأربعة المشاركة، داعياً للعمل على إيجاد نظام متابعه وتقييم حساس للنوع الاجتماعي، من خلال استخدام مؤشرات القياس التي يتم استخدامها في وزارة الزراعة.

تدخلات النوع الاجتماعي في وثائق المشروع

وأكد التيتي أن دائرة التخطيط في الوزارة، ستأخذ ١٠ – ١٥ مشروعاً زراعياً تنفيذياً، كمثال حول تدخلات النوع الاجتماعي في وثائق المشروع، وكذلك تطبيق نموذج المتابعة والتقييم الحساس للنوع الاجتماعي فيها، موضحاً أنه سيتم دراسة قصص النجاح، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع التي تنفذها «الفاو» ضمن المشروع المشترك مع وزارة الزراعة، فيما يخص موضوع التنوع الحيوي الزراعي والتصنيع الغذائي للجمعيات التعاونية وتسويقها، ودراسة فشلها في حال حدوثه، وما هي أسباب الفشل للتعلم منها.

ولكن مديرة البرامج في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الأراضي الفلسطينية (UNIFEM)، ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة علياء الياسير، فقد شددت على أهمية تضمين الجندر في استراتيجية وزارة الزراعة، لأن ٨٠٪ من العمل الزراعي، والذي يندرج في إطار العمل غير الرسمي، تقوم به النساء، لذا فإن الاعتراف بهذا الدور الذي تقوم به المرأة في العمل الزراعي، يعتبر خطوة مهمة جداً في عملية التخطيط للتنمية، مشيرة إلى أن هذه الخطوة التي تقوم بها وزارة الزراعة، تؤكد على التزامها بهذا التوجه، والتصدي بجدية لما يتطلبه من تحديات. وقالت الياسير: «لا توجد تنمية ممكنة في الزراعة بدون قطاع زراعي مستقر، قادر على تلبية احتياجات السكان، مثلما لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، دون معالجة عدم المساواة بين الجنسين داخل المجتمع».

وتابعت الياسير، إن هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، على قناعة تامة بأن الاعتراف بدور المرأة في الإنتاج الزراعي، يتطلب منطقياً زيادة مشاركتها في التخطيط الزراعي وعمليات صنع القرار، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي، حيث أن الفئة الرئيسية العاملة في القطاع الزراعي والمستفيدة من التكنولوجيات والتقنيات الأكثر إنتاجية، هي المرأة العاملة في الزراعة، والتي تشارك في العملية الزراعية منذ البداية وعلى مستويات حاسمة.

وأكدت الياسير بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سوف تعمل على تكثيف جهودها في دعم وزارتي الزراعة وشؤون المرأة، للقيام بهذه المهمة التي وصفتها بالصعبة والحاسمة، وذلك من خلال توفير الدعم الفني اللازم لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالقضية، متوقعة من هذه المبادرة نتائج ملموسة، والتي من شأنها تحسين تأثير استراتيجية القطاع الزراعي، وعلى تحسين المستوى المعيشي لأبناء شعبنا بشكل عام.

وأوضحت، أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قامت بدعم ومساعدة وزارة الزراعة، في إجراء تحليل للنوع الاجتماعي للاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي، لتقديم توصيات عملية حول كيفية بناء خطة عملية، تهدف إلى إظهار الاستراتيجية، بشكل يمكنها أن تستجيب بشكل أفضل للاحتياجات والقدرات والتوقعات لكل من المرأة والرجل، منوهة إلى أنه ونتيجة لذلك التحليل، سيتم الخروج بتوصيات محددة وملموسة على مستوى الأهداف التي تراعي النوع الاجتماعي، والتي تم تطويرها على مستوى السياسات والمشاريع، كما تم دمجها على مستوى استراتيجية القطاع الزراعي.

أما وزيرة شؤون المرأة ربيحة ذياب، فأكدت على أهمية القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي ومساهمته في الاقتصاد القومي، وعلى ضرورة تضمين النوع الاجتماعي في استراتيجية وزارة الزراعة. وقالت ذياب: «إن بدء العمل بمذكرة التفاهم، لإدخال وإدماج النوع الاجتماعي في استراتيجية وزارة الزراعة، جاءت من أجل النهوض بالمرأة وتعزيز صمودها، وكذلك جزء من التمكين الاقتصادي لها، منوهة إلى أن الكثير من النساء، يعملن في هذا القطاع، ولا أحد يسمع بإنجازاتهن، ولا يحسب ذلك في الدخل القومي، مشددة على أن تحقيق التنمية المستدامة، لا يمكن أن يكون بدون مشاركة المرأة، كونها عنصراً فاعلاً.

النساء يترنحن على عتبة الأزمة الاقتصادية

فداء الرغوثي

تترنح النساء دوماً على عتبات الأزمات التي عادة ما تمر بها المجتمعات، كما المجتمع الفلسطيني، وتزداد وطأة هذا الترنح تحت قهر الأزمات، عندما تكون اقتصادية، فتدفع النساء ثمناً بالغاً يطال مختلف جوانب حياتهن اليومية على اختلاف مستوياتها وتفاصيلها، شخصية كانت أم عائلية أم مجتمعية، صوت النساء التقت عدداً من النسويات للبحث في أسباب القهر الذي تحيا في ظله الفئات المهمشة في المجتمع، ومن بينها النساء، وتأثير ذلك على تمكينهن وتطوير ذواتهن.

الدكتورة رندة ناصر أستاذة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت، أكدت من جانبها على أن الوضع الاقتصادي القائم على أساس نظام «حرية» التداول والتملك، والذي يضع بدوره معظم خيرات البلاد في يد فئة قليلة من المتنفذين والمتسلطين، هو وضع يحجب تطوير وتمكين النساء والرجال والأطفال، خصوصاً من الطبقات غير الميسورة.

كما أشارت د. ناصر إلى أن الفئة المسيطرة على الموارد والأراضي، والتي سرقت أراضي الناس بأسعار بخيسة وأعادت بيعها بأسعار باهظة، وكذلك النساء المسيطرات على المؤسسات غير الحكومية، التي تمول من بلدان الاستعمار الإمبريالي، يتمتعن بتمكين وتطوير مهول، وأكثر بكثير من تمكين وتطوير الرجال الفقراء، فما بالك في تمكين النساء من هذه الطبقات، وهذا الوضع الاقتصادي الذي قدم للفاسدين في المجتمع فرصة تكديس الأموال، وإخفاء الخدمات عن الناس، هو وضع يهدر تطوير وتمكين جميع الناس من الفقراء، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من المجتمع.

أما إيمان عساف، مديرة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العمل، فتعتقد بدورها أن السمات الاقتصادية والاجتماعية التي ترسم ملامح المجتمع الفلسطيني، تشكل بدورها قيوداً تحد من تطوير النساء، وتحقيق ذواتهن، وتلقي بظلالها السلبية عليهن بشكل مباشر.

وأشارت عساف إلى بعض من هذه السمات، والتي تتمثل بضعف التنمية المستدامة والشاملة، الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، مقابل نمو محدود في مجال الاستثمارات الوطنية، المشاركة المنخفضة في سوق العمل، قوى عاملة شابة تواجه بطالة عالية، ومشاركة منخفضة للمرأة في القوى العاملة، هذا بالإضافة إلى التفاوت والتمييز في الأجور القائم على أساس الجنس، صغر حجم المؤسسات واتساع حجم العمل غير المنظم، غياب قانون ضمان اجتماعي، تدهور شروط العمل وبيئته وضعف الحماية الاجتماعية، غلاء معيشة والانخفاض في قيمة الدخل، البطالة والفقر، العلاقات العشائرية والقبلية، تأثيرات الاحتلال ومعيقاته، غياب الأمان الوظيفي، وكذلك الثقافة الذكورية السائدة، والأدوار النمطية للنساء، النظرة الدونية والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، غير صديقة للنساء، إن لم تكن معادية وطاردة على حد تعبيرها، وتالياً، وفي ظل هذه الملامح والسمات، يصعب الحديث عن تمكين النساء وتحقيق ذواتهن.

بدورها أكدت سهير فراج المديرة العامة لمؤسسة إعلام وتنمية المرأة، أن الأزمة الاقتصادية أثرت على تطوير النساء وتمكينهن، فهناك العديد من النساء تحديداً المعيلات منهن، فضلن تأجيل إتمام دراستهن بغية استثمار المبلغ المالي في توفير متطلبات واحتياجات أسرهن اليومية، وينعكس الأمر ذاته على التدريب، حيث لا تتمكن النساء من التوجه أيضاً إلى دورات هن بأمس الحاجة إليها، وضمن أولوياتهن، إلا أن ضيق ذات اليد، لا تمكنهن من دفع رسوم اشتراكها وتغطية مصاريفها، مشيرة إلى أن ذلك يدفعهن للاكتفاء بما تيسر من دورات، تطرحها المؤسسات المختلفة، والتي لا تعمل على تلبية احتياجاتهن التي تتعلق بتطوير مهاراتهن في جوانب معينة.

ونوهت فراج، إلى أن سوء الوضع الاقتصادي، يقلل من فرص النساء في سوق العمل، فقد بلغت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل ١٤٪ مقابل ٦٦,٤٪ للرجال في الربع الثالث من العام ٢٠١٠، وهذا يعني بقاء النساء تحت سيطرة الرجال المتملكين للقوة الاقتصادية. وفي كثير من الأحيان تخرج النساء إلى سوق العمل غير المنظم، للعمل في المهن الصعبة، مثل الخدمة في المنازل وبعض المصانع والأرض، والتي عادة ما تتوجه إليها النساء غير الواعيات لحقوقهن في كثير من الأحوال، مما يعرضهن للاستغلال من قبل أصحاب العمل، حيث الأجور متدنية وساعات العمل طويلة وظروف العمل سيئة، ناهيك عن بعض حالات الاعتداء عليهن أو استغلالهن جنسياً من جانب أصحاب العمل أو المسؤولين. وبالرغم من ذلك، تفضل النساء الصمت للاحتفاظ بالوظيفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم تشغيلهن في أكثر من عمل في نفس الوقت.

أما على المستوى العائلي، فتتعرض النساء أيضا للاستغلال، كونهن يصبحن مسؤولات في كثير من الأحيان عن إعالة الأسرة وحدهن، مما يرهقهن نفسياً وجسدياً، ويضعهن دوماً تحت ضغط توفير لقمة العيش لأولادهن، وفي هذه الحالة تلغي النساء ذاوتهن وتطوير قدراتهن، أو حتى الاعتناء بمظهرهن أو الترفيه عن أنفسهن، أو حتى الوقوف على حقوقهن، لدرجة الشعور بأن كل ما يدور في الميدان من مطالبة بحقوق وتوعية، بعيد عن احتياجات النساء، طالما لم يكن هناك تمكين اقتصادي لهن، إلى جانب توعيتهن وتوعية المجتمع المحيط والأسرة. وفي هذا السياق تشير فراج، إلى أن الأزمة الاقتصادية، يمكن أن تعرض النساء للعنف من قبل الأسرة والزوج بالتحديد، على صعيد نفسي وجنسي، وتضرب فراج على ذلك قصة من القصص التي قصتها عليها إحدى الفلاحات بقولها: «هناك امرأة من الفلاحات اللواتي يبعن الخضار في السوق قالت لي: يبدأ يومي من الساعة الرابعة صباحاً، أقوم وأصلي وأذهب إلى الارض مع ابني، حيث نقوم بقطف ثمار العنب، وأتوجه فوراً إلى مكان قريب من الحاجز، حيث ألتقي سيارة فورد بنمرة صفراء، أرسل معها العنب ليؤمنه لي في سوق القدس، ومن ثم أذهب أنا تهريب من مكان لآخر، يعني طريق عذاب حتى أدخل القدس، وأبقى في السوق لما بعد مغيب الشمس، يعني في الصيف بعد الثامنة مساء، وأستقل الباص عائدة للمنزل، وفي كثير من الأحيان يتم إيقاف الباص وتعطيله لساعات، لكن في الغالب أصل حوالي العاشرة والنصف ليلاً، آكل لقمة وأرتب المنزل وأحضر الأكل لبكرة، وأروح أنام، ولما بيجي زوجي علشان بدو ينبسط شوي، بلقاني جثة، لكن ما بهمه المهم كيفه هو، فبعطيه اللي بدو إياه في خمس دقائق وبنام، وأحيانا بغفى وهو بخلص براحته ومثلي كثير»، مشيرة إلى أن هذا يمكن أن يؤدي إلى التعدد في حالات كثيرة.

إغلاق باب منزل عائلة الغاوي

فتح عليهم باباً من الصعوبات الاقتصادية

القدس: ميسة أبو غزالة

من منزلها الذي كان لا يبعد سوى عشر دقائق مشياً عن القدس القديمة، منزلها الذي قضت فيه أجمل سنوات حياتها، إلى منزل في غربة داخل القدس نفسها، لا مكان فيه لذكريات، سوى ذكريات التشرد والألم.

أم أيمن الغاوي (التي ارتبطت قضية عائلة الغاوي بعائلة حنون على مدى أشهر)، تشردت مع عائلتها بعد استيلاء المستوطنين على منزلها في حي الشيخ جراح، وأقامت في خيمة استهدفتها قوات الشرطة مرات عديدة، فالقضية طوتها الأيام، لكن ذاكرة أم أيمن، لا تزال تفتح صفحاتها كل يوم، فهي تعيش (مرغمة بعد ترك الخيمة) في منزل مستأجر في قرية العيسوية.

إغلاق باب منزل عائلة الغاوي في وجههم، فتح عليهم أبواب صعوبات اقتصادية لم تكن في الحسبان، ابتداءً بالإيجار الشهري وتبعاته (ماء، كهرباء، أرنونا..)، مروراً بالحاجة إلى مواصلات وتنقلات، وانتهاءً بصعوبة أحوال العمل والبطالة المزمنة لرب الأسرة. تقول المواطنة أم أيمن: «وضعنا الإقتصادي سيء وصعب للغاية، فلا عمل ثابت لزوجي، وبالتالي لا دخل محدد شهري، أبو أيمن يعمل عدة أيام في الشهر فقط، ويضطر أحياناً إلى التواجد في حي الشيخ جراح، برفقة المتضامنين والصحفيين والوفود، فيما يمنع من العمل في المؤسسات الإسرائيلية لاعتقاله عدة مرات بعد الاستيلاء على المنزل، كما أن مخصصات التأمين الوطني لا تكفي لسد الاحتياجات اليومية». وتضيف أم أيمن: «لقد تغيرت حياتنا كلياً ويوم ٢-٨-٢٠٠٩، هو بداية لتغيير حياة أبنائي الخمسة من كافة النواحي، فكان أولادي يذهبون إلى مدرستهم المحاذية لمنزلنا مشياً على الأقدام، وكان مصروفهم اليومي ٥ شواقل، أما اليوم فحرموا من ذلك، وأصبح مصروفهم لا يكفي أحياناً لتغطية تكاليف المواصلات»، علماً أن قسط المدارس لأبنائها الثلاثة، يبلغ حوالي ١٠٠٠٠ شيكل سنوياً، بينما لم تتمكن من تسجيل ابنتها (سارة) في الروضة للتكلفة العالية، كما أن شهادة ابنها الأكبر محجوزة في الكلية، لحين دفع القسط، ناهيك عن عدم القدرة على شراء الملابس للاطفال كما في السابق». تقول أم أيمن. أما وضع الأسعار في المدينة المقدسة، فقد رمى بظلاله كذلك على وضع حياة أم أيمن وعائلتها، فالغلاء زاد من معاناتها واضطرها إلى الاستدانة من الأقارب.

وتعيش عائلة أم أيمن الغاوي حالياً في منزل مستأجر، تدفع ٢٠٠٠ شيكل شهرياً، وقبله استأجرت في شعفاط، لكن اجبرت على تركه بعد عجزها عن دفع الإيجار لثلاثة أشهر.

زوج أسير وحرمان من العمل

وفي صورة أخرى لحالة فقر في القدس، قصة المواطنة «سماح ب»، الاسم محفوظ لدى التحرير، التي قالت في بداية حديثها: «لا أعرف لمن أشتكي ومن أين أبدأ». تعيش سماح، التي تحمل هوية الضفة الغربية مع ابنتها الوحيدة ووالدة زوجها في منزلها الصغير المتهالك في إحدى حارات القدس القديمة، أما زوجها الذي كان يعمل في الطراشة والدهان، فهو سجين منذ عام ونصف، ويمضي حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات على خلفيات مدنية.

سماح تقيم في مدينة القدس بتصريح مؤقت، بعد رفض معاملة لم الشمل، لان زوجها كان أسير سابق، تقول: «الوضع المالي صعب وسيء، أتقاسم مع والدة زوجي المصاريف الكثيرة، حيث أني اضطر للعمل في المنازل ومساعدة المسنين، أما هي فتحصل على معاش الشيخوخة، ليصبح ما نحصله شهرياً لا يزيد عن ٢٠٠٠ شيكل فقط». وتضيف سماح: «ابنتي تدرس في إحدى كليات القدس، وقد دفعت لها القسط الأول ٢٠٠٠ شيكل ومتبقى ٥ آلاف، وهي مهددة بعدم الدخول لتقديم الامتحانات النهائية، إذا لم تنه الدفعات كلها، علماً أني اضطررت لاستدانة الدفعة الأولى من أحد الأقرباء لدفعه». وإضافة إلى ذلك، فإن والدة زوجها تدخل شهريا مبلغ ١٠٠٠ شيكل «كانتينا» لابنها. الضائقة المالية وضعف الحال، دفع سماح للعمل حيث تقول: «تقدمت للعمل في مكتب لمساعدة المسنين التابع للشؤون البلدية في القدس، لكن تم الرفض لأني أحمل هوية الضفة الغربية، لكني أعمل بشكل منفرد، وأحياناً أجد ذلك، وأحياناً كثيرة لا أجده». تتحدث سماح والأبواب تغلق في وجهها، فبعد سجن زوجها، جاء دور الغلاء الذي بدأ منذ فترة طويلة، وازداد حدة بداية العام الحالي، حيث تقول: «زاد الوضع سوءاً بسبب الارتفاع الحاد في الأسعار، مثلاً جرة الغاز وصل سعرها إلى ١١٠ شيكل، وهناك ارتفاع في أسعار المواصلات والطعام». وهناك العديد من القصص التي تسلط الضوء على الوضع الاقتصادي للمرأة في مدينة القدس، التي تعتبر من أكثر المدن فقراً حسب التصنيف الإسرائيلي، وبالإمكان التحدث إلى عشرات المواطنين في عدة أحياء، ممن فقد عمله لسبب عنصري، أو ممن هدم بيته بعد دفعه لغرامات باهظة الثمن، أو ممن أسر رب العائلة ولم يجدوا معيلاً آخراً. وحجم معاناة أهالي مدينة القدس لا يمكن حصرها في تقرير أو حديث أو لقاء، لكنها تعكس الواقع الذي تعيشه المدينة، وتفتح باب الاهتمام بها، وتدق ناقوس خطر لا يعرف مدى خطورته.

في ورشة عمل نظمها طاقم شؤون المرأة بعنوان:

«انعكاس الأزمة الإقتصادية على واقع المرأة الفلسطينية»

- **دعوة الحكومة إلى إقرار سياسات تشغيل وإنفاق حكومي وإنشاء شبكات أمان منحازة للمرأة**
- **دعم برامج نوعية تساهم في توسيع قاعدة مشاركة المراة في سوق العمل الفلسطيني والانتاج المحلي**
- **تحقيق التمكين الاقتصادي للشرائح المعدومة من النساء سيما الأكثر فقراً منهن**

البيرة. «خاص صوت النساء»

دعا اقتصاديون وإحصائيون، الحكومة إلى إعداد وإقرار سياسات تشغيل وإنفاق حكومي، وإنشاء شبكات أمان منحازة للمرأة، في سبيل مواجهة التحديات الناجمة عن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وعدم تناسب الرواتب معها، فضلاً عن تآكل الرواتب والأجور والغلاء، مما أثر كثيراً على العائلة والمرأة الفلسطينية بشكل خاص. وأجمع المشاركون والمشاركات في ورشة العمل التخصصية التي نظمها مؤخراً طاقم شؤون المرأة، في قاعة بلدية البيرة بعنوان «انعكاس الأزمة الإقتصادية على واقع المرأة الفلسطينية»، على أن تدني مشاركة النساء في قوة العمل، مرتبط بخليط من الأسباب أهمها: أسباب إقتصادية في مقدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب العرض من القوى العاملة النسوية، وعوامل الطرد من السوق، خصوصاً تدني الأجور وانخراط النساء في العمالة المهمشة، وأسباب اجتماعية مرتبطة بدخول المرأة إلى سوق العمل في سن متأخرة بالمقارنة مع الذكور، وأسباب اجتماعية وثقافية تتمثل في محدودية المهن التي تنافس عليها المرأة، وأسباب اجتماعية وثقافية وإقتصادية، تتمثل في محدودية الأنشطة الإقتصادية التي تنافس المرأة عليها.

وطالب المشاركون والمشاركات بضرورة التركيز على عمل برامج موازية للمرأة، لتكون قادرة على إدارة استثمار وتشغيل عائدات أموال النساء العاملات، لدعم برامج نوعية، تساهم في توسيع قاعدة مشاركة المراة في سوق العمل الفلسطيني والانتاج المحلي، إضافة إلى تحقيق التمكين الإقتصادي للشرائح المعدومة من النساء، سيما الأكثر فقراً منهن.

وبينما أكدت عضو طاقم شؤون المرأة فدوى خضر، على أهمية دور المرأة في العملية الإقتصادية، متطرقة إلى بعض القضايا التي يجب التركيز عليها، حيث تم التركيز في سجل الانتاج المحلي الإجمالي، زيادة بحوالي ٩٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٠، مقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٩، حيث تركز النمو في الأنشطة الإقتصادية الرئيسية، ذات المساهمة الأعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي، ومنها أنشطة الزراعة، صيد الأسماك، الإنشاءات، التجارة، النقل، التخزين، الاتصالات، الخدمات، الإدارة العامة، كان نسبة نصيب الفرد فيها بزيادة ٥٪، وارتفاع إجمالي عدد العاملين بنسبة ٣٪، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٩، وذلك نتيجة ارتفاع عدد العاملين في الإنشاءات والخدمات الصناعية، وإن كان هناك انخفاض في نسبة البطالة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٠، حيث بلغت ٢٤٪، بعد أن كانت ٢٥٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩، والسؤال أين نصيب المرأة الفلسطينية من هذه النسب، وخاصة أنه في عام ٢٠٠٨، وصلت نسبة العاملات في قطاع القوى العاملة الفلسطينية ١٥٪، وهي ضمن الدراسات والأبحاث، وتعتبر هذه النسبة أدنى مساهمة نسوية في قطاع القوى العاملة في العالم.

رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني علا عوض، بينت أن عدد سكان فلسطين بلغ حوالي ٤ مليون في منتصف عام ٢٠١٠، يشكل الذكور ٥٠,٧٪ مقابل ٤٩,٣٪ للإناث، إذ يتسم المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فتي، حيث يشكل ٤١٪ من الأفراد أقل من ١٥ سنة يتوزعون على النحو التالي: ٤١٪من الإناث أقل من ١٥ سنة، و ٤٢٪ من الذكور أقل من ١٥ سنة.

مشاركة متدنية للنساء

وأكدت عوض على المشاركة المتدنية للنساء في سوق العمل، وقالت: «على الرغم من تقلص الفجوة في نسبة المشاركة ولو بشكل بسيط خلال السنوات العشر الماضية، ما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل الفلسطيني منخفضة جدا، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء ١٤,٠٪، مقابل ٦٦,٤٪ للرجال في الربع الثالث ٢٠١٠»، مؤكدة أن هناك إمرأة واحدة مشاركة في القوى العاملة من بين عشر نساء، مقابل ٧ رجال مشاركين في القوى العاملة من بين عشر رجال خلال نفس الفترة.

بطالة عالية بين النساء

وأوضحت عوض انحسار الفجوة في معدلات البطالة بين الرجال والنساء خلال السنوات العشر الماضية، لكن ما زالت هذه المعدلات هي الأعلى بين النساء، حيث بلغت ٣٢,٦٪، مقابل ٢٥,٤٪ بين الرجال، مبينة أن هناك ٥٤ ألف إمرأة متعطلة عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة، مقابل ٢٠٤ ألف رجل متعطل عن العمل خلال نفس الفترة، قد يكون بسبب صغر حجم سوق العمل في فلسطين. وأكدت عوض أن معظم النساء يعملن كمستخدمات بأجر، مدللة على ذلك بأن ٧٠,٧٪ من النساء العاملات هن مستخدمات بأجر، مقابل ٦٨,٢٪ للرجال في الربع الثالث ٢٠١٠، منوهة إلى التفاوت بين الرجال والنساء في الحالة العملية، خاصة عضو الأسرة بدون أجر؛ ٤,٧٪ مقابل ١٥,٤٪ بين الرجال والنساء على التوالي.

وأفادت عوض بأن نسبة العمل في القطاع غير المنظم للنساء، هي أعلى مقارنة بالرجال خلال عام ٢٠٠٩. (٣١,٠٪ نساء، مقابل ٢٦,٧٪ رجال)، مشيرة إلى أن عمل النساء يتركز في قطاع الخدمات والفروع الأخرى، وأن ٦٦,٤٪ من النساء العاملات يعملن في قطاع الخدمات، مقابل ٣٣,٨٪ للرجال، وذلك في الربع الثالث من عام ٢٠١٠.

وقالت عوض أن نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث، أقل مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال. (٢٠,٦٪ إناث، مقابل ٢٤,١٪ رجال)، مبينة أن نسبة فجوة الفقر المدقع بين الأسر التي يرأسها رجال، وبين الأسر التي ترأسها نساء قليلة، وذلك بسبب أن المساعدات المقدمة للأسر التي ترأسها نساء، تزيد بنسبة ٣١٪ من الأسر التي يرأسها رجال.

وأشارت عوض إلى أن نسبة النساء العاملات في القطاع العام ٣٥,٦٪، مقابل ٢٢,٨٪ للرجال خلال الربع الثالث ٢٠١٠، حيث تشير البيانات إلى تقارب نسبة مشاركة النساء والرجال في القطاع الخاص.

تدني الأجور

وتابعت عوض، على الرغم من عدم وجود تفاوت كبير بين معدلات الأجور للرجال والنساء في فلسطين، إلا أن الأجور بشكل عام متدنية، إذ بلغ معدل الأجر اليومي ٧٨,٧ شيكل بواقع ٧٨,٥ شيكل للنساء و٧٨,٨ شيكل للرجال خلال الربع الثالث ٢٠١٠.

وقالت: بلغ معدل الأجر اليومي في فلسطين في قطاع الخدمات، والذي يعتبر أكبر الأنشطة الإقتصادية تشغيلا للنساء ٨٣,٩ شيكل خلال الربع الثالث ٢٠١٠، بينما بلغ معدل الأجر اليومي في القطاع العام للنساء العاملات ٨٧,٤ شيكل خلال الربع الثالث ٢٠١٠ مقابل ٨٦,٩ شيكل للرجال لنفس الفترة، في حين بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين في القطاع الخاص ٧٢,١ شيكل للنساء المستخدمات باجر مقابل ٧٥,٥ شيكل للرجال خلال الربع الثالث ٢٠١٠.

أما العقبات التي تقف حجر عثرة أمام النساء الفلسطينيات لدخول سوق العمل الفلسطيني، قالت عوض انها تتمثل في الثقافة المجتمعية الذكورية، التي ترى عمل المرأة بمثابة حاجة اقتصادية وليست حقوقية أو تنموية، محدودية حجم سوق العمل، ظروف العمل الصعبة وغير اللائقة لعمل المرأة في بعض القطاعات، انحصار عمل المرأة بشكل رئيسي في قطاعين فقط، وهما الزراعة والخدمات، وقلة المشاريع الاستثمارية، وطبيعة المشاريع الاستثمارية في فلسطين صغيرة أو متوسطة الحجم، بمعنى لا يوجد صناعات كبيرة تستوعب حجم عمالة كبير، وعدم توفر تسهيلات تمكن المرأة من الخروج إلى سوق العمل. بدوره تطرق مدير عام معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني «ماس» د. سمير عبد الله، إلى التأثير المباشر للأزمات الإقتصادية على المرأة الفلسطينية وخصوصاً الفقيرة، وانعكاس نتائجها بشكل غير متوازن لغير صالح المرأة، لما في ذلك من انخفاض في دخول الأفراد وارتفاع نسب الأسر الفقيرة، وخصوصاً الأسر التي تقودها نساء، وما يحمله ذلك من انعدام الأمن الغذائي، وما يرافقه من تبعات صحية ونفسية.

وأكد د. عبد الله، أن الأزمة المالية تعيد توزيع دخل الأسرة، بحيث تكون الأولوية فيه لاحتياجات الأطفال والزوج، فيما ينخفض الإنفاق على احتياجات المرأة، وهذا ما يجعل مدخرات المرأة تتآكل، لتعويض النقص في دخل الأسرة، ما يزيد من شدة الأعباء المنزلية، للتعويض عن نقص الدخل وارتفاعه، درجة التوتر والعنف داخل الأسرة، بسبب الضيق الإقتصادي تكون المرأة ضحيتها الأولى.

وأكد د. عبد الله أن تسريح العاملين في ظل الأزمات المالية، يبدأ أولاً بالنساء، باعتبار أنهن يقمن باعمال هامشية وبعقود مؤقتة، فتزداد البطالة، وتنخفض فرص العمل الجديدة، وتكون الأولوية للرجال لملء الفرص الجديدة.

كما وتنخفض التحويلات الخارجية، ما يؤدي إلى انخفاض في الدخل المتاح لأسر العاملين في الخارج، والتي غالباً تكون معتمدة على هذا المصدر، ما يضع المرأة أمام تحديات كبيرة لتدبير شؤون الأسرة بدخل أقل.

بالإضافة إلى أن الإنخفاض في الاستثمارات، يؤدي إلى إنخفاض في فرص العمل التي تفتحها تلك الاستثمارات المباشرة، الأمر الذي يقلل من فرص فوز المرأة بفرصة عمل.

أما مديرة المؤسسة الفلسطينية للإقراض «أصالة» ريم عبوشي، فتطرقت إلى دور مؤسستها ودور مؤسسات المجتمع المدني في دعم النساء إقتصادياً، وخلق فرص عمل لهن، والتركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة.

وقالت عبوشي: «تمكين المرأة إقتصادياً، لا يعني بأي شكل من الأشكال الدخل، أو أنها تتقاضى راتب، وإنما خلق امرأة ريادية، يكون لديها القدرة في اتخاذ القرار والتحكم في الدخل وحرية الحركة».

وأكدت أن مؤسسة «اصالة»، قدمت ١٥ألف قرض للنساء، بمبلغ إجمالي ٧٨ مليون دولار، مشيرة إلى أن هناك التزاماً من النساء في السداد وإدارة المشاريع، مبينة أن مؤسستها تهدف إلى تمكين المرأة، من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية للأسر القليلة الدخل، وخصوصاً الريف والمخيمات.

ودعت عبوشي للتوجه إلى تحسين وخلق قنوات توزيع وتسويق داخل فلسطين لهؤلاء النساء، والمشاريع متناهية الصغر.

نتائج بطيئة على مستوى القاعدة

حملات مناصرة المرأة في العام ٢٠١٠

رام الله: خاص صوت النساء

خلال العام الماضي، أطلقت العديد من حملات المناصرة للمرأة وقضاياها في المجتمع الفلسطيني، والتي قامت عليها العديد من المؤسسات النسوية والحقوقية والقانونية العاملة في الساحة الفلسطينية.

وخلال العام ٢٠١٠ أيضاً، قامت العديد من المؤسسات بإنهاء حملات كانت قد بدأتها في أعوام سابقة، تركزت في معظمها على قضايا العنف ضد المرأة، وتمكينها في المجتمع من خلال حملات الميراث ورفع سن الزواج.

تقول ليالي زهران مديرة حملات المناصرة في طاقم شؤون المرأة، أن الطاقم أطلق العديد من حملات المناصرة، وقام باختتام حملات كان قد أطلقها في سنوات سابقة.

رفع سن الزواج القانوني

في العام ٢٠١٠، وبالتحديد في كانون أول منه، اختتم الطاقم حملة «لرفع سن الزواج للشباب، الفتيات والفتيان»، برفع عريضة للرئيس، لمطالبته بتغيير القانون ورفع سن الزواج.

حول تفاصيل هذه الحملة تقول زهران: «أطلقت هذه الحملة من خلال برنامج «الشباب بذور التغير»، الذي قام عليه الطاقم في ٢٠٠٨– نهاية ٢٠١٠، حيث تم تدريب قيادات شابة، ليكونوا قادرين على التغير والتفاعل في المجتمع، في نهاية التدريبات، كان على المتدربين اختيار حملة للعمل عليها، وبعد مشاورات فيما بينهم اتفقوا على إطلاق حملة لرفع سن الزواج».

ومن خلال ورش توعية، استطاع الشباب المشاركين من كافة محافظات الضفة الغربية، صياغة عريضة للمطالبة برفع سن الزواج للفتيات والشباب إلى ١٨ سنة شمسية، وفي نهاية الحملة، تم تسليم العريضة لرئيس ديوان الرئاسة لإيصالها للرئيس.

حول ردود الفعل على هذه العريضة «الحملة»، تقول زهران: «تلقينا رداً ايجابية، ولكن ليست رسمية، ونأمل بتنفيذ هذه الردود وإصدار مرسوم تغيير القانون، الذي ينص على زواج الفتيات في سن ١٥ سنة، والشباب ١٧ سنة قمرية».

حملة الميراث

من الحملات المهمة التي ختمها الطاقم في العام ٢٠١٠ كما تقول زهران، حملة: «حق المرأة بالحصول على حقها بالميراث»، حيث قام الطاقم على مدار عامين كانت عمر الحملة، بورشات عمل في عدد من محافظات الضفة الغربية، وتطرقت إلى مسألة الميراث وأهمية تمسك المرأة بحقها من وجه نظر الدين الإسلامي والمسيحي.

تتابع زهران: «قمنا بإعداد دراسات حول قضية الميراث وعرضها خلال الورشات، ونشرها بين القاعدة التي عملنا عليها». إلى جانب هذه الحملة، قام الطاقم بتنفيذ حملة التسرب من المدارس، التي انتهت في العام ٢٠١٠، هذه الحملة أيضاً أطلقها الشباب وقاموا بتنفيذها من خلال حملات توعية وتثقيف ودورات في مختلف المناطق، وخلال الدورات تم التعرف على أسباب التسرب من المدارس، من زواج مبكر وفقر وعوامل اجتماعية مختلفة، وتم العمل على حل هذه المشاكل.

تقول زهران: «هذه الحملة لمسنا نتائج مهمة على أرض الواقع من خلالها، فخلال االورشات تبين لنا أن هناك سببين رئيسيين لتسرب الفتيات، الأول الزواج المبكر، والثاني عدم وجود مدارس في مناطق عيشهن، فيضطر الأهالي لإخراج بناتهم من المدارس، خوفاً من إرسالهن لمدارس بمناطق أخرى بعيدة وخاصة، في ظل الحواجز والاغلاقات».

خلال ورش التوعية كان طلاب المدارس قادرين على إيصال مشاكلهم بشكل صريح وواضح، وبالتالي إيصالها للأهالي والمعلمين، فكانت هذه الحملة بمثابة الجسر للتواصل بين الطلاب وذويهم ومعلميهم، من جهة أخرى، الأمر الذي ساعد في عودة عدد كبير من الطلبة من جديد إلى مقاعد الدراسة، بعد حل المشاكل التي سببت تسربهم من المدارس.

حملة مشتركة

إلى جانب الحملات التي يقوم بها الطاقم، كان هناك العديد من الحملات التي قام بها الطاقم كشريك، مع مؤسسات حقوقية ونسويه أخرى. ومن هذه الحملات حملة «مناهضة العنف ضد المرأة، القتل على خلفية الشرف»، التي أطلقها منتدى مناهضة العنف ضد المرأة في ٢٥ تشرين الثاني– ١٠ كانون الأول، بالتزامن مع الحملة الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة.

روان فرحات، منسقة حملة مناهضة العنف ضد المرأة تقول: «قمنا بنشاطات عديدة للتوعية بظاهرة العنف ضد المرأة، الموجودة في المجتمع الفلسطيني كباقي المجتمعات، والعمل على الحد منها وإيقافها في المجتمع الفلسطيني».

تتابع فرحات: «تركزت نشاطات الحملة على المؤتمر الصحافي بمشاركة وزيرة شؤون المرأة ووزيرة الشؤون الاجتماعية، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني، التي تعني بقضية العنف ومناصرة المرأة». وخلال هذه الحملة تم تقديم من خلال تقرير مفصل رؤية المنتدى بما يخص قضايا القتل على خلفية الشرف، حيث قمنا بتوثيق تسع حالات قتل، ست حالات منها على خلفية الشرف وثلاث وثقت على أنها حالات انتحار».

يتكون المنتدى من ١٣ مؤسسة نسوية، كلها تعنى بقضايا المرأة، ويتم تنفيذ النشاطات كمنتدى، بالتعاون مع الأعضاء، وكل مؤسسة تقوم أيضاً بتنفيذ برامج مستقلة، تتقاطع مع رؤية المنتدى وبرنامجه في هذه القضية.

الحملة تهدف إلى الضغط على صناع القرار وإعطاء أرقام وإحصاءات حول القضية، وللضغط على صناع القرار والخروج بقرارات وأخذ المبادرة لمواجهة الظاهرة، وتجلت هذه النشاطات بحملات إعلامية عبر وسائل الإعلام المحلية.

نتائج محدودة ولكن ملموسة

حول النتائج الملموسة لهذه الحملات تقول زهران: «الانجاز هو التغير على مستوى القاعدة، فحين زيارتنا لمناطق مختلفة، نلمس التغيير الذي تحدثه هذه الورشات وحملات التوعية والتثقيف التي تقوم بها الحملات».

وتابعت زهران: «التأثير والتغيير في المجتمع بطيء جداً، ومن الصعب قياسه إلا من خلال بؤر دراسية نعمل عليها خلال الحملات، وبالتالي نقيس مقدار التغيير من خلالها والتي في معظمها يكون جيد جداً».

نساء وأخبار

الانتهاكات ضد النساء والأقليات تزداد سوءاً

٥ العراق: أفاد تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش، أن إنتهاكات حقوق الإنسان لا تزال شائعة في أنحاء العراق، وتزداد سوءاً بالفعل بحق النساء والأقليات، بعد مرور ثماني سنوات من إطاحة صدام حسين. وأجرت هيومن رايتس ووتش بحوثها في سبع مدن في شتى أنحاء العراق، في نيسان ٢٠١٠، وانتهت إلى أنه مع استمرار العنف والجريمة في العراق، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تقع بوفرة. كما أشار تقرير المنظمة، إلى أن الصحافيين يتعرضون للمضايقة والإعتداء من قوات الأمن والسياسيين، كما يتعرض المعتقلون بانتظام إلى سوء معاملة من أجل انتزاع الإعترافات. وقال جو ستورك، نائب مدير قسم الشرق الأوسط في المجموعة ومقرها نيويورك: «اليوم يقف العراق على مفترق الطرق، إما أن يتبنى مبادىء إجراءات التقاضي السليمة وحقوق الإنسان، وإلا فهو في خطر التحول إلى دولة بوليسية». وأضاف: «بعد ثماني سنوات من الغزو الأميركي، فالحياة في العراق، تتدهور بالنسبة للنساء والأقليات، بينما الصحفيون والمحتجزون يواجهون انتهاكات حقوقية جسيمة».

وأشار التقرير إلى «تزايد تعرض الصحفيين للمضايقات والترهيب والتهديد والاحتجاز والإعتداءات البدنية، من قبل قوات الأمن التابعة للمؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية. كما يسارع المسؤولون الحكوميون بمقاضاة الصحفيين ومطبوعاتهم، إذا كتبوا عنهم موضوعات انتقادية». ورأى التقرير أن حالة المرأة العراقية قد تدهورت على وجه الخصوص، مشيراً إلى أن النساء في العراق ،كانت تتمتع بأعلى مستويات تدابير الحماية الحقوقية والمشاركة الاجتماعية في المنطقة، قبل عام ١٩٩١. واشار التقرير إلى أن «الميليشيات روجت لأفكار كراهية المرأة، واستهدفت النساء والفتيات بالاغتيالات والترهيب، لإبعادهن عن المشاركة في الحياة العامة»، كما لاحظ تعرضهن إلى انتهاكات في بيوتهن.

وتنتشر «ظاهرة الإتجار بالنساء والفتيات داخل وخارج العراق، لأغراض الاستغلال الجنسي»، بحسب تقرير المنظمة. ورأى التقرير أن الحكومة اخفقت في حماية أضعف فئات المواطنين العراقيين، وأصبحوا عرضة للخطر، وهم الأشخاص النازحين داخلياً، والأقليات وأصحاب الإعاقات، على الرغم من إصدار قوانيين لحماية هذه «الجماعة المهمشة».

صورة «صاحبة الأنف المجدوع» الأفغانية تفوز بجائزة العام

٥ أفغانستان: فازت صورة التقطتها مصورة جنوب إفريقية لإمرأة أفغانية، جدع زوجها أنفها وقطع أذنيها، تنفيذاً لحكم أصدرته محكمة طالبانية، بأفضل صورة صحفية لعام ٢٠١٠. وكانت الصورة التي التقطتها جودي بايبر، قد نشرتها مجلة «تايم» الأميركية كصورة غلاف في آب الماضي.

وقالت لجنة التحكيم، أن الصورة رغم أنها قد تسبب الصدمة، إلا أنها اختيرت باعتبارها تتصدى للعنف ضد المرأة. وكانت «الرياض» قد نشرت تقريراً متكاملاً حول العنف ضد النساء الأفغانيات، تحت عنوان «ثورة من تحت الخمار»، تضمنت عدة صور للمرأة بيبي عائشة، قبل وبعد علاجها في الولايات المتحدة، حيث حصلت على أنف صناعي، أعاد لها جمالها السابق (الرياض العدد١٥٥٦٢ بتاريخ ١ شباط ٢٠١٠). وتعيش بيبي عائشة حالياً في الولايات المتحدة.

مئات النساء يلقين حتفهن كل عام من أجل الشرف

٥ باكستان: هل صرخت سايما بيبي البالغة من العمر ٢٢ عاماً، بينما كان يتم صعقها بالكهرباء في منزل والديها، في قريتهم بالقرب من مدينة باهاولبور الواقعة في جنوب إقليم البنجاب في باكستان؟ هل دافعت عن حياتها أمام أسرتها؟ هل طلبت الرحمة؟ لن تعرف الإجابات عن تلك الأسئلة أبداً. فقد قتلت سايما على يد أقاربها، في واحدة من أكثر جرائم الشرف ترويعاً خلال الأشهر الأخيرة في البلاد، طبقاً لما ذكرته تقارير وسائل الإعلام. وقد تم ارتكاب الجريمة، في أعقاب حكم صدر عن شيوخ القرية بإعدامها عن طريق الصعق الكهربائي، لهروبها مع رجل اختارت الزواج منه. وتقوم الشرطة بالتحقيق في جريمة القتل هذه، في الوقت الذي قام فيه رئيس الوزراء بإصدار أوامره، لإظهار نتائج التحقيقات على وجه السرعة.

ويشير تقرير تشريح الجثة إلى أن الفتاة لقت حتفها، بسبب إصابتها بحروق شديدة، ولكن أقاربها أفادوا أنها انتحرت. وقال أفضل لودي، وهو ضابط شرطة في قرية هاكرا حيث ماتت سايما، لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أنه بعد تلقي الشرطة بلاغاً عن طريق الهاتف، «قامت بشن غارة لاستعادة جسد سايما».

ولا يعد هذا النوع من الجرائم استثنائياً في البلاد، فطبقاً للجنة حقوق الإنسان في باكستان، قتلت أكثر من ٦٠٠ امرأة من أجل «الشرف» في عام ٢٠٠٩. ويتضمن هذا العدد النساء المشتبه في إقامتهن لعلاقات جنسية خارج الزواج، أو اللواتي يخترن شريك حياتهن، بدلاً من قبول قرارات الزواج التي تتخذها أسرهن، أو اللواتي يتصرفن بطرق ينظر إليها على أنها «غير أخلاقية». كما لا يتم التبليغ عن عدد آخر من جرائم الشرف، التي تحدث في مناطق ريفية بعيدة.

وقال آي. إيه. رحمن، الأمين العام للجنة حقوق الإنسان في باكستان، أن «جرائم القتل هذه، تحدث عند الشعور بأن شرف أفراد الأسرة الذكور قد جُرح. وعلى الرغم من أنه يحق للفتيات فوق سن الثامنة عشر قانوناً، الزواج بمحض إرادتهن، إلا أن التقاليد تتوقع منهن الموافقة على اختيارات أسرهن.

وقالت بشرى سهيل، البالغة من العمر ٤٢ عاماً، لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): «لقد قامت أسرتي بالترتيب لزواجي، وأخطط أنا أيضاً للترتيب لزواج بناتي اللائي تبلغ أعمارهن ١٥ و١٣ عاماً عندما يكبرن، لأن تلك المصاهرات تحقق التقارب بين الأسر». وعلى الرغم من أن جرائم الشرف تعتبر جريمة قتل من وجهة نظر القانون، إلا أن الأحكام الإسلامية تسمح لأقارب الضحية بالعفو عن الجاني، واختيار دية الدم بدلاً من طلب عقوبة الإعدام، وهو ما يصعب وضع حد لهذه الجرائم، وفقاً لناشطي حقوق الإنسان.

وقالت فوزية سعيد، مديرة منظمة مهيرجار غير الحكومية، وعضو اللجنة الوطنية للمرأة التابعة للحكومة لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): «أعتقد أنه ما لم ينص القانون على عدم العفو، لا يمكننا أبداً التعامل مع ما نسميه جرائم الشرف. يجب اعتبار هذه الجريمة ضد الدولة وليس ضد الفرد. ولكن ما يحدث هو أن والد الفتاة يقتل ويقوم ابنه بالعفو، أو يقوم الابن بالقتل ويقوم الأب بالعفو. وهذا يحدث مراراً وتكراراً».

وبصرف النظر عن جرائم الشرف، تعاني النساء أيضاً من أنواع مختلفة من الوحشية بعد اتهامهن بالقيام بسلوك غير أخلاقي. ويشمل ذلك حلاقة شعر الرأس، أو التعرض لحوادث تسبب لهن التشويه. وعدد هذه الحوادث غير معروف.

وأخبرت آسيا بتول، البالغة من العمر ١٩ عاماً، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) قائلة: «العديد من الفتيات الصغيرات اليوم متعلمات، ويرغبن في أن يكون لهن رأي في اختيار الشخص الذي سيتزوجنه. ولكن حوادث مثل الصعق بالكهرباء والتعذيب لسايما بيبي، تجعلنا خائفات، فنحن نتردد حتى في المطالبة بهذا الحق».

ارتفاع حاد بمستويات غلاء المعيشة منذ العام ٢٠٠٨

ميساء الأحمد

جرة الغاز وكيلو اللحمة، من الموظف صاحب الراتب، إلى العاطل عن العمل، يفكر كيف سيؤمنها! وفي نهاية كل شهر يقول لك الموظف: راتبي لا يكفيني للعاشر من الشهر، والعاطل عن العمل يقول: لا أملك الراتب حتى يكفيني أصلاً.

هذه هي حال معظم أبناء الشعب الفلسطيني، في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعصف بجيوب الكبار والصغار، وفي ظل الغلاء المعيشي المرتفع، حيث أن الراتب أصبح يكفي لميزانية أسبوعية، بدلاً من أن يكفي لميزانية شهرية.

والواقع الحالي يبين أن الغلاء المعيشي، والارتفاع في الأسعار، سواء للسلع الأساسية، أو الثانوية، إضافة إلى المسكن والمواصلات وأسعار الغاز والوقود، ينتشر في عدد كبير من الدول العربية، إضافة إلى كون هذا الارتفاع ارتفاع عالمي، انعكس على السوق الفلسطيني، ليس فقط في سنة ٢٠١١، ولكنه تبين بشكل واضح هذه السنة، لأن الوضع الاقتصادي يعاني من سلسلة غلاء منذ عام ٢٠٠٨، وبالتالي شعر المواطن بالارتفاع الحاد بمستويات غلاء المعيشة.

هذا الواقع الذي نتحدث عنه أشارت له الإعلامية أمل جمعه في برنامج ضد الصمت على صوت فلسطين، في حلقة حول الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، تناولت فيه الواقع والحلول.

تحت خط الفقر

ومن خلال نظرة عامة، نجد أن هذا الغلاء بدأ يخنق الأسر الفلسطينية، لأن معظم أبناء الشعب الفلسطيني هم من أبناء الطبقة الوسطى، من موظفين حكوميين وعمال، حيث باتت العديد من الأسر تعمل على وضع ميزانية خاصة، وإعادة لترتيب الأولويات المادية، إضافة إلى جدولة للنفقات، حتى تقدر هذه الأسر على توفير المتطلبات الأساسية، من غذاء ومسكن ومواصلات، وتوفير جزء من الدخل لنفقات القطاع الصحي والتعليم، وفي النهاية محاولة لاقتطاع جزء لمتطلبات الحياة الأخرى، إن كان ذلك بالإمكان.

وفي المجتمع الفلسطيني، ونتيجة لعدد لا بأس به من الظروف الصعبة، كون هذا المجتمع يقع تحت نير الاحتلال، إضافة إلى الإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفاع نسب البطالة والبطالة المقنعة، وعدم توفر فرص عمل تستوعب الأعداد الكبيرة من الخريجين والمهنيين، ووجود عدد كبير من أسر الشهداء والأسرى والمتضررين من الاحتلال، والذين يعتمدون في دخلهم إما على أبنائهم أو على الأم والزوجة، نجد وحسب وزارة الشؤون الاجتماعية، أن هناك عدداً كبيراً من الأسر تقع تحت خط الفقر الشديد، وهي الأسر التي لا تقدر على توفير المأكل والمشرب والمسكن، وعدد كبير من الأسر تقع تحت خط الفقر الوطني، وهي الأسر التي لا تقدر على توفير الدخل للتعليم والصحة والمواصلات والماء والكهرباء.

حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالمساهمة بحد أدنى للماء والكهرباء للأسر الفقيرة المسجلة في الشؤون، إضافة إلى مساعدات نقدية وتموين ومساعدات طارئة وتأمين صحي، وهذه المساعدات تكون منتظمة حتى تخرج هذه الأسر من دائرة الفقر، وبالتالي محاولة التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة. إلا أنه يوجد مشكلة تواجه القطاع الفلسطيني الذي يقدم المساعدات من وزارات ومؤسسات أخرى، أن مجموع الدخل الذي يحصل عليه هذا القطاع مجمله عبارة عن مساعدات خارجية، وبالتالي تكون الموازنة مقيدة بهذه المساعدات.

البائع والمستهلك

أما على صعيد السوق الفلسطيني، نجد أن إمكانيات الحكومة للتدخل في تحديد الأسعار قليلة، تتمثل من خلال محاولة الأخيرة ضبط الأسعار ومنع التلاعب بها، وبالتالي نجد أن أسعار السلع تختلف من محل إلى آخر، ولكن هذا الاختلاف بسيط جداً، حيث يحدد كل بائع هامش الربح الذي يريد.

ومع أن إمكانيات الحكومة في التدخل قليلة، ولكن حتى تتمكن من حماية المواطن، والتخفيف من حدة الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار، يجب عليها إضافة إلى ما ذكر سابقاً أن تخفف من الضرائب المفروضة على المستهلك الفلسطيني، ومحاولة إلزام البائعين في الأسواق بقانون حماية المستهلك، وقانون مكافحة بضاعة المستوطنات، وإشهار الأسعار، إضافة إلى قانون المواصفات والمقاييس، وأن تفرض الحكومة العقوبات على من يخالف هذه القوانين.

حول ردود أفعال الموظفين عن غلاء المعيشة، فقد طالب الموظفون الحكوميون زيادة على رواتبهم الشهرية تحت مسمى علاوة غلاء المعيشة، وأن تكون نسبة هذه العلاوة تتناسب والارتفاع الحاصل على أسعار السلع والخدمات، لأن راتب الموظف الحكومي راتب ثابت، في حين أن أسعار باقي الخدمات والمواد آخذة في الارتفاع، بالتالي أصبح المواطن يشعر بالفرقية وعدم كفاية ما يأخذه مقابل الارتفاع في الأسعار، والحاجات المتجددة لهذا الموظف وعائلته، حيث أن معظم النقابات طالبت بحد أدنى للأجور يتناسب وغلاء المعيشة.

القانون الفلسطيني

وعند الرجوع إلى القانون الفلسطيني المعمول به في الأراضي الفلسطينية، وحسب قانون العمل الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧، الذي يخص كل العاملين لدى أصحاب الأعمال، ما عدا الموظفين الحكوميين، وموظفي البلديات، وخدم المنازل، نجد المادتين رقم (٨٦ و٨٧) تنصان على أنه يجب أن تكون هنالك لجنة أجور، مكونة من عدد متساو من ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال، وعلى هذه اللجنة دراسة السياسات العامة للأجور، ومدى ملاءمتها لمستوى المعيشة، وتقديم التوصيات بشأنها لمجلس الوزراء، إضافة إلى تحديد الحد الأدنى للأجور، على أن يصدر مجلس الوزراء قراراً خاصاً به. وبالتالي نجد أن القانون ينص على ضرورة ملاءمة الأجور مع مستوى المعيشة، أي عند ارتفاع الأسعار، وعدم مناسبتها للوضع المعيشي للعامل، يجب أن يدرس الأمر على أساس رفع الأجور مقابل الغلاء الحاصل.

وحسب قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٩٨، الذي يخص الموظفين الحكوميين، وحسب المادة رقم (٥١)، فإن راتب الموظف يصرف على أسس عدة، من ضمنها غلاء المعيشة. وبالتالي نجد أن القانون تطرق إلى وجود علاوة غلاء المعيشة، لكن لم تحدد بالشكل الواضح.

للارتقاء بالمواطن الفلسطيني

وفي النهاية الأمر لنجد الحل، ونحسن من الوضع المعيشي للمواطن الفلسطيني، يجب وجود سياسات اجتماعية اقتصادية تناسب الأسر الفقيرة، وربط الغلاء المعيشي بسلم الرواتب، إضافة إلى العمل على انتعاش اقتصادي للسوق الفلسطيني، ومحاولة تحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي في الصناعات المختلفة، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، وتوفير شبكات أمان اجتماعي للأسر الفقيرة، ومحاولة الشركات الكبيرة المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني، حتى يكون وضع المواطن الفلسطيني جيد، إلى حد يمكنه من توفير متطلبات الحياة الأساسية، إضافة إلى متطلبات الحياة التي ترتقي به كمواطن فلسطيني، بعيداً عن دائرة الفقر والحاجة إلى الغير.

رأس المال الاجتماعي في فلسطين

قراءة : محمود الفطافطة

«إن الأسباب الرئيسية للفقر ليست منوطة فقط في نقص الدخل، ولكن أيضاً في قصور شبكات العلاقات الاجتماعية والدعم الاجتماعي، وأن السياسات الفعالة يجب أن ترمي إلى تحفيز الأرضية اللازمة التي تمكن المواطنين من زيادة رأس مالهم الاجتماعي، عوضاً عن التركيز على المساعدات الغذائية فحسب».

هذا ما جاء في إحدى نتائج دراسة (دراسات حول رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية»، إصدارات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، ٢٠٠٩). هذه الدراسة وفرت صورة واضحة عن التفاعل بين الشبكات الاجتماعية غير الرسمية (رأس المال الاجتماعي الترابطي) والأمن الغذائي في الضفة الغربية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المساعدات غير الرسمية، تلعب دوراً أساسياً في الحد من انعدام الأمن الغذائي، مشددة في الإطار ذاته على أن سياسات توزيع المساعدات الغذائية، يجب أن تكون مكملة للسياسات التدخلية، التي تعالج الأصعدة الاجتماعية الأخرى للأسر.

رأس المال: أنواع وثروة

وسعت هذه الدراسة إلى البحث في كيفية انطباق مفهوم رأس المال الاجتماعي على الأراضي الفلسطينية، وإلى تعريف الأبعاد المختلفة التي يتبلور فيها رأس المال هذا. ولرأس المال الاجتماعي بعدين، رأس المال الاجتماعي الترابطي (العائلي)، ويتمثل في العلاقات العائلية الوثيقة والعلاقات القوية بين الناس ذوي الصفات المشتركة (عائلة واحدة، حمولة واحدة). ورأس المال هذا موجود داخل العائلات أو داخل مجموعات صغيرة مغلقة، تتشارك في الخلفيات وأفق المعلومات وغيرها. والنوع الثاني هو رأس المال الاجتماعي التجسيري، والذي يعبر عن علاقات أقل كثافة وقوة، كما يحدث بين زملاء العمل (علاقات التجارة والأعمال)، والصداقات بين مجموعات عرقية مختلفة. رأس المال الاجتماعي التجسيري يتطور بين أفراد ذوي خلفيات مختلفة، وذي مشارب معلوماتية متباينة.

وتبين الدراسة أن رأس المال الاجتماعي، يمكن أن يمثل ثروة مهمة للعائلات، تتيح لها تجنب الوقوع في انعدام الأمن الغذائي. ولكن (وفق الدراسة)، عندما يكون معظم أعضاء الأسرة أو الشبكة الاجتماعية بكاملها تحت خط الفقر، فإن رأس المال الاجتماعي في هذه المجموعة تكون له عواقب سلبية وليس إيجابية. إذ أن هذا يزيد من احتمالية وقوع الأسرة في فخ الفقر.

وتوضح الدراسة إن سياسات توزيع الغذاء، هي سياسات إغاثية في معظم الحالات، وهي دائماً حلول قصيرة الأمد. ويمكن أن تصبح حلولاً غير فعالة ومحبطة على المدى الطويل، من حيث فشلها في كسر حلقة الفقر.

تدخل وجغرافيا

وتشير الدراسة إلى أن التدخل عن طريق زيادة التعليم، يمكن أن يكون له أثر إيجابي قوي، ليس فقط على مستوى الأفراد أو العائلات، ولكن أيضاً على المستوى الكلي الجمعي، موضحة أن الأفراد الأكثر تعلماً لديهم احتمالية أكبر للمشاركة في شبكات متنوعة. وأن المتعلمين يحصلون على وظائف أفضل وعلى مداخيل أعلى، وبالتالي فإنهم يحصلون على دعم الأقرباء والمعارف عند الحاجة، نظراً لأن قدرتهم على السداد في المستقبل عالية. وفي ظل غياب نظام سياساتي مكمل، فإن فخ الوقوع في الاعتمادية الدائمة على المساعدات الرسمية، يمكن أن يقلل من فرص التخلص من انعدام الأمن الغذائي.

وتظهر الدراسة أن العائلات التي تقيم في مناطق تتعرض أكثر من غيرها للإغلاق، تعاني من احتمالية أكبر لانعدام الأمن الغذائي. وعلى أي جهة تعمل في حقل وضع السياسات أن تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار؛ إذ تؤكد الدراسة على أهمية الموقع الجغرافي. وتضيف الدراسة: «إن مكان الإقامة حاله كحال المواصفات الخاصة بالعائلة، تلعب دوراً في تحديد حالة الأمان الغذائي. هذا يعني بأن استهداف المناطق المحاصرة والأقل حظاً والمهمشة، يجب أن تكون في صلب سياسات تحقيق الأمن الغذائي.

سياسات وروابط

وتذكر الدراسة أن الدراسات الحالية تؤكد على أن هناك صلة وثيقة بين الشبكات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، خصوصاً حيث تكون هذه الشبكات قوية، وأن العالم العربي هو مثال على هذا، وهو ما يعني أن الفهم الأفضل لدور وأثر شبكات العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية، بما فيها المجتمع الفلسطيني مهم للغاية.

وتوضح الدراسة أن الأسرة والروابط القوية في الأراضي الفلسطينية تلعبان دوراً مركزياً في التأقلم مع ومواجهة الاضطرابات السياسية، والاحتلال الإسرائيلي، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتردية. وتذكر: «أنه بالرغم من مواجهة الفلسطينيين ظروفاً صعبة للغاية، فإن قدرة التكيف الاجتماعي لدى الفلسطينيين جديرة بالملاحظة. فالمجتمع الفلسطيني ظل متماسكاً بالرغم من العنف والمصاعب الاقتصادية والإحباط اليومي، والعيش تحت نظام منع التجوال والاغلاقات. إذ ما زال الإقراض والمشاركة منتشر بشكل واسع بين العائلات الفلسطينية، التي بقيت بغالبيتها محافظة على حيويتها وتماسكها».

وتؤكد الدراسة، أن المجتمع الفلسطيني، تمكن من التعايش مع مستويات من البطالة، التي كانت يمكن أن تدمر العقد الاجتماعي في المجتمعات الصناعية. ولقد تبع ذلك التأكيد والإقرار بأهمية العائلة كشبكة أمان في مواجهة المصاعب الاقتصادية في دراسات علمية متعددة.

الهروب إلى الموت

بقلم نجوى غانم

أبواب المنازل تتأرجح، وجدرانها تتمايل من شدة الانفجارات، النوافذ مشرعة تترقب حدوث معجزة، توقف فوهات اللهب المصبوبة على رؤوس الأبرياء في منطقة شرق غزة. وبات المكان مسرحاً للأشباح، بعد فرار أهله مخلفين وراءهم أعزائهم مضرجين بالدماء، فقد نجا كل واحد بنفسه وبالأحياء من أهله، إلى منطقة ظن أنها أقل موتاً وأهون بطشاً باللاجئين إليها.

أما هي فلم تبرح بيتها، بل ظلت بالقرب من زوجها وطفلها المصابين، رغم الموت المقترب، حتى لفظ زوجها أنفاسه الأخيرة، وانطفأ نبض الحياة في عروقه، إثر الجراح المتفرقة التي أصابته، جراء القذائف التي أمطرت حيهم بأكمله، في صمت بيتها ولدت سكرات الموت، وماتت أجمل سنوات عمرها. ودَعت زوجها وحملت طفلها الوحيد المصاب في صدره بشظية، وانطلقت تجتاز المكان، الذي استحالت سمرة أرضه إلى حمرة قانية من نزف شرايين الصغار، ركضت في كل الاتجاهات، من بعيد كانت الأبواب تناديها، دفعت أحدها وولجت للداخل، عج المكان بعشرات الوجوه المرتعبة، التي استحالت كل ملامحها إلى تفاصيل ترسم وجهاً واحداً، يعكس فزعاً كبيراً وموتاً قريباً وهلاكاً محتوماً. استقبلها ذلك الوجه وطفلها بنظرات ممزقة، وبتمتمات شفقة ورثاء، كانت آخر ما تنتظرها.

جلست على الأرض تركن ظهرها لحائط، تفتش بعيون زائغة في الوجوه حولها، علها تجد فارساً مجنحاً يحمل طفلها على جناحيه، وينطلق به صوب أي مستشفى لينقذ حياته، فلم تجد سوى أجنحة متكسرة متناثرة في كل مكان. مرت ساعات سقط خلالها البعض صرعى جراحهم النازفة بلا أمل لنجدة أو إغاثة، فسكنت الهامات المتمردة وأصبحت أجساداً بلا أرواح، وأطرافاً بلا حياة، أما الأحياء فباتوا وجوهاً بلا ملامح.

مر الوقت ببطء شديد، وهي تستجدي كل من حولها، محاولة الاتصال بالإسعاف مجدداً، لكن عبثاً ذهب استجداءها، إذ استسلمت كل الوجوه الفزعة للموت، بعد أن حظر الجيش الإسرائيلي مرور أي عربة إسعاف أو لجان الصليب الأحمر لإجلاء الشهداء والجرحى من المكان، وذلك بعد محاصرة قواته للمنطقة. ظلوا جميعاً يترقبون وينتظرون، ثم توقفوا عن الانتظار، إذ لم يعد لديهم إيمان بوجود خلاص حقيقي من هذا الانتظار القاتل، سوى التوسل للموت لاستعجال قدومه. عربد الفزع في المنزل الملجأ، راقصاً على نغمات المدافع وهدير الطائرات، التي بدأت كرنفالاً دموياً جديداً في أجواء المنطقة، فاهتزت الجدران من حولهم، وتساقطت على الرؤوس أجزاء من سقف المنزل، الذي أخذت أركانه تتلو الصلوات، ليتوقف العدوان، بعد أن يبس الخوف شفاه من فيه، فعجزوا عن الصلاة، بينما ظلت عيونهم تتقلب على حرقة الانتظار، وشعاع الأمل يتلاشى منها شيئاً فشيئاً.

دهمتها فجأة وساوس الأمل في إنقاذ طفلها، فصرخت بمن حولها تطلب إبرة وخيط، لتقطب جراحه بنفسها! اتجهت صوبها كل العيون الزجاجية، غير مصدقة ما وصل إليه يأسها، بعد أن فقدت الأمل في أي نجدة خارجية، وأي مخرج من الملجأ الذي أخذت ملامحه تتغير رويداً رويداً، ليشبه قبراً جماعياً، ويعلن بسخرية أن الهروب منه لم يعد متاحاً! لم تدر من أين جاؤوها بالإبرة، لكنها استجمعت كل قواها الخائرة، وغرزتها في جسد طفلها، وشرعت تقطب جرحه الذي خف نزفه، بعد أن فقد معظم ما كان لديه من إصرار على البقاء. انتهت من تقطيب الجرح، وأخذت تفرك جسده بأناملها المرتعشة، علها تدفؤه وتوقف تسلل برودة الموت من جسده المتشنج لجسدها، لكنها فشلت. سكن الطفل أخيرا بغير تمرد على نزفه، ولا تململ في حضن أمه، واستسلم جسده الغض، وهدأت أنفاسه بانتظار الموت المحتوم. هدأت آلامه التي كانت تعتصره، وبقيت هي تتوسل الموت القادم إليها، فهو مخلصها الوحيد من مأساتها.

كشفت كذبته بعد زواجها الثاني

امرأة يحرمها زوجها من طفل لمدة خمسة عشر عاماً

وعد جهالين

تجلس أمامي وكأنما تستعرض سنواتها الخمس والأربعين أمامها، بيديها المتشققتين والتعب وبنحالة جسدها، تعيش فهميّة (أم رجا) في بيت من ألواح الزينكو في منطقة الخان الأحمر قضاء مدينة القدس.

«بدأت معه من الصفر». قالت فهميّة، كانت تعيش في غرفة من التبن في الشتاء تغمرها المياه، وفي الصيف لا يُطاق الدخول إليها، صندوق يحوي ملابسها وملابس زوجها وأربع فرشات، تحت كل واحدة حصيرة بلونها الأحمر الباهت، وتلفاز «لا أذكر اني جلست أمامه وشاهدت مسلسلاً مصرياً»، من كان يجلس أمامه أم زوجها وإخوته وأخواته الأربعة.

وبعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤م تحسنت معيشتهم كثيراً، يتوافد على مدينة أريحا سياح أوروبيون وعرب، يعجبون بمناطق البدو ونمط معيشتهم: «كانو دائماً يصرون على تصويرنا، خاصةً وأنا أخبز على الصاج». قالت فهميّة: «أتذكر مرّة أنه طلب أن أجهز نفسي لنصب خيمة في الخلاء لاستضافة الأجانب فيها، فهم يدفعون مبلغاً يصل إلى سبعمئة شيقل لليلة الواحدة في هكذا أجواء، معلقة لو أنهم يذوقون مرَّ حياتنا لعافوها».

عمله في السياحة شجعها لتطلب منه بيتاً كما لنساء إخوته فلم يوافق، إلا بعد أن عرضت عليه ذهبها لبيعه وبناء البيت بثمنه، «بُني البيت في إحدى حواري المخيّم، خلال سنة جعلت البيت جنة تحيط به الأشجار من كل ناحية».

مأساتي أُميتي وجهلي

في كل مرة يذهب فيها للطبيب لا يأخذني معه، وعندما يعود لا أرى أي أوراق أو أدوية ترافقه، وعند سؤاله ماذا حدث؟ وماذا قال الطبيب إن شاء الله خير؟ في أمل؟ فيصدمها بإجابته، العيب منك يا عاقر». في كل ليلة كانت تحلم أن يأتيها طفل يُكذب كل كلامه وكلام أمه وإخوته والناس عنها بأنها عاقر، ولكن الحلم يبقى حلماً، وجدت مرة وهي تنظف البيت أوراق تحمل تواقيع وشعار المركز الطبي، الذي تذكرت أنها ذهبت اليه مع محمد في بداية اكتشافهم لتأخر الحمل، ولم تعدها بعد ذلك، ولكن كل ما كان مكتوباً في هذه الأوراق كان طلاسم «فأنا كنت أتعايش مع مأساة جهلي، إنني لا أعرف الكتابة ولا القراءة، ولم أكن أحفظ سوى الفاتحة وبعض السور القرآنية أتلوها في صلاتي، كنت قد حفظتها عندما كنت أوصل أخي أبا أحمد للمدرسة، فأسمعها من معلمته». لربما لو أنها قرأت تلك الأوراق لكشفت ألاعيبه وكذبه عليها، ولكن كيف لفتاة في عمر السابعة عشر، زوّجها والدها من ابن عمها، ولا تعرف في الحياة سوى خدمة أم وأب وتنظيف تحت الدواب ورعي الأغنام، أن تستطيع اللعب بالحبال مع زوجها، الذي يعرف من الناس اجناس واجناس.

عروس جديد لا تعش في مقبرة كهذه!

تجاوز الأمر الى كلام أمه اللاذع، وتوعدها بتزويج ابنها، فهي لا ترضى له عاقراً: «لماذا لا أزوجه، يكفي كلام الناس علينا، فهم يظنون بأن ابني لا ينجب، ولا يعلمون المصيبة التي في بيته». وكان لها ما أرادت، فبعد ثلاث سنوات من بناء البيت سمعت خبر خطبته على ابنة الشيخ أبو عريف، فتاة في سن التاسعة عشر، لا تعرف من الحياة سوى رغدها، تقدم لها موسى بمهرٍ عالٍ، فوافق والد الفتاه على تزويجها منه.

بلهجته الآمرة وعيونه التي تجردت من كل عرفان بالجميل، طوال السنوات التي عاشتها فهميّة معه، دخل عليها قائلاً: «سوف أتزوج مع أخي عبد الله نهاية الشهر، وكلمة واحدة لا أريدها منك، وقبل كل شي نظفي الغرفة من أغراضك، وانتقلي للغرفة الأخرى، غرفة كانت قد خصصتها فهمية للأمتعة والمؤنة، عروس جديدة لا تعيش في مقبرة كتلك». تزوج محمد وسكن هو وعروسه في البيت، الذي لطالما تعبت فيه وبنته بمال صيغتها، دون مشاركة امرأة أخرى، ومع زواجه بدأت قصة متلازمة مع قصتها القديمة في الذل، فالعروس لا تعرف إلا الأكل والشرب والخروج آخر النهار مع زوجها لحديقة أو منتزه أو مطعم، ولا شيء آخر، قالت فهميّة ضاحكة بمرارة: «وأنا التي لا أعرف أبعد من بيت أهلي في المخيّم»، ولم تكن معاملتها لفهميّة سوى معاملة خادمة، ومع تتالي الأيام والأشهر وهي تصبر على إهانات واستخفاف جميع من حولها، ولم تكن قادرة على البوح لأحد من إخوتها أو والدها عما آلت اليه الأمور، خوفاً من الفضيحة ومن لوم الناس لها، فالزوج يحق له أن يفعل ما يشاء بزوجته، وما لها سوى أن تطيعه، وغير ذلك، تكون زوجة قليلة الأصل».

طفح الكيل!

مرت ستة أشهر والزوجة الثانية لم تظهر عليها بوادر الحمل بعد، كانت زوجته الثانية بعد خروج محمد إلى عمله تجلب أخيها إلى البيت لحين عودته، فيتصرف على أن بيت أخته بيته، فيصبح آمراً ناهياً، كل هذا ومحمد لا يعلم، كانت تخاف أن تعلمه فهي تعلم الرد مسبقاً «هل تغارين منها لهذا تلفقين لها الأكاذيب؟»». « طفح بي الكيل، ذهبتُ إلى أخي أبا أحمد وشكيت له، فبدأ يؤنبني ويعتب علي، كيف لي أن أصمت على كل ما يفعله محمد وزوجته بي، أبا أحمد شجع فهميّة لأن تبقى عنده إلى حين مجيء محمد ليتفاهم معه، إما أن يحسن معاملته أو تطلقينه. مرت ثلاثة أسابيع ومحمد لم يأت، على الرغم من حث والده للذهاب إلى بيت عمه لإرجاع فهمية، ولكنه كان كل يوم يماطل إلى أن ذهب اليه أبو أحمد وشرح له ما تعانيه أخته من زوجته، وأنه يجب عليه تحسين معاملته لفهمية، «على الأقل راعي أنها ابنة عمك»، فكان جوابه: «هذه حياتي، إن رضيت تأتي كما خرجت، فأنا لم أطردها، وإن لم ترض الباب بيطلّع جمل، عليها أن تخجل من نفسها، لا يكفي أنني تحملتها دون أن تنجب لي ولداً».

قال أبو أحمد أن الأمور وصلت لطريق مسدود، ولا يمكن لفهميّة أن تكمل معه حياتها، أحست فهمية بالدموع تحرق وجنتيها عندما سمعت رد زوجها: «لم أبك عليه، بل بكيت على أيام صباي التي ضاعت في خدمته وخدمة إخوته». علم والد فهمية بكل ما قاله محمد، وأصر بأن يطلقها ويزوجها بأحسن منه، جرت مسائل الطلاق سريعاً، ومضت شهور العدة أسرع، تقدم لها رجل في الخمسينات من العمر ومتزوج بامرأة، تعترف فهمية بأنها «بنت أصل»، لديه خمس أولاد أصغرهم يبلغ خمسة عشر عاماً وبنتين: «فهميّة الآن مطلقة وعيون الناس علينا، وأبو موفق رجل مؤمن ويخاف الله ورح يصونها». قال والد فهمية. وهكذا تزوجت فهمية ثانيةً، وهي غير مدركة أن هذا الزواج سوف يكشف لها الكذبة التي أصبحت تصدقها أكثر من مخترعيها. ما جعلني أضحك وأنا في أمس الحاجة للبكاء، عندما مررنا عن حاجز عسكري، سأل الجندي بعد ما سمع المزامير، هل هو عرس؟ فأجاب أخي: نعم، وهذه هي العروس مشيراً إلي.، فقال الجندي مستغرباً، أين الفستان الأبيض والطرحة ياعروس؟ ضحك كل من في السيّارة وأولهم أنا!

المهم الصحة وهداة البال!

بعد سنة من زواجها الثاني، أحست بمغص شديد رافقها عدة أيام، وشحب وجهها، فقال لها زوجها أن تذهب وتطمئن على صحتها. أنجزت مهامها المنزلية وحضرت نفسها وانطلقت الى العيادة الطبيّة القريبة من حارتهم، تخطو الممرضة حاملة بيدها مجموعة أوراق تنظر لها وتدقق باستغراب «فهمية الوالي؟» سألت الممرضة. «نعم أنا فهميّة»، «كم عمرك؟ أربعون سنة تقريباً، هل لديك أطفال؟ لا، فأنا لا أنجب. مستحيل فأنت حامل وفي شهرك الثاني، قالت الممرضة هذه الكلمات، غبت عن الدنيا، «أنا لا أحمل كنت عاقر، محمد تزوج عليّ لأني عاقر، وأبو موفق تزوجني شفقة لأني عاقر، تحملت الإهانة لأني عاقر. سألتُ الممرضة بإرتباك، هل أنت متأكدة يا أختي؟ أكيد يا فهميّة، وكان لك أن تنجبي منذ زمن، ولكن هذه إرادة الله، أكيد، قالو لي منذ تزوجت إني عاقر، وعلي أن أرضى بحكمة الله، ولكن هذه كذبة، والله ما رضي بالظلم. حضنت الممرضة وقبلتها، ربي يرزقك بابن الحلال، الله يجبر بخاطرك، والله لا يحرمك من الضنا». تمنت لو تقدر وتذهب لمحمد وترمي في وجهه الأوراق التي أخذتها من الممرضة وتقول له» أنت العاقر وإن شاء الله تظل بحسرتك .»

كانت في حينها تكره محمد وكل من أهانها طوال عمرها معه: «رجا ابني أنساني كل الماضي، والآن لا أكره أحد حتى محمد أشفق عليه، فهو إلى الآن يتعالج، وزوجته في الأردن، وكثيراً ما أدعو الله أن ينجب طفلاً يحمل اسمه، ويشعر بالسعادة التي أشعر بها الآن». على الرغم من أنها تعيش في غرفة من ألواح الزينكو، لا تصلهم الكهرباء إلا من خلال بطاريات السيَّارة، والمياه لا يحصلون عليها إلاَّ من خلال (تنكات الماء المتنقلة)، فتوصيلات المياه لا تصل إلى مكان إقامتهم، وإعتمادهم على النار والكاز في إضاءة بيتهم، لكنها راضية بكل هذا، فلقد حصلت على كل ما تمنته، والمهم الصحة وهداة البال».

على هامش ثورتي «الياسمين والشباب»

الأجيال الشابة والتغيير: هل الدافع الاقتصادي «كلمة المرور» ؟

عبد الباسط خلف

أمضت صفاء إبراهيم، الطالبة الجامعية، ثمانية عشر يومياً متواصلة، متنقلة بين المحطات الفضائية، وملاحقة لكل شاردة وواردة تعلقت بأخبار «ثورة الشباب» في مصر، وقبلها فعلت بأنباء «ثورة الياسمين» في تونس الخضراء.

تقول: «تابعت في اليوم الواحد أكثر من عشرين ساعة، ولم أذق طعم النوم إلا قليلاً، وخرجت عن اعتياديتي؛ لأنني شعرت بأبناء جيلي من المصريين والتوانسة، وأحسست أنني واحدة منهم، فما حدث ليس بالأمر العادي، ولا يتكرر كل يوم، وقد أثبت أبناء جيلنا من فتيات وشبان أن بوسعهم التغيير، والتحول نحو الديمقراطية، وبداية عملية الإصلاح».

تتابع: «صحيح أن الأزمة الاقتصادية والضائقة التي يعيشها جيلنا، هي أحد أهم الأسباب لصنع التغيير، لكن ذلك لا يعني عدم إحساسنا بالمسؤولية، وممارستنا لدورنا في عملية التحول نحو العدالة الاجتماعية والحريات العامة». تنهي: «الشباب الفلسطيني والعربي هم رأسمال المجتمعات، وقد راهن كثيرون على فشلنا، واعتبرنا قد خرجنا من الخدمة في وقت مبكر، وأننا جيل «الفيس بوك» و «الدردشة» و «الموبايل» و «الركض وراء صرعات الموضة»، لكن شباب مصر وتونس غيروا الصورة النمطية التي لاحقتهم وارتبطت بأبناء جيلنا كلهم».

ثورة رقمية

تذهب الإعلامية نجود القاسم، إلى الاعتقاد بأن الموضوع الاقتصادي هو الأساس في تشكيل الهبات الشعبية وتحويلها إلى انتفاضة، كما حدث في ثورتي مصر وتونس، لكن العامل الاقتصادي ليس وحده هو الذي يصنع التغيير. تتابع: «هناك عوامل أخرى مساعدة وهامة، أبرزها منجزات العصر التكنولوجية وثورة الإنترنت والإعلام».

تواصل: «أنضجت الظروف المحيطة بالشباب الظروف لولادة جيل متعلم، اكتشف غياب دور الأحزاب السياسية، وضعفها، وعدم قدرتها على تمثيل الشباب، وتبني مشاكلهم، وتحقيق تطلعاتهم».

تضيف القاسم، وهي ناشطة طلابية سابقة: «وجد الشبان البديل في مواقع التواصل الاجتماعي، وعبروا عن مشاكلهم بطريقتهم الخاصة، وأطلقوا تجمعاتهم الخاصة، وبالتالي أصبحت هذه المواقع الإلكترونية مساحة للتجمع والالتقاء و»التحريض الإيجابي» والتثقيف، وسحبت البساط من تحت أقدام الأحزاب السياسية الهشة».

تختتم: «ساهم الكبت وتقييد الحرية في بروز وتطور دور الشباب، وظن المسؤولون والحكام أنهم يستطيعون عزل الناس، ولم يلتفتوا إلى الثورة التكنولوجيه، وتلاشي الحدود بين الدول، وأن أحداً لا يستطيع التحكم بمنع تدفق المعلومات، ولم تعد مسألة إغلاق كفيلة لصد الهجوم الإعلامي الطامح للتغيير».

تحليل

يورد الشاب صالح يونس قصته مع التغيير، فيشير بداية إلى بحثه المتواصل عن فرصة عمل، لكن من دون جدوى. يقول: «الاقتصاد هو الحياة، ولا أستطيع الإدعاء بأنه يمكنني الحديث عن الديمقراطية وأنا لا أجد الخبز، وفي الوقت نفسه، إذا لم أجد الخبز، فإنني سأغضب، وسأتمرد على القيود التي تحول دون منحي فرصة عادلة ومستقبل ومشاركة وحقوق». يفيد: «لن أفكر في حرق نفسي كما فعل محمد بوعزيزي في تونس، لكنني لن أعيش بقية عمري وأنا أنتظر، وقد رفضت الهجرة إلى النرويج، لأن هذه الأرض بلدي، وسأسعى بكل السبل المشروعة للتعبير عن غضبي ونقمتي على عدم توزيع الفرص والمقدرات بشكل عادل، ولن يقنعني أحد بأن مصر وتونس استثناءً، فكل الشباب العربي لا يجد الأمل في المستقبل، وأحلامه مؤجلة في الحياة الطبيعية حتى إشعار آخر».

ترى طالبة الدراسات العليا في جامعة بيرزيت ليلى هلّون، أن الشأن الاقتصادي هو المحرك الأول للثورة، وأن الشباب دائماً هم الوقود والمحرك الذي يدفع نحو التغيير والديمقرطية، وبناء مجتمع يقلل الفوارق بين الطبقات ويلغيها، ويحترم المشاركة، ويسمح للشباب بممارسة حقهم في صناعة مستقبله.

تتابع: «أكدت تجربة تونس ومصر، أنه بإمكان الجيل الجديد صنع الكثير، وإحداث إصلاح جذري في العالم العربي».

بحث عن نافذة

تفيد دعاء محمد، الفتاة التي تبحث عن عمل: «الاقتصاد هو المحفز لصنع التغيير، لكن الشباب لا ينقادون فقط للخبز ولفرص العمل، بل يحاولون البحث عن نافذة وفرصة للتحكم بمستقبلهم وحاضرهم، ويرفضون أن يتحكم بهم زعماء مروا بعمر الشباب قبل نصف قرن».

تعتقد حنان سلامة، الموظفة حديثاً في شركة خاصة: «بأن التغيير أمر رائع، والناس من كل الشرائح يحتاجون إليه، وليس الشباب وحدهم». تقول: يحب الناس جميعاً التغيير، وهو بالنسبة لي كالفستان الذي ينبغي أن نبدله، ولا يمكننا أن نقبل باستمراره يلتصق بأجسامنا لشهر أو لسنة، حتى لو كنا لا نجد شيئا نأكله». تتحدث هبة سمير، وهي طالبة متفوقة تستعد لتقديم امتحانات الثانوية العامة الصيف القادم، عن التغيير، بوصف إبداعي، فتقول: «الشباب كلوحة فصول أربعة، أو هم كقوس قزح لا يزول بسرعة من سماء الشتاء». تضيف: «كما لا نحب في المدرسة أن تكرر معلمتنا الدرس ألف مرة، فإن الشباب يملون من الرتابة، ويحبون أن يحفظوا اسم زعيم آخر، ويسعون للتغيير الديمقراطي، ويصرون على البحث عن دور في بناء بلدهم والعيش بكرامة».

وعي

لا يرى الباحث الإعلامي سعيد أبو معلا بالمحدد الاقتصادي والمرتبط بالفقر والبطالة وانعدام الفرص والأمل، كمحدد رئيس في ثورتي تونس ومصر. ويقول: «ربما هي محرك للأحداث، أو مسبب قاد لتفجيرها، لكن المحدد الأساسي يرتبط بالوعي، الشباب عندما يجوع لا يثور، بل يبحث عن لقمة عيش، يهاجر، وينتحر، ويفرغ في مجالات كثيرة، ويموت في البحر أملا في فرصة حياة في دول غربية». ووفق أبو معلا، فقد انتفض شعبنا ضد الاحتلال في انتفاضة العام ٢٠٠٠، في لحظة كان الوضع الاقتصادي فيها مزدهراً، أما تونس فكانت ثورتها بفعل الوعي والتعليم الذي يمتاز به الشباب التونسي، وهو حالة أشعرت الناس بالفجوة ما بين حلمهم والواقع، وهو الذي دفع الشباب للتحرك والتكتل والتظاهر في مصر، الأمر ليس مرتبطاً بالفقر أبداً.

يواصل: «تاريخياً الفقر موجود في مصر، صحيح أنه تضاعف في آخر عشر سنوات، مع توغل رجال الأعمال في الحياة السياسية، لكن الأهم هنا أن الشباب منذ فترة طويلة كان يتحشد ويعمل في مجالات كثيرة بعيداً عن الدولة، كما أن الثائرين أو الفئة التي نظمت التظاهرات لم تكن فئة فقيرة، أو فئة غاضبة من الوضع الاقتصادي في البلد فقط، بل كانوا شباباً من الطبقة الوسطى فما فوق، وهي طبقة تعمل وتحصل على رواتب جيدة بالمقارنة مع الفقراء، لكن هذا العمل وتلك الرواتب دفعتهم إلى محاولة اكتشاف الحلم بالوطن الكبير، والقوي، وطن لجميع سكانه، وطن مفقود بفعل تغوّل المافيات السياسية والاقتصادية».

يختتم أبو معلا الذي درس وعمل في القاهرة لسنوات: «الفقر، وسوء الوضع الاقتصادي ليسا من مسببات الثورة، في تونس لم تكن ثورة جياع ولا في مصر، بل كانت في الأساس ثورة كرامة، وعزة على مستوى شخصي وفردي وقومي عربي».

في ميدان التحرير

المرأة والشابة شريكة ومتساوية

مها التميمي

«أنا أسماء محفوظ، أقر بأني أفخر بمصريتي وببلادي، وسأبذل كل الجهد من أجل تحسين وطني وتطويره، ونقله إلى مرتبة الرقي والقوة، وأني لن أتنازل عن حلمي الذي أحلمه كل يوم لمصر، بأن تكون مصر القوة والأمان».

لقد خلق ميدان التحرير خلال ثمانية عشر يوماً، عالماً حقيقياً للمجتمع المصري المتوقع من قبل شباب الثورة. في مقدمة ذلك كان الشعور بالانتماء والفخر بالهوية الوطنية، تمثل هذا الشعور بالحضور الطاغي للعلم المصري كرمز للوطنية والوحدة، شكل العلم عنوانا لثورة ٢٥ يناير، وقد عبر الجميع عن اعتزازهم بهذا الانتماء الوطني، الذي حاول النظام طمس وإلغاء هذا الشعور العميق بالانتماء، عبر الشباب عن ذلك بشعار»ارفع رأسك عالياً .. انت مصري»، الذي ردده قائد ثورة يوليو ٥٢ جمال عبد الناصر، وتم استعادته من قبل الثائرين.

هكذا دمجت الهوية الوطنية مرة أخرى كل المصريين ووحدتهم، وأظهرت قوتهم الهائلة وهم يثورون ضد الظلم والقهر والمهانة، اندمجت الهويات الدينية في إطار الهوية الوطنية، وأخفقت عملية استبدال الهوية الوطنية بهوية دينية او طائفية، كما فعلت جماعة الإخوان المسلمين والاسلام السياسي طوال عقود، وكما فعلت اتجاهات قبطية تعصبية أيضاً، وهزمت عملية خطف الهوية الوطنية من قبل الحزب الحاكم والقيادات المتنفذة والرئيس وعائلة الرئيس. لقد عبر الثائرون في ميدان التحرير بالقول: اليوم فقط نشعر أننا مصريون ننتمي إلى مصر، نشعر أن مصر لنا، مصر للشعب المصري كله. وهذا إنجاز كبير وتحول تاريخي خلق المناخ الطبيعي للتغيير.

شاهدنا عشرات الأفلام والتقارير الصحافية، التي تحدثت عن التضامن والتعاضد بين كل فئات الشعب المصري، ففي ميدان التحرير لا فرق بين مسلم ومسيحي، بين مصرية محجبة وأخرى سافرة، الكل ساهم في استعادة الكرامة والحرية. إن الانطلاق إلى فضاء الحرية والانعتاق من الخوف، صهر الفئات المختلفة للشعب المصري، بل إن الشعب أعاد التعرف بنفسه، وشكل الشباب لجاناً للعمل التطوعي، الشاب إلى جانب الصبية، العلماني واليساري والليبرالي إلى جانب جماعة الاسلام السياسي، الكل يعمل يثور يدافع ويهاجم، بحيث لم نعد نحن المشاهدين على شاشات التلفاز أو على شاشات الكمبيوتر، نرى أية فروق بين كل هذه الحشود، التي صنعت الانتصار. لقد ساد في مصر سياسة تحظر الاختلاط بين النساء والرجال، على قاعدة عدم الثقة بالطرفين، وبخاصة عدم الثقة بالمرأة. الثورة هزمت هذه السياسة، واثبتت انه لا يمكن فصل نصف المجتمع عن نصفه الآخر.

ناضلت الشابات جنباً إلى جنب مع الشباب، النساء إلى جانب الرجال، الطبيبة والطبيب، المسعف والمسعفة، شابة تنزع حجابها لتضمد جريحاً، شابة تهتف وتتصدر المسيرة، وشاب يهتف ويتصدر المسيرة، شباب يعتصمون ليلاً ونهاراً، وشابات يعتصمن ليلاً ونهاراً، شباب ينظفون المكان، وشابات ينظفن المكان، شهيدة وشهيد، جريحة وجريح، شباب وشابات شجعان على قدم المساواة، سقط التشكيك والفكر المنغلق، وانتصرت الثقة والفكر الذي يواكب التطور ويعترف به. لم تشهد الثورة أية حادثة تحرش أو اعتداء، وكان هذا درس بليغ للمصريين، الذين عملوا على تكبيل المرأة بتفسيراتهم المتزمتة القاصرة الكسولة للنص، واستمروا في تنميطها عبر مجموعة من القوانين والأعراف والممارسات الظالمة، وعبر مفهوم استخدامي، يكرس سلطة ذكورية في البيت والمجتمع ومؤسسات الدولة. شاهدنا على اليوتيوب مشهداً رائعاً: مجموعة من الشبان المنتمين للإخوان المسلمين، تتقدم من شابات ونساء سافرات في ميدان التحرير، قالوا لهن إقبلن اعتذارنا، لقد اكتشفنا خطأ الإعتقاد بأن الشابات السافرات غير مؤتمنات أخلاقياً، ولا يمكن الاعتماد عليهن، وجاءت التجربة لتقول العكس، أنتن من أشرف البنات والنساء في مصر، لقد غيرنا فكرتنا السلبية، ونحن الآن صفاً واحداً. وكان هذا التحول في مصر درساً شديد الأهمية لنا في فلسطين، وللاسلام السياسي الفلسطيني، الذي أمعن في الفصل وفي التنميط، وفي نشر ثقافة عدم الثقة بالنساء.

كانت الثقافة والفنون حاضرة بقوة في ميدان التحرير، أغاني الشيخ إمام تصدح، كما انتعشت الأغاني الوطنية المصرية، ووقف المبدعون المصريون موقفاً داعماً لشباب مصر، حيث شكلوا داعماً قوياً لحركة الشباب، وهناك تباع الكتب الممنوعة من قبل أجهزة الرقابة بأسعار رمزية، كما تمتلىء الأماكن بصحف الحائط، التي تفضح السياسة الإعلامية للنظام، وتعلن القوائم السوداء من الإعلاميين والمثقفين، الذين تساوقوا مع النظام البائد، ولا ننسى هنا آخر التعليقات والنكات التي جعلت لثورة شعب مصر مذاقاً خاصاً ومميزاً.

قيم الديمقراطية والحرية والتعدد الثقافي والديني والسياسي كانت واضحة في سلوك الثائرين. تقول الدكتورة نوال السعداوي: «الشباب أقاموا الخيام على أرض الميدان ليستريحوا بضع ساعات الليل، أمهات بأطفالهن الرضع افترشن الأرض في البرد وتحت المطر، مئات الشابات لم يتحرش بهن أحد، يسرن رافعات الرؤوس، يشعرن بالحرية والكرامة والمساواة بينهن وبين زملائهن، كما لم تسجل أية حادثة سرقة، مع أن النساء كن يتركن حقائبهن أو أجهزة هواتفهن النقالة، تلك القيم التي كرستها ثورة الشباب في مصر، أخرجت كل ما هو مضيء لدى الشعب المصري، وتلاشت جدران البيوت والمؤسسات والتابوهات، التي فرقت بين المواطنين الرجال والنساء.

بقي السؤال الأهم: هل مساواة وشراكة المرأة في الثورة، ومنظومة القيم التحررية الجديدة، ستنعكس على بنود الدستور المصري الجديد؟ من المنطقي أن تتجسد المساواة في نصوص لا تقبل اللبس، ولنا ثقة بثورة الشباب لتحقق ذلك.

فلسطينيات يقتحمن عالم رالي السيارات

رام الله: يوسف الشايب

كل جمعة بعد الأخرى تقريباً، تتوجه مرح زحالقة من جنين، سامية خوري ومنى عناب من البيرة، سونا عويضة من القدس، نور داوود من رام الله وأخريات، إلى ميدان تدريبي للفتيات الفلسطينيات على رياضة قيادة السيارات في رام الله، وبالتحديد بالقرب من معبر بيتونيا، للبدء في حصة تدريبية بإشراف هيلين إيلستروب بطلة الراليات البريطانية، التي تقوم بتدريبهن تمهيداً لمشاركتهن في راليات محلية وإقليمية وربما عالمية، في إطار مشروع تدعمه الممثلية البريطانية في رام الله، لتطوير رياضة قيادة السيارات النسوية في فلسطين.

وفي هذا الإطار، وفرت القنصلية البريطانية مجموعة من البدلات الرياضية والخوذ، لمجموعة من المتسابقات، اللواتي شاركن في الجولة الأولى من بطولة فلسطين للسيارات، في مدينة جنين، آذار الماضي، قبل أن تتواصل مشاركتهن في مراحل البطولة اللاحقة في كل من نابلس، بيت لحم، أريحا ورام الله.

وقالت كارين مكلوسكي، القنصل السياسي في القنصلية البريطانية، إن المشروع عبارة عن شراكة طبيعية بين بريطانيا وفلسطين في مجال رياضة السيارات، خاصة أن بريطانيا هي وطن «الفورميلا ون»، وتضم العديد من الفرق الكبرى في سباق السيارات.

وأشارت إلى أن المشروع يأتي دعماً للمرأة الفلسطينية في رياضة السيارات، موضحة أن المتسابقات سيقدن سيارات «بي أم دبليو» الألمانية، والتي جرى تعديلها خصيصا للتعامل مع السباق، مشددة على أن القنصلية البريطانية في القدس، ستعقد دورة تدريبية الشهر المقبل لمجموعة من المتسابقات النساء، من أعضاء اتحاد السيارات الفلسطيني، على يد كبار بطلات سباق السيارات البريطانيات، في محاولة من اتحاد اللعبة في فلسطين، لتلبية احتياجات سائقات الرالي الفلسطينيات، اللواتي لا يملكن سيارات خاصة ومؤهلة لهكذا سباق، وبحاجة لتدريب مكثف ومتخصص، وكذلك أماكن للتدريب، كحال ساحة التدريب التي افتتحت منتصف حزيران ٢٠١٠ في رام الله. ويجري التدريب الذي سيتواصل لقرابة شهر من ابتدائه بإشراف سو ساندرز، رئيسة لجنة المرأة في الاتحاد الدولي لقيادة السيارات، ويشتمل وفق ما يؤكد خالد قدورة، رئيس الاتحاد الفلسطيني لقيادة السيارات، على دورات نظرية وعملية لقيادة السيارات، وزيارة ميدانية، وتدريب نظري وعملي، وجولة عبر سيارات الدفع الرباعي.

تجربة مثيرة

وتعتبر مرح زحالقة (١٩ عاماً)، وهي المتسابقة الأصغر سناً بين متسابقات الرالي الفلسطينيات، وشاركت في مختلف مراحل رالي فلسطين، التجربة «مثيرة»، وتقول: «أشعر بمتعة كبيرة وأنا أقود سيارتي، أنا أعشق سباقات السيارات، وأرى فيها نوعاً من المغامرة الجميلة، السواقة شعور كتير حلو، وكتير ممتع، وما جعلني أعشق السواقة أنها مغامرة، وأنا بطبيعتي أحب المغامرات».

وتسعى زحالقة جاهدة إلى إيجاد وقت لممارسة رياضة السيارات، على الرغم من أنها ما زالت طالبة في كلية التجارة والاقتصاد في جامعة بيرزيت في رام الله.

وتعلمت زحالقة السواقة وهي في الصف الخامس، وساعدها في ذلك أن والدتها مدربة السواقة السابقة، وقالت: «كنت أرافق والدتي في الدروس التي تقدمها للأخريات، كنت أنتبه كثيراً للتعليمات التي تقدمها والدتي للطالبة، أنا أحب قيادة السيارات منذ الصغر، تعلمت القيادة لوحدي، مع مساعدة بسيطة من والدتي.

كانت زحالقة تسرق سيارة والدتها منذ صغرها، وحتى اللحظة تستغرب من يتعامل مع سياقة السيارات على أنه فعل خطير، إنه فعل ممتع، الحمد لله لم أتعرض لأي حادث، باعتقادي لو تعاملنا مع السياقة باستمتاع سترتفع نسبة التركيز، ويغيب التوتر، وبالتالي تقل الحوادث.

واجهت زحالقة في بداية الأمر رفض المجتمع لمشاركتها في سباقات تعتبر إلى حد كبير شبابية، لكنها الآن ترى قبولاً كبيراً وتشجيعاً أكبر، وحول ذلك قالت: في البداية، وبالتحديد مع مشاركاتي الأولى في السباقات، كان معظم المجتمع لا يتقبل الفكرة، لكني واجهت ذلك وبقيت مستمرة حتى توجت بطلة فلسطين للعام ٢٠٠٩، وبعد ذلك وجدت تغييراً، حيث بدأ المجتمع يتقبل الفكرة، بل ويشجعني على الاستمرار.

وكان لأسرة زحالقة الصغيرة دور كبير في تشجيعها على المواصلة في رياضة السيارات، وهي حديثة العهد بالمجمل، وليس فقط للفتيات في فلسطين. وتقول: «يدعمني أهلي بشكل كبير يفوق التوقعات أحياناً، لدرجة أنني وفي الجولة الأخيرة من رالي فلسطين، كنت بصدد عدم المشاركة لأتمكن من التحضير لامتحان في الجامعة، لكنهم وحين لاحظوا الانزعاج بادياً عليّ، طلبوا مني الدراسة مبكراً، وبالفعل شاركت.

تحلم زحالقة بتمثيل فلسطين، ومدينتها جنين في سباقات عالمية ودولية، وترغب بأن تتمكن ورفيقاتها من رفع علم فلسطين إلى جانب الكثير من دول العالم، في المحافل الدولية، عبر سباقات الرالي الخاصة بالسيدات، مؤكدة أنهن بحاجة إلى الكثير من التدريب، للوصول إلى المستوى المتطور الذي يحلمن به.

شغف وشكوى

منى عناب، وهي من مدينة البيرة، عبرت عن سعادتها لبروزها ورفيقاتها وهن قلة في فلسطين في مجال «رالي» السيارات، مشجعة كل من لها موهبة في القيادة والسرعة بالانضمام لها ولرفيقاتها في فريق السباق النسوي الفلسطيني، لكي «ينافسن الشباب ويثبتن جدارتهن»، ولكي «يحققن أحلامهن في الوصول إلى مستوى منافس إقليمياً وعالمياً». إلا أن عناب تشكو من أن السيارات التي يزودهم اتحاد اللعبة بها في السباقات غير مؤهلة بشكل كاف، وبحاجة إلى المزيد من العناية لتكون بقوة السيارات الأخرى.

أما سونا عويضة من القدس، والتي تعمل في وكالة الغوث الدولية «الأنروا»، تقول بأنها مهووسة بالسرعة وسباق السيارات، معربة عن تفاؤلها بأنها ذات يوم وبعد التدريب المتواصل، ستحصل على المرتبة الأولى وتسبق الشباب أيضاً في فلسطين.

لكنها كرفيقتها أكدت، أنها بحاجة الى سيارة أكثر قوة ومعدة بشكل أفضل، وبهذا تعد سيارتها ضعيفة مقارنة بالسيارات الأخريات، وتقول بأن الشباب يصرفون كل أموالهم لتجهيز سياراتهم للرالي.

أما نور داود من مدينة رام الله، فقالت ضاحكة، بأنهن كمتسابقات بحاجة إلى سنوات من التدريب لكي يصلن إلى مستوى ومهارة الشباب، مع أنها شاركت كمساعدة في رالي الأردن الأخير.

واشتكت داود بأنه ليس هنالك مدرّب مختص يدرّب المتسابقات، ولهذا لن يكون أي تطور أو تحسن بالأداء، نور تدرب نفسها بنفسها وتتسابق على سيارة والدتها الـ«بي.أم.دبليو»، ولكنها تتمنى ذات يوم أن يكون لديها سيارتها الخاصة، لكي تشارك فيها.

ووفق مرح زحالقة، فإن هذه الرياضة لم تتلق الدعم الكامل بعد، باستثناء رعاية السباق نفسه، وتقديم جوائز مالية من شركات ومؤسسات راعية للمتسابقين، خاصة الوطنية موبايل في فلسطين، حيث عادة ما تشارك زحالقة بسيارة والدتها «الغولف»، وقالت: عادة أشارك بالسيارة التي تستخدمها أمي في تدريب النساء على السواقة، وهي «غولف» ماتور ١٦٠٠.

تعلم زحالقة أن قوة ماتور السيارة ليس كافياً، لكن «ما باليد حيلة»، مضيفة: «أتمنى أن يكون لي سيارة، كي أتحدى بها المتسابقين، وليس فقط المتسابقات، مؤكدة أنها تسعى للاحتراف إذا تمكنت من ذلك، كما تخطط للمشاركة في سباقات عربية ودولية.

صفية فرحات سكنت قلوبنا ولن ترحل

ساما عويضة

من القاهرة نتلقى الأخبار، المناضلة النسوية التونسية صفية فرحات في أحد مشافي القاهرة، التهاب رئوي حاد، وصل حد فشل الرئتين في العمل، تعيش أيامها الأخيرة مكبلة بجهاز التنفس الصناعي، ومجبرة على النوم في غيبوبة صناعية، ارتأى الأطباء أهميتها في هذا الظرف الصحي، بينما يعيش بلدها أياماً تاريخية، حولت تونس لتكون قبلة كل الباحثات والباحثين عن الحرية والكرامة، وقدوة كل المهمشات والمهمشين في العالم، ونموذجاً للتصدي لديكتاتورية العصر الحديث.

خلال غيبوبتها يكتب الشعب التونسي بدمه بداية تاريخ جديد، فتعبق بلدها تونس برائحة الياسمين، فيما تعبق هي برائحة الأدوية والمسكنات، تفارق الحياة بعد أن يتحقق حلمها، تغادر تلك التي طالما سمعناها تردد «أشوف فيك يوم يا بن علي».

صفية فرحات مناضلة نسوية تونسية، وهبت حياتها من أجل النضال النسوي، إيماناً منها بأن لا كرامة لشعب تهان نساؤه، أو تمتهن كرامتهن، أو تنتهك حقوقهن، فأدركت المعادلة مبكراً، لتعلن بأن قمع النساء في أي مجتمع، إنّما هو جزء من مخطط فاشي لقمع ذلك الشعب، فالشعب الذي يقمع نساءه يستدخل القمع ويذوته، فيصبح جزءاً من ذاته، والمجتمع الذي يقصي نصفه يتقبّل ثقافة الإقصاء، بل ويمتهنها إلى أن يصبح معظمه مهمشاً مستعبداً من قبل الأقلية المنتفعة من هذا الإقصاء. والأهم من ذلك كله فإن المجتمع الذي يرتضي تجزئة الحقوق، هو المجتمع الذي يقامر على حقوقه بل ويساوم عليها، وهو المجتمع الذي نجحت قوى التهميش والإقصاء في تحييده وفي تضليله، والأدهى من ذلك في إقناعه بأن هناك مؤامرات تحاك ضده من الخارج، وأن واحدة من هذه المؤامرات هي مؤامرة النسويات، فجندته للدفاع عن «شرفه» حد زعمها، فكان أن ترك لهم الساحة لينهبوا خيرات البلاد وشرفها الحقيقي، فيما هو يلهو في الأكذوبة التي اختلقوها عن شرف المرأة، الذي يجب أن يصان، متناسياً بأن هذه المرأة هي الشريفة التي حملته في رحمها، وأرضعته من ثدييها، وسهرت الليالي من أجله، وهي المناضلة التي اعتقلت وعنفت واستشهدت دفاعاً عن وطنها، وهي العاملة التي تشارك في بناء وطنها.

صفية فرحات، كانت واحدة من مناضلات نسويات عربيات، أدركن هذه المعادلة، ورفعن أصواتهن دوماً من أجل التئام أفراد الشعب، نساء ورجالاً، دفاعاً عن العزة والكرامة، في كل ساحة نضالية في تونس كان لها باع، حتى باتت ركناً من أركان النضال، يعرفها كل مناضل ومناضلة بالاسم والوجه والوجدان، دافعت عن حقوق المرأة، وتصدّت لكل أشكال القمع البوليسي، الذي حاول أن يضرب هذه الوحدة النضالية، فرفعت صوتها مع مناضلات الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات عالياً ضد الاستبداد، وضد العبودية، وضد القهر، وجندن النساء من أجل معركة الكرامة، إلى أن كنّ في مقدمة صفوف ثورة الياسمين، مثبتات للعالم كله بأن الثورة الحقيقية هي تلك التي يصنعها كل الشعب رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً، لتنتقل بعدها لتكون واحدة من مؤسسات أول شبكة نسوية عربية علمانية، هي شبكة عايشه– منتدى النساء العربيات. رحل جسد صفية فرحات عن هذا العالم، قبل أن تحتفل بانتصار شعبها، ولكن شعبها رفض أن يحتفل بهذا النصر، دون أن يذكرنا بصفية، وبكل من وهبوا ووهبن حياتهم وحياتهن من أجل هذا اليوم العظيم. صفية فرحات لم تترك بصماتها في تونس فحسب، ولم تترك عبقها، عبق الياسمين في فضاء تونس فحسب، بل تركته في كل بلد عربي ناضلت مع نسائه وتضامنت معهن، تركته في فكرها الذي لن يرحل، في مبادئها التي عملت على ترسيخها، في أجيال شابة تعلمت منها، في الدروس النضالية التي كتبتها على جدران مخيم نهر البارد في لبنان، وهي من الأوائل اللواتي زرن هذا المخيم للتضامن مع شعبنا الفلسطيني الذي شرد وقتل، في كلماتها التي ما زالت تتردد في اجتماعات ولقاءات نسوية عدّة، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، والأهم من ذلك كله، صفية ستبقى البسمة التي ستسعدنا كلما تذكرناها، لتمحو عنا آلام العناء، ولتمسح الحزن عن كل ضحية من ضحايا الإرهاب الفكري والمعنوي والمادي.

صفية فرحات لم تغرها ماديات الحياة، فآثرت أن تبقى متطوعة طيلة حياتها، عاشت على راتبها الوظيفي كمعلمة ومن ثمّ كمتقاعدة، عملت في جمعيتها طوعاً، وناضلت ضد تحول المنظمات الثورية إلى مؤسسات، عاشت حياتها ببساطة وزهد، ولكن بقناعة وابتسامة لم تفارق وجهها، فرحتها وابتسامتها وروحها المرحة لم ترتبط بالماديات، بل بكل ما هو إنساني بحت، لم تمتلك سيارة أو بيتاً، ولم تكن من رواد المحال التجارية، كانت تكتفي بالقليل من الماديات، وبالكثير من العلاقات الإنسانية، ثروتها التي تركتها لنا كبيرة، فقد تركت لنا فكراً وقيماً، يا ليتنا نعرف كيف نستثمرها، متصالحة مع نفسها كانت دوماً، ومتضامنة مع كل ضحايا التخلف والقمع السياسي والاجتماعي. لم تخجل من مواقفها الجريئة يوماً، ولم تنحن لتعتذر عمّا تؤمن به، جريئة في طرحها، لم تخفها أجهزة الأمن القمعية، ولا العادات والتقاليد المتخلفة. حبيبتنا ورفيقتنا صفية، لك منا كل الوفاء، وحتماً بأنك ساكنة في قلوبنا، وعهداً على الطريق الذي سرنا به معاً، سنمضي من أجل غد الحرية والكرامة والمساواة، شكراً للإرث الذي تركته لنا، فلو استثمرناه جيداً، حتماً أننا سنصبح من الأثرياء.

عن جريدة الأيام الفلسطينية

دارا خضر

من هندسة والدها ولغة أمها عشقت الإخراج السينمائي

حاورها: علاء كنعان ويسر الكخن

بينما كانت خطانا تحملنا إليها، وحديث بسيط فتحناه عنها قبيل لقائها، لمحناها من بعيد، حولها أوراق ودفاتر وأشياء مبعثرة، تخص أي فتاة جامعية عادية، لم يكن بواضح ماذا تحمله في جعبتها من أحداث ومغامرات وتجارب رائعة، وجوائز لا تحظى بها، سوى فتاة مميزة بنت من عرقها جسراً لتصعد به نحو النجاح. دارا عماد خضر، نور عظيم في جسد عمره إثنان وعشرين ربيعاً، منذ نعومة أظفارها تهوى صناعة الأفلام الوثائقية، تاركة خيالها يسبح في بحر من الفن السينمائي، وموهبة عصرية بليغة؛ أصل عائلتها من قرية الفارعة، وهو الأمر الذي جعلها تتفهم طبيعية الحياة بين الحضارة المدنية والقروية، والذي ساعدها أيضاً في ذلك، تلقّيها التعليم في مدارس خاصة وعامة، وتفتخر دارا بوالديها اللذين علّماها معنى أن تكون مبدعة، في زمن يتعطّش للإبداع والموهبة، فوالدها مهندس كهربائيّ، وأمها دكتورة لغة عربية، تحاضر في جامعة القدس المفتوحة في جنين، ومن هندسة والدها إلى عربية أمها، أصبحت دارا مخرجة للأفلام الوثائقية السينمائية، ومهندسة مدنية في فصلها الأخير من دراستها في جامعة النجاح الوطنية.

مفتاح النجاح .. الطموح

منذ صغرها، شاركت في النشاطات المدرسية والإذاعية وفرق الكشافة، وخرجت إلى معسكرات مختلفة، وحصدت في طفولتها المرتبة الأولى في مطالعة ٤٠٠ كتاب وقصة، وتشير دارا، بأن هناك الكثير من الأفلام تنبثق عن روايات من الأصل، لكن كان لها رأياً آخراً، فهي تشعر بأن الفيلم يرسم ويحدد المسار لنا، على عكس الرواية التي نحن من نحدد مسارها بأنفسنا. ولم يتوقف طموح دارا الذي تعلمته من والدها عند حد معين في نهضتها الشخصية، فهي تعشق أيضاً الشعر، وخاصة ما أورثنى إياه شاعرنا الكبير محمود درويش، وتعشقه أكثر عندما تسمعه بصوته الرائع، وتهوى قراءة الروايات، من كتب باولو كويلو وأحلام مستغنامي ودان براون.

عنوان قصيدتها الشعرية ..عنوان فيلم لها

بدأت دارا مسيرتها السينمائية منذ الصغر، عندما أحست بضرورة أن تترجم واقع أطفال مدينتها جنين على أرض الواقع، فهنا أخذ فيلمها «كلو لعب بلعب» مكانه وحيّزه في مكتبة أبناؤها ليسو بكتب، بل أفلام تعكس واقع الشعب الفلسطيني المرير. ومن عشقها للشعر وكتابتها له، اختارت العنوان «وحدة في ظلمة النهار»، عنواناً لفيلم وثائقي أنتجته، وهو عنوان لإحدى قصائدها التي سبق وكتبتها. تعزي دارا نجاحها وتطورها في صناعة الأفلام، إلى مؤسسة شاشات، وهي مؤسسة غير حكومية، تركز في عملها على سينما المرأة وأهميتها، وأبعادها في طرح مفاهيم اجتماعية، حول تصورات عن ماهية النوع الاجتماعي، والقيم الثقافية الناتجة عن هذه التصورات.

وتلقت دارا دورات تدريبية في داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، مع العديد من الطلاب من مختلف الدول الأجنبية، ومن خلالها تأثرت دارا بالمخرجة السينمائية الدكتورة علياء أرصغلي، التي علمتها الدقة والنظام والإدارة وفنون الإخراج السينمائي.

سفيرة فلسطين السينمائية

سافرت دارا إلى الولايات المتحدة الأميركية والمانيا والسويد والنرويج، وشاركت في إنتاج الأفلام مع دولة النرويج، عاكسة الصورة الفلسطينية الصائبة لدى الجمهور النرويجي، وثقافة غنية لوطن وشعب نقش تاريخه على مرّ السنين. وفي دورة بالسويد عام ٢٠١٠، أنتجت فيلماً وثائقياً بعنوان القرار بالمشاركة مع ثلاث مخرجات، مدته ثلاث عشرة دقائق، وتدور أحداث هذا الفيلم حول عدة كلمات تقف في حلق كل فتاة، تترعرع في مجتمع محافظ وهي: «أريد لحلمي أن يتحقق، أريد أن أبدأ حياةً جديدة، انتظرتُ هذه الفرصة طويلاً، وها هي الآن أراها أمامي، قريبة جدا، لكن ماذا عن أهلي، أصحابي، جدتي والناس! وهو القرارُ الصعب». وتشير دارا بأنها أنتجت فيلماً بعنوان «ريموت كنترول»، يروي صورة فتاة تحصل على منحة دراسية، إلا أن حبيبها يرفض سفرها، وتصبح حائرة بين الخضوع لصوت القلب والاستسلام لأنانية الحبيب، أو الاستماع لصوت العقل والمضي قدماً نحو المستقبل. وعكست دارا الحالة الفلسطينية التي يعيشها الفلسطينيون في أفلامها، فصورت معاناة راعي الماشية، الذي يصر على حياة شريفة كريمة، وعكست معاناة الوصول إلى مدينة القدس التي لطالما تمنت زيارتها، من خلال فلم أنتجته، يتناول بتفاصيله حلم شابة فلسطينية، تتمنى زيارة القدس، وتتمكن من تحقيق حلمها بعد أن تتنكر بشخصية فتاة تبدو إسرائيلية أو أجنبية، وحمل عنوان رقم حظي «١٣»، وهو البند الثالث عشر في القانون العالمي الإنساني، الذي ينص على أن «لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، ويحق له أيضاً أن يغادر أية بلاد، بما في ذلك بلده، كما يحقّ له العودة إليه». وهو ما أرادت دارا إيصالة بأن من حقها كفتاة ومن حق أي فرد داخل حدود دولته، بأن يختار محل إقامته وأن يتنقل بحرية تامة. «كن أنت التغيير الذي تريد أن تراه في هذا العالم»، تلك هي المقولة التي تتبناها دارا من الثائر مهاتما غاندي، وهو الزعيم الروحي للثورة السلمية، التي أدت إلى استقلال الهند عن بريطانيا، وترى فيها نموذجاً للانطلاق نحو التغيير، وهي الرسالة التي تقدمها لكل فتاة في العالم، وفي فلسطين خاصة.

كل عام وأنت أقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

بقلم: عدنان الصباح

سيدتي البعيدة

اعتذر لانقطاعي عنك، وعذري هي حالة الفوضى التي تلفني من كل الجهات، ليس لها علاقة بفوضى الحواس، بل فوضى التاريخ الذي عشناه مقتنعين أننا قادرين على فعل التغيير بأصواتنا الباهتة المختبئة في أدراج مكاتبنا، خجلاً من الشمس، إلى أن جاء الشباب الجدد في تونس والقاهرة وصنعاء، شباب الأحياء الشعبية، شباب بوعزيزي، ليقولوا لنا أن كل كلامكم وأقلامكم كانت فوضى لحواسكم أنتم، ولم تنتم لحواسنا، شباب القاهرة الذين أضاءوا ميدان التحرير بعيونهم في سبيل الحرية، ليجدوا في غفلة منهم واحداً ممن قرأوا لهم وهو يكتب عن أحلامهم، وجدوه يقفز من بوابات ميدان التحرير إلى كرسي الوزارة، جابر عصفور المثقف والكاتب والأستاذ الجامعي، الذي بشر بهذا اليوم، لم ينتظر ولو ساعات ليرى أحلامه على الأرض، وكأنه خشي أن يقفز لمقعد وزارة الثقافة شاب من حواري القاهرة الفقيرة بدلاً عنه، وكان أمثاله فقط من يستحقون المناصب والألقاب، جابر عصفور يا حبيبتي لم يرد الذهاب في مشوار التغيير حتى النهاية، خشية أن يطاله التغيير شخصياً، بعد أن يئس شبابنا الجديد من فكر الكذب المنمق، بعيداً عن حياتهم، بعد أن صنع الفقر والجوع والبطالة مثقفين من نوع جديد.

وعلى البوابة الأخرى لفوضاي، كانت قامة مضيئة هذه المرة، هي قامة الكاتب والمناضل سالم النحاس العماني ابن مادبا، والأردني ابن فلسطين، أو الفلسطيني ابن الأردن، يلتقي الأرض صاعدة لقامته، لتلفه عشقاً به مرة أخرى، ليعود منزرعاً بها على لون الشيح وبطعم الدفء في الأغوار، قامة من قامات أعمدة جرش، وقلعة تشبه الربض، مشيدة على طراز القرن الواحد والعشرين، غادر سالم النحاس الأرض التي أحب واقفاً بلا قدمين، بعد أن عاش المرض طويلاً، ولم يقفز من العربة التي آمن بها، غادر سالم النحاس محمولاً بالحب من عمان إلى مأدبا، ليفتح لها بوابتها الخامسة باسمه، كما أراد لها أن تكون. غادر الجميل سالم النحاس ملعبه الذي عشق، وأنا يلفني الحزن، لأنني كنت على موعد معه أجلته منذ عام، غادر بعد أن قلت له في مكالمتي الاخيره:

اعذرني يا صديقي، فلقمة الخبز تمنعني من المغادرة.

ولعنت العمل الذي منعني من أن ألقي على صديقي تحية الوداع، لقمة الخبز التي حالت بيني وبينه لسنة كاملة، وهي نفسها لقمة الخبز التي فجرت طاقات تونس ومصر العظيمة.

حالتان يا حبيبتي، الأولى قفزت على كفاح الفقراء والجائعين إلى مقعد الوزارة، والأخرى فرحت حتى الموت بما رأته، فقررت أن تغادر خشية أن تصحو من الحلم، لترى أمثال جابر عصفور يفعلون ما فعل، حالتان، وشتان بينهما، رغم أن كلاهما عاش حالة خوف من الغد، خوف جابر الذاتي قاده لقطف ثمار جوع الناس وكفاحهم، وخوف سالم الذي قاده لقبول دعوة الأرض للانزراع بها، خشية أن يدعوه أطفال القاهرة لمشاركتهم الأناشيد في ميدان التحرير، وهو غير قادر على تلبية النداء، والسفر إلى هناك، وقامتيه لا تقويان على الوقوف بسبب المرض، باحثة عن فرصة لزرع نخاع لجسد ذوى وهو يناضل فعلاً لا قولاً، رغم أنه كان سيداً للكلمة الحرة التي أحب، وعزف على تقاسيمها نحتاً بالأكف مرورا على أوتار. حالتان يا حبيبتي، مات بها جابر حياً، وعاش بها سالم مزروعاً في تراب مادبا الدافئ، تماماً كما هو في عيون العمانيين والعمانيات، حياً منيراً، كما سيبقى نور ما قاله على الورق ولم يتبرأ منه في الحياة.

حبيبتي

تدرين، كنت قلت لسالم في رسالة منشورة قي صحيفة الأهالي الأردنية، التي كان رئيساً لتحريرها وهو يتلقى العلاج في ألمانيا قلت له: تعال يا سالم لا تتأخر، فصبايا عمان ينتظرنك لتورق حباً على حيطانها العتيقة، تعال فحواري عمان تخشى إن غبت أن تنسى فعل الحب ولغته، تعال لأننا ننتظرك. وها أنا اليوم أجلس على كرسي بعيد، أكتب له مودعاً، وقد كنت أحلم أن احتضنه لنندب معاً حال الأمة، وما آلت إليه أحلامنا، والإحباط الذي أصابنا بسبب الحال المزري للأحزاب والحركات السياسية، واليوم قبل أن يقرر معاودة الانزراع في الأرض، تأكد سالم أن الناس البسطاء أقوى وأكبر من كل من ادعى أنه يمثلهم، بسطاء الناس، شباناً وشيوخاً، نساءً ورجالاً، من أبناء الحواري الفقيرة، أقدر على صياغة الغد ونسج خيوطه من دمهم فعلاً، لا من بيانات صفراء يرسمها كتبة منهكين من عفن الغرف المغلقة.

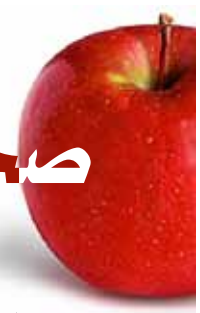

صحتك

الغدة الدرقية

هي غدة صغيرة فى مقدمة الرقبة، تحيط الحنجرة والقصبة الهوائية، وملتصق بها زوجين من الغدد الجار درقية، المختصة بتنظيم الكالسيوم فى الدم، كما يمر من خلف الغدة الدرقية عصبين هامين جداً يغذيان الأحبال الصوتية فى الحنجرة على الناحيتين، وإصابتهما أو أحدهما فى عملية استئصالها، يؤدى إلى تغير شديد فى الصوت، وإصابة كلاهما يؤدى إلى عدم القدرة على التنفس، وتركيب أنبوبة فى القصبة الهوائية (وإن كان ذلك نادراً جداً مع أى جراح خبير فى العملية).

الغدة الدرقية هى غدة من الغدد الصماء (أى تفرز هرموناتها مباشرة إلى الدم بدون قناة). وهى تتحكم فى عمليات الأيض الحيوى لكل خلايا الجسم، بمعنى أنها تدخل فى عمل كل خلية من خلايا الجسم.

الوظيفة

لو أصيب وليد بخمول فى الغدة الدرقية، ولم يكتشف فى الأيام الأولى للولادة، ويعالج بإعطائه هرمون الغدة لتعويضه، لنشأ قزماً متخلف علقياً ولا ينمو طبيعياً عضلياً أو عقليا أو جنسياً، ولا يمكن علاجه فى المستقبل، ولذلك فى كل البلاد المتقدمة، تجرى وظائف للغدة على كل مولود. (وفى مصر شرط لعمل وثيقة الميلاد، أن يكون المولود أجرى التحليل اللازم لوظائف الغدة) أما لواكتشف الخلل وعولج فى الأيام الأولى لشب المولود طبيعياً، وهذاالمثال يشير إلى أن الحياة لا يمكن أن تستقيم طبيعياً بدون الغدة أو هرمونها، فالغدة هى المسيطر على كل عمليات الطاقة فى جميع الأنسجة، وزيادة افرازاتها يشعل الجسم ويحرق الطاقة دون جدوى، وإذا خملت وفشلت فى وظائفها، ضعفت الطاقة والقدرة، وزاد الوزن وضعفت كل الوظائف.

ومن رحمة المولى سبحانه وتعالى، أن هرمون الغدة يمكن تعويضه بسهولة، فهو يؤخذ على شكل أقراص، وليس حقن كهرمونات أخرى مثل الأنسولين، ولذلك يمكن الحياة الطبيعية (والحمل والولادة) بعد الاستئصال الكامل للغدة، كما هو الحال فى حالة الأورام الخبيثة أو النشاط المفرط غير المستجيب للعلاج الدوائى.

أمراض الغدة الدرقية

- نشاط الغدةالدرقية الزائد (تسمم الغدة الدرقية)
- خمول الغدة الدرقية (الميكسديميا)
- تورم الغدة المتعدد
- التورم الوحيد بالغدة (حميد او خبيث)
- أمراض الغدة الدرقية المناعية
- أورام الغدة الدرقية الخبيثة

هو 9 هي

عدوى الياسمين

عدنان زيدان

الآنَ وَقَدْ إعْتَرَفْتَ أَنَّكَ أَنْتَ هُوَ أَنْتْ
الآنَ وقَدْ كَسَرْتَ جِداراً يَحْتَلُّهُ صَنَمٌ وصَمْتْ
الآن تَسْتطيعُ أنْ تَصْرُخَ في الشارعِ حَتّى إنْ آمَنْتَ أو كَفَرْتْ
الآن وَقَدْ أَعْلَنْتَ أَنَّكَ أنتَ هُوَ أنْتْ
تَستَطيعُ أنْ تَقِفَ أمامَ المِرآةِ ولا تُجَدِّلَ شَعْرَكْ
تَستَطيعُ أنْ تَقِفَ أمامَ المِرآةِ وقَدْ عَرَفْتَ لَوْنَكْ
تَستَطيعُ أنْ تَقِفَ أمامَ المِرآةِ كَيْ تُعْلِنَ بالضبْطِ رَأْيَكْ
تَستَطيعُ أنْ تُوَجِّهَ البَوْصَلَةَ يَساراً أو يَمينْ
كيفَ صِرْتَ تَعْشَقُ عَدْوىً جَميلَةً تَرْتَدي رائِحَةَ الياسَمينْ!

كَيفَ صارَ الدَمُ لُغةً مِنْ نَحْلٍ تَمَرَّدَ عَلى أطْرافِ الحنينْ!
لا تَبتسمْ قَبْلَ أنْ يَمُرَّ وَخْزُ الرَصاصِ مِنْ هُنا
لا تَبْتَسِمْ قَبْلَ أنْ تُطَلِّقَ كُلَّ المُفْرَداتِ وقَدْ عَمَّدَها وَجَعُ السِنينْ
لا تَبْتَسِمْ قَبْلَ أنْ تُقَبِّلَ حَبيبَتَكَ في العَلَنْ
لا تَبْتَسِمْ قَبْلَ أنْ تَعْبُرَ فَضاءً مِنْ رَمادٍ وقَدْ صارَ الفَضاءُ يَلينْ
ويْحَكَ كَيفَ إبْتَسَمْتَ الآنَ جَهْراً في وَجْهِ العاصِفَهْ!
كَيفَ إنْتَصَرتَ فينا وهذي الحَربُ كانَتْ خاطِفَهْ!
كَيفَ نَبضَ قَلْبُكَ مَرَّةً أُخرى والشَرايينِ بالأمْسِ كانَتْ تالِفَهْ!
كَيفَ ثارتْ روحُكَ حَتّى صارَتْ جُموعاً زاحِفَهْ!
إعْتَرِفْ الآنَ أنَّ اللُغزَ ما زالَ في رائِحَةِ الياسَمينْ!

لسْتَ الآنَ وَحْدَكْ

فَصَّلْنا الآنَ أجْنِحةً مِنْ غَيْمِ الفُصولِ
كَيْ نَراكَ الآنَ تَضْحَكْ
عَبَرْنا بُحورَ السِنْديانِ كَيْ تَكْسِرَ فيها الآنَ صَمْتَكْ
لسْتَ الآنَ وَحْدَكْ
تَرْتَدُّ الدماءُ في وَجْهِ السَيفِ
وتُلَمْلِمُ المَرايا أشْلائَها/
كَيْ تَرْسُمَ الآنَ وَجْهَكْ
تَتَثاءَبُ الحقولُ الآنَ
وتَخْلَعُ اللونَ الذَهَبِيَّ مِنْ عَبائَتِها/
كَيْ تُعَرِّفَ فيها الآنَ وَجْهَكْ
وَيْحَكْ!

لكَ الآنَ أنْ تَعْبُدَ الياسَمينَ أو اللوتُسَ أو اللَيْلَكْ
لَكَ أنْ تَخْتارَ مَنْ يَتَجَهَّدُ أمامَكَ ومَنْ يَتَعَبَّدُ خَلْفَكْ
لَكَ أنْ تَشْحَذَ أوتارَكَ الصَوْتيَّةَ/
فَلا أحَدَ الآنَ يَسْتَطيعُ أنْ يَسْتَنْسِخَ صَوْتَكْ
لا أحَدَ الآنَ يَسْتَطيعُ أنْ يَلْبسَ جِلْدَكْ
لا أحَدَ الآنَ يَسْتَطيعُ أنْ يَغْتَصِبَ دَمْعَكَ أوْ فَرَحَكَ
لَكَ أنْ تُعيدَ تَشْكيلَ الذاكِرَةَ كَيْ تُعْلِنَ الآنَ حُبَّكْ
لَكَ أنْ تُغَنّي الآنَ وقَدْ صارَ اللَحْنُ لَحْنَكْ
لَكَ أنْ تَسْطُرَ ما شِئْتَ مِنَ التَعاويذِ وقَدْ صارَ الشِعْرُ شِعْرَكْ
لَكَ أنْ تَخْتَزِلَ المسافاتَ وقَدْ عَرَّفَها الآنَ قَلْبَكْ
أنتَ الآنَ لَسْتَ وَحْدَكْ

بدعم من
حركة من اجل السلام
Junta de Comunidades de Castilla-La Mancha

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

إرحل... يعني امشي

هل نضحك أم نبكي نحن العرب المنكوبين برؤسائنا، القابعين فوق أنفاسنا منذ عقود؟ وكل رئيس منهم يعتقد أنه فريد زمانه، ولا يوجد في بلده من هو قادر على قيادتها غيره. لقد ضحكت في البداية عندما سمعت الرئيس اليمني يقول: «إن الثورات في العالم العربي تدار من غرفة في تل أبيب؛ أي انها مؤامرة على الرؤساء العرب والشعوب العربية، والغريب أنني قرأت قبل أيام، أن السلفيين يعتبرون أن الثورات العربية المتفجرة في أكثر من بلد عربي فتنة، نعم ضحكت من غباء وسذاجة الرئيس اليمني، لكني سرعان ما تجمدت ضحكتي ورغبت بالبكاء على حال الأمة التي قبلت بهكذا رؤساء لعقود.

ألا يفهمون ولو قليلاً، أن شعوبهم تكرههم ولن تحبهم مهما حاولوا أن يقدموا من تغييرات شكلية، وأن شعوبهم تريد منهم الرحيل الكامل، وتسليم السلطة لمن يستحقها، فالشعوب في مصر وفي تونس وليبيا واليمن وفي غيرها العديد من الدول العربية، قالت كلمتها، وقد أعجبني كثيراً الشعار الذي رفعه المصريون وكان يقول: «إرحل يعني إمشي، ولا إنت ما بتفهمش».

عقيد ليبيا الذي يعتبر نفسه ملك ملوك أفريقيا، المكروه من شعبه، قال إن شعبه يحبه، وهو أي الشعب الليبي، مستعد للموت من أجله، وفي نفس الوقت يعطي الأوامر للموالين له بقصف هذا الشعب بالطائرات والمدافع والأسلحة الثقيلة، ألا يخشى العقيد «المحبوب من شعبه»، أن يقتل الذين يحبونه، أم أن القنابل والرصاص سيتجه فقط إلى الذين يكرهونه؟

لقد جعل الحكام العرب من أنفسهم سخرية، عندما أصموا آذانهم وأغلقوا عيونهم أمام قهر شعوبهم، وأطلقوا العنان لأبنائهم وأقربائهم وأنسبائهم ومواليهم بالتسلط على رقاب الشعب، رغم أن معظمهم أصبح رئيساً بعد أن قاد انقلاباً عسكرياً كما العقيد، أو مدنياً كما زين العابدين، إلا أنهم طغوا وتجبروا، فنالوا من شعوبهم ما يستحقون.

لطالما آمنت بقدرة الشعوب على الثورة والتغيير للأفضل، وبشكل خاص الشباب، لكني أعترف، وقبل أيام فقط من تفجر ثورة تونس، أنني كنت على حافة اليأس من كل الأفكار التي حملتها معي منذ وعيت على هذه الحياة، وكنت قد أصبت بالإحباط، وأنا أرى الشعوب مستكينة مقهورة، والشباب ضائعين، حائرين ما بين متطلباتهم كشباب في حياة كريمة وبناء مستقبلهم، وبين عجزهم عن تحقيق ذلك، بسبب البطالة والكبت ومصادرة حرية التعبير، وكنت أسأل نفسي دائماً إلى متى سيستمر هذا الحال على ما هو عليه؟ وهل سيأتي يوم بحيث يبلغ السيل أعلى من الزبى التي بلغها قبل ذلك بكثير، ومن أين ستنطلق الشرارة التي تشعل الهشيم، الذي تراكم على مدار عقود؟

اندلعت الشرارة في تونس، وكانت ثورة واضحة المعالم، لم تقبل المهادنة ولا اللعب بالكلمات، التي حاول النظام التستر وراءها، ولم تقبل بأقل من رحيل زين العابدين، ولا زالت الثورة مستمرة للتخلص من كل ذيول النظام التي تركها خلفه، ولا أعتقد أن الثورة ستتوقف، دون وصول غاياتها.

أما في مصر فكانت الثورة مثار إعجاب بشموليتها وبشعاراتها والمشاركين فيها، ورغم أن النتائج اختلفت قليلاً عن تونس، وتولى الجيش مقاليد السلطة، إلا أن مطالب الثورة بدأت تتحقق شيئاً فشيئاً، فقد تنحى مبارك عن السلطة، وبدأت لجنة تعديل الدستور عملها، وقد حدد موعد للانتخابات التشريعية والرئاسية، وأيضاً لا زال شباب ميدان التحرير بالمرصاد، لتحقيق كافة مطالب الثورة.

يبدو أن الوضع في ليبيا أكثر صعوبة من مصر وتونس، فالعقيد مجنون، وهو كما وصفه أحدهم، بأنه نيرون روما الذي أحرقها، وقد رفع شعاراً وهو وابنه سيف «عليّ وعلى أعدائي» والله يستر. لكن بالتأكيد مهما حاول المقاومة والتشبث بالكرسي، سوف يطير عنه، كما حصل لسابقيه، وإن ظل حياً، ربما يكتشف أن شعبه لم يكن يحبه، وأن ذلك الشعب، ليس مستعداً للموت من أجل العقيد، وإنما الشعب الليبي مستعد للموت من أجل ليبيا، لتكون حرة منه ومن زبانيته.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة
للإتصال أو للمراسلة
المشرفة العامة : سريدا حسين
المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر
شارع الإرسال – مركز عواد
ص.ب : ٢١٩٧ رام الله
هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦
بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)
الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها
تطبع في مطابع الايام